



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية



الموضوع

إدارة الأرباح ودورها في تضليل جودة الكشوفات المالية

دراسة ميدانية لعينة من الأفراد المتخصصين في المجال المحاسبي والمالي

مذكورة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: فحص محاسبي

الأستاذ المشرف:

عباسي صابر

إعداد الطلبة:

حلاسة ريمة

رقم التسجيل:12014
تاريخ الإيداع

الموسم الجامعي: 2013-2014

قسم: العلوم التجارية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

"وقل تعملوا فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى
علم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون"

{سورة التوبة الآية 105}

وقال أيضا:

"يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله
بما تعملون خبير"

{سورة المجادلة الآية 11}

صدق الله العظيم

شكر

وقتة كدير

الشكر الجزيل والحمد الكثير لله العلي القدير الذي تعجز الكلمات عن حمده وشكره والذي وفقني وأمانني على إتمام هذا العمل المتواضع عملاً بقوله "وإن شكرتم لأزيدنكم"

وإلى من هو قدوتنا في كل حين، إلى من أوصانا بطلب العلم، إلى سيدنا وحبیبنا ورسولنا الكريم، الصادق الأمين، محمد صلى الله عليه وسلم وعلى اله الطيبين وأصحابه الطاهرين طاعة وسلام دائمين إلى يوم الدين

إنطلاقاً من العرفان بالجميل فإنه ليسرني أن أرفع أسمى آيات الشكر والإمتنان إلى أستاذي، ومشرفي الأستاذ "عباسي صابر" الذي مدني من منابع علمه بالكثير، وساعدني ومنحني من جهده ووقته على إنجاز هذا العمل، وحمداً لله بأن يسره في دربي ويسر به أمري وأسأل الله أن يطيل عمره ليبقى في طريق العلم والعلماء.

فإليك يا أستاذي.....شكري وتقديري واحترامي.

وشكري وتقديري إلى جميع أساتذتي الذين رافقوني طيلة إنجاز هذا العمل وخاصة الأستاذة كحدودي سهام، والأستاذ الحاج عامر، وأيضاً حمدي فلة، ونوبلي نجلاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرين لما سيدونه من مقترحات قيمة على هذا العمل بغية الارتقاء به.

وبالغ الشكر وفائق التقدير إلى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة

الذين لم يبخلوا عليا بنصائحهم وإرشاداتهم لي.

ونشكر أيضا كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة على إنجاز هذا العمل المتواضع.

الإله

دعاء

إلى من نزل فيي حقهم قوله تعالى "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا" صدق الله
العظيم

أهدي ثمرة جهدي إلى من رباني على الفضيلة والأخلاق وشملني بالعطف والحنان وكان درج
أمان أحمي به من نائبات الزمان إلى "أبي" الغالي حفظه الله وأطال فيي عمره

إلى التي رفع الله من مقامها وجعل الجنة تحت أقدامها إلى "أمي" الغالية حفظها الله وأطال فيي
عمرها

إلى أحبه الناس إلى قلبي إخوتي:

هنا، بلال وزوجته عائشة، عمار، محمد أيوب، أسامة، والمدلل الصغير "محمد المهدي"

إلى كل الأهل والأقارب

إلى من جمعني بهم القدر فكانوا أجمل ما قدمت لي الحياة إلى صديقاتي

إلى كل زملائي وكل طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وبالأخص طلبة الماستر

فحص محاسبي دفعة 2014

إلى كل من نطق بالشهادتين: "أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله"

إلى هؤلاء جميعاً أهدى هذا العمل

حلاصة ريمة

ملخص:

نهـدف من هـذه الـدراسة إلى معرفة إدارة الأرباح ودورها في تضليل جودة الكشوفات المالية، بإعتبارها من الممارسات السلبية التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية بهدف تضليل كشوفاتها المالية، في الاطار المسموح لها قانونا وهذا لتحقيق أهداف الملاك. ولهذا سوف نقوم بدراسة ميدانية لعينة مقصودة بنسبة (75%) تتكون من موظفي مصلحة المحاسبة والمالية، موظفي مصلحة المبيعات، محافظي الحسابات، وأساتذة جامعيين تخصص محاسبة ومالية.

خلصت الدراسة إلى أن إدارة الأرباح في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تمارس بدرجة متوسطة وهذا راجع للعديد من العوامل أهمها أن أغلب المؤسسات هي صغيرة ومتوسطة وليست كبيرة، بالإضافة إلى أنها تعد كشوفاتها المالية وفق النظام المحاسبي والمالي وبالتالي هي ذات جودة، وأن مبادئ حوكمة المؤسسات لها دور مهم في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح وتأثيراتها على الكشوفات المالية.

كلمات المفتاح: إدارة أرباح، ممارسات سلبية، كشوفات مالية، حوكمة مؤسسات.

Abstract:

We aim in this study to know the profit management and its role in misleading the quality of the financial statements as negative practices that carried out by the economic institution in order to mislead its financial statements, in the permitted frame work by law and this to achieve the objectives of the owners and for that we will make a filed study for a sample intended (75%) is made up of staff accounting and financial services, the staff of sales services, trustworthy accountants and university professors in accounting and financial specialty.

As a conclusion of this study, the profits management is practised in algerian economic institution with a medium degree. And this is due to many factors, the most important of them is that the majority of institutions are small and medium, but not big. In addition to that, they prepare their financial statements through the accounting and financial system so that they have the quality and that the principles of governing institutions have an important role in reducing the negative practices of profits management and their impact on the financial statements.

Key words: profits management, negative practices, financial statements, governing institution.

قائمة المحتويات	
الصفحة	الموضوع
III	الشكر.....
IV	الإهداء.....
V	ملخص.....
VI	قائمة المحتويات.....
IX	قائمة الجداول.....
X	قائمة الأشكال.....
X	قائمة الملاحق.....
أ	مقدمة.....
2	الفصل الأول: إطار نظري لإدارة الأرباح في المؤسسة الإقتصادية.....
2	تمهيد.....
3	المبحث الأول: إطار نظري لإدارة الأرباح.....
3	المطلب الأول: ماهية إدارة الأرباح.....
3	أولاً: مفهوم إدارة الأرباح.....
4	ثانياً: خصائص و مميزات أوجه التلاعب.....
5	ثالثاً: أنواع إدارة الأرباح.....
5	المطلب الثاني: مبررات، أهداف وإستراتيجيات إدارة الأرباح.....
6	أولاً: مبررات إدارة الأرباح.....
6	ثانياً: أهداف ممارسة إدارة الأرباح.....

6	ثالثا: إستراتيجيات إدارة الأرباح.....
7	المطلب الثالث: أخلاقيات ودوافع إدارة الأرباح.....
7	أولا: أخلاقيات إدارة الأرباح.....
9	ثانيا: دوافع إدارة الأرباح.....
11	المبحث الثاني: أساليب ومخاطر إدارة الأرباح.....
11	المطلب الأول: الأساليب والعوامل المؤثرة على عملية إدارة الأرباح.....
11	أولا: أساليب إدارة الأرباح.....
15	ثانيا: العوامل المؤثرة على عملية إدارة الأرباح.....
16	المطلب الثاني: مخاطر ونتائج إدارة الأرباح.....
16	أولا: مخاطر إدارة الأرباح.....
17	ثانيا: نتائج إدارة الأرباح.....
19	خلاصة الفصل الأول.....
21	الفصل الثاني: دور إدارة الأرباح في تضليل جودة الكشوفات المالية.....
21	تمهيد.....
22	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الكشوفات المالية.....
22	المطلب الأول: ماهية الكشوفات المالية.....
22	أولا: تعريف الكشوفات المالية.....

23ثانيا: أهداف الكشوفات المالية.....
23ثالثا: أهمية الكشوفات المالية.....
23	المطلب الثاني: خصائص المعلومة المحاسبية والفرضيات والقواعد الأساسية لإعداد الكشوفات المالية.....
23أولا: خصائص المعلومات المحاسبية.....
25	ثانيا: الفرضيات الأساسية لإعداد الكشوفات المالية.....
25	ثالثا: قواعد إعداد الكشوفات المالية.....
26	المطلب الثالث: مستخدمو الكشوفات المالية ومكوناتها.....
26	أولا: مستخدمو الكشوفات المالية.....
27	ثانيا: مكونات الكشوفات المالية.....
28ثالثا: ماهية جودة الكشوفات المالية.....
31	رابعا: العوامل المؤثرة في جودة الكشوفات المالية.....
31	خامسا: معايير جودة الكشوفات المالية.....
32	المبحث الثاني: حوكمة المؤسسات كضرورة لضمان جودة الكشوفات المالية في إطار إدارة الأرباح.....
32المطلب الأول: ماهية حوكمة المؤسسات الإقتصادية.....
33	أولا: مفهوم حوكمة المؤسسات الإقتصادية.....
34	ثانيا: أسباب ودوافع حوكمة المؤسسات الإقتصادية.....
35	ثالثا: مزايا حوكمة المؤسسات الإقتصادية وعوامل الاهتمام بها.....

36	المطلب الثاني: ركائز، آليات ومبادئ حوكمة المؤسسات الإقتصادية.....
36	أولا: ركائز حوكمة المؤسسات الإقتصادية.....
37	ثانيا: آليات حوكمة المؤسسات الإقتصادية.....
37	ثالثا: مبادئ حوكمة المؤسسات الإقتصادية.....
39	المطلب الثالث: العلاقة بين جودة الكشوفات المالية وإدارة الأرباح وحوكمة المؤسسات الإقتصادية.....
39	أولا: العلاقة بين حوكمة المؤسسات الإقتصادية وجودة الكشوفات المالية.....
41	ثانيا: العلاقة بين حوكمة المؤسسات الإقتصادية وإدارة الأرباح.....
43	ثالثا: العلاقة بين إدارة الأرباح وجودة الكشوف المالية.....
45	رابعا: العلاقة بين حوكمة المؤسسات الإقتصادية وإدارة الأرباح وجودة الكشوفات المالية.....
47	خلاصة الفصل الثاني.....
49	الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الأفراد المتخصصين في المجال المحاسبي والمالي.....
49	تمهيد.....
50	المبحث الأول: عرض الاستبيان ومنهجية الدارسة.....
50	المطلب الأول: عرض الاستبيان.....
50	أولا: مراحل إعداد الإستبيان.....
51	ثانيا: الأساليب الإحصائية المستخدمة.....
52	المطلب الثاني: منهجية الدراسة.....
52	المبحث الثاني: تحليل نتائج الإستبيان لواقع ممارسة المؤسسة الإقتصادية الجزائرية لإدارة

	الأرباح بهدف تضليل جودة الكشوفات المالية.....
52	أولاً: الخصائص الديمغرافية لمجتمع وعينة الدراسة.....
55	ثانياً: دراسة درجة صدق وثبات الإستبيان.....
57	ثالثاً: حساب المتوسط المرجح والانحراف المعياري لكل محور.....
66	خلاصة الفصل الثالث.....

قائمة الجداول

68	خاتمة.....
71	المراجع.....
79	الملاحق.....

<u>الصفحة</u>	<u>عنوان الجدول</u>	<u>رقم الجدول</u>
51	قيم مقياس ليكارت الثلاثي	الجدول (01):
51	معايير تحديد الإتجاه	الجدول (02):
53	عدد استثمارات الإستبيان الموزعة على عينة الدراسة	الجدول (03):
53	توزيع العينة حسب الوظيفة	الجدول (04):
54	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	الجدول (05):
54	توزيع العينة حسب الخبرة	الجدول (06):
55	توزيع العينة حسب الجنس	الجدول (07):
55	مقياس الثبات ألفا كرومباخ لمجالات الدراسة	الجدول (08):
56	معاملات الارتباط بين كل عبارات الإستبيان والدرجة الكلية لعبارات الإستبيان	الجدول (09):
57	إتجاهات آراء أفراد العينة حول ممارسة المؤسسة الإقتصادية الجزائرية لإدارة الأرباح	الجدول (10):
61	إتجاهات آراء أفراد العينة حول جودة الكشوفات المالية في المؤسسة الإقتصادية	الجدول (11):
62	إتجاهات آراء أفراد العينة حول حوكمة المؤسسات في المؤسسة الإقتصادية كضرورة لضمان جودة الكشوفات المالية في إطار إدارة الأرباح	الجدول (12):

قائمة الأشكال

<u>الصفحة</u>	<u>عنوان الشكل</u>	<u>رقم الشكل</u>
36	عوامل الإهتمام بحوكمة المؤسسات الإقتصادية	الشكل (01):
53	تقسيم عينة الدراسة حسب عدد الاستثمارات الموزعة	الشكل (02):
54	تقسيم عينة الدراسة حسب الوظيفة	الشكل (03):
54	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	الشكل (04):
54	توزيع العينة حسب الخبرة	الشكل (05):
55	توزيع العينة حسب الجنس	الشكل (06):

قائمة الملاحق

<u>الصفحة</u>	<u>عنوان الملحق</u>	<u>رقم الملحق</u>
79	مصفوفة الاستبيان للاجوبة الاستبيان حول مدى ممارسة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لإدارة الأرباح	الملحق (01):
81	مصفوفة الاستبيان للاجوبة الاستبيان حول جودة الكشوفات المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية	الملحق (02):
82	مصفوفة الاستبيان للاجوبة الاستبيان حول حوكمة المؤسسات الاقتصادية كضرورة لضمان جودة الكشوفات المالية في إطار إدارة الأرباح	الملحق (03):
84	قائمة الإستبيان	الملحق (04):
87	قائمة محكمي الاستبيان	الملحق (05):
88	درجة ثبات ألفا كرومباخ لمجالات الدراسة	الملحق (06):
88	المتوسط المرجح والانحراف المعياري لكل محور	الملحق (07):
89	عدد أنماط الإجابة لكل سؤال بالنسبة للمحور الأول	الملحق (08):
92	عدد أنماط الإجابة لكل سؤال بالنسبة للمحور الثاني	الملحق (09):
93	عدد أنماط الإجابة لكل سؤال بالنسبة للمحور الثالث	الملحق (10):
96	معاملات الارتباط لكل عبارات الاستبيان	الملحق (11):

مقدمة:

1. طرح مشكلة الدراسة:

تعتبر المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها وتسجيلها، وعرض كشوفات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية. كما ترسم المبادئ المحاسبية الإطار العام الذي يحكم الطرق والإجراءات المتبعة لإثبات العمليات المالية، وفي إعداد الكشوفات المالية.

ويتم الوصول إلى المبادئ المحاسبية إستناداً إلى الفروض، حيث تعتبر هذه المبادئ أداة تساعد في حل المشاكل المحاسبية حيث تتصف بالشمول والملائمة والقابلية للإستخدام في كل المؤسسات الإقتصادية.

ومن ضمن الأهداف الأساسية للمحاسبة المالية حسب المعايير IAS/IFRS هو إعداد الكشوفات المالية المختلفة، وهذا بغرض إيصال المعلومات إلى كل المهتمين من مسيرين، مستثمرين، مقرضين وغيرهم لإعداد تشخيص مالي للمؤسسة يتم على ضوءها اتخاذ القرارات الملائمة. ويتم بلوغ هذا الهدف من خلال صدق المعلومات وتسمح هذه المعلومات بإعداد مقارنات ليس فقط عبر الزمن ولكن كذلك بين مجموعة من المؤسسات التي تنتمي إلى نفس القطاع وهو ما يفترض أن تقدم الكشوفات المالية بشكل موحد وبنفس طرق التقييم وأن تكون مكملة بمعلومات أخرى تسهل وتضمن المقارنة، وكافية لتشخيص المالي.

ووفقاً لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB.N°2 لسنة 1980 فإن المعلومات المحاسبية يجب أن تستوفي مجموعة من الخصائص فرعية تتمثل في أمانة العرض وعدم التحيز وعدم القابلية للتحقيق. وتتبع أهمية توافر تلك الخصائص من أن التلاعب بالمعلومات المحاسبية مهما كانت دوافعه ونتائجه سوف يؤدي إلى آثار سلبية، ليس فقط في مجال التعامل مع سوق الأوراق المالية أو سوق رأس المال، وإنما أيضاً في مجال عدم الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية بما تتصف به من ندرة، وهو الأمر الذي قد ينتهي إلى فقدان المستثمرين لتقّتهم فيما يقدم لهم من معلومات محاسبية ومن هنا تزايد الإهتمام خلال السنوات الأخيرة بدراسة ظاهرة إدارة الأرباح التي تعد من أهم صور المحاسبة الإبداعية. فإدارة الأرباح هي رغبة الإدارة في الوصول إلى أهداف معينة منها زيادة الحوافز الإدارية أو تقليل المدفوعات الضريبية أو زيادة تكاليف الاقتراض وغيرها. أيضاً التدخل المقصود من قبل الإدارة في عملية القياس والإبلاغ المالي الخارجي بقصد الحصول على مكاسب خاصة للمؤسسة أو لإدارتها.

وبما أن النظام المحاسبي المالي يقوم على مبادئ تسعى كلها إلى تحقيق جودة المعلومة المالية و تعتبر الحوكمة الجيدة هي نقطة بداية لأي مناقشة حول المعلومة المحاسبية، إذ أن الشفافية المالية والمحاسبية ما هي إلا جزء من الإطار الأكبر لحوكمة المؤسسات. لذا لا بد من وجود آليات وأدوات يعتمد عليها لضمان جودة المعلومة المحاسبية، ولكن في ظل إدارة الأرباح تتخفف فعالية الإعتماد على المعلومة المرتكزة على هذه المبادئ ومنه تصاغ الإشكالية التالية كما يلي:

ما هو دور إدارة الأرباح في تضليل جودة الكشوفات المالية في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية؟

وحتى نتمكن من الإحاطة بكل جوانب التي تخص موضوع البحث فقد إرتأينا تقسيم التساؤل الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي الأسس النظرية لإدارة الأرباح وما هي الممارسات التي تقوم بها كي تؤدي إلى تضليل جودة الكشوفات المالية؟
 2. ما هي الأسس النظرية لجودة الكشوفات المالية؟
 3. كيف يتم العمل على معالجة هذه الظاهرة؟
- 2. فرضيات الدراسة:**

1. إدارة الأرباح تمارس بصورة كبيرة في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية.
2. الكشوفات المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية ذات جودة.
3. إدارة الأرباح في ظل نقص حوكمة المؤسسات تؤدي إلى تضليل جودة الكشوفات المالية في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية.

3. أسباب إختيار الموضوع:

1. أسباب شخصية:
 - بحكم التخصص في مجال الفحص المحاسبي.
 - الرغبة في دراسة الموضوع بحكم أنه موضوع مهم ومفيد.
2. أسباب موضوعية:
- إثراء المكتبة لأنه موضوع حديث.

4. أهداف الدراسة:

- التأكد من أن المؤسسة الإقتصادية تعمل على تحقيق كشوفات ذات جودة وخالية من أيت تلاعبات محاسبية.
- التعرف على أن الممارسات التي تقوم بها إدارة الأرباح تعتبر من الممارسات السلبية أو الإيجابية في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية.

5. أهمية الدراسة:

- تظهر أهمية الدراسة من خلال دور إدارة الأرباح في تضليل جودة الكشوفات المالية، أي معرفة الممارسات التي تقوم بها إدارة الأرباح والتي تعد من الممارسات السلبية أو أنها من الممارسات الإيجابية على حسب شروط هذه الممارسة.
- بأن ظاهرة إدارة الأرباح تؤدي إلى تضليل جودة الكشوفات المالية في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية.

6. حدود الدراسة:

1. الإطار المكاني: دراسة ميدانية لعينة من الأفراد المتخصصين في المجال المحاسبي والمالي.
2. الإطار الزمني: سنة 2013-2014.

7. مناهج الدراسة:

1. المنهج الوصفي: عرض مختلف التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالموضوع من خلال المعلومات الثانوية والأولية التي تم الحصول عليها حيث تم جمع المعلومات الثانوية من مصادرها سواء كانت من ملتقيات، الكتب، مجلات، بالإضافة إلى استخدام شبكة الأنترنت.
2. المنهج التحليلي: وجود ظاهرة معينة من عينة مجتمع البحث.
3. المنهج الإستقرائي.

8. الدراسات السابقة:

1. خالد محمد اللوزي، أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم (دراسة إختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان)، البحث عبارة عن: مذكرة ماجستير في المحاسبة جامعة الشرق الأوسط، سنة 2013، إشكاليته حول: هل يوجد أثر لإدارة الأرباح على أسعار الأسهم؟ وهل يوجد أثر لبعض المتغيرات الضابطة (مثل: حجم الشركة، حجم مكتب التدقيق، حجم المديونية) على أسعار الأسهم؟. تمت دراسة هذا البحث من خلال خمسة فصول، الفصل الأول مقدمة الدراسة والفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة، والفصل الثالث منهجية الدراسة، والفصل الرابع نتائج الدراسة، والفصل الخامس مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات، خلصت الدراسة إلى ضرورة وضع تشريعات للحد من ممارسة إدارة الأرباح وذلك من قبل هيئة الأوراق المالية، وأهمية الاستعانة بخبرات مكاتب التدقيق الكبيرة للحد من ممارسة إدارة الأرباح.
2. عبد المطلب السرطاوي، علام حمدان، صبري مشتفي، عماد أبو عجيبة، أثر لجنة التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العالمية)، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، سنة 2013، إشكالية البحث هي: هل تبنت القوانين والتشريعات الأردنية لخصائص فعالية لجان التدقيق؟ وهل يوجد تفاوت في مستوى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بتطبيق خصائص فعالية لجان التدقيق كما وردت في القوانين والتشريعات الأردنية؟ وهل أثرت خصائص لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية قبل الأزمة المالية العالمية؟. تمت دراسة هذا البحث من خلال الإطار النظري والدراسات السابقة الذي خصص للمفهوم ودور لجنة التدقيق، والقوانين والتشريعات الأردنية المتعلقة بلجان التدقيق ومفهوم، وأساليب إدارة الأرباح، وأيضا منهجية الدراسة، ومناقشة نتائج اختبار فرضيات الدراسة، والتوصيات والدراسات المستقبلية. قام الباحثون بدراسة وتحليل القوانين والتشريعات الأردنية ذات العلاقة لتحديد أهم خصائص لجان التدقيق الواردة فيها ودراسة أثرها على إدارة الأرباح في 50 شركة صناعية مساهمة عامة مدرجة

ببورصة عمان للأوراق المالية خلال الستة سنوات السابقة للأزمة المالية العالمية (2001-2006) ولتحقيق ذلك إستخدم الباحثون جملة من الأساليب الإحصائية الملائمة، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات المساهمة العامة الصناعية تلتزم بتطبيق تعليمات الحاكمية المؤسسية الخاصة بخصائص لجان التدقيق كما وردت بالتشريعات الأردنية.

3. هاني محمد الأشقر، إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثير العلاقة بحجم الشركة (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)، البحث عبارة عن: مذكرة ماجستير في علوم محاسبة وتمويل بالجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين، سنة 2010 إشكاليته حول: ما هي الأساليب المتبعة لإدارة الأرباح وعلاقتها بعوائد الأسهم؟. تمت دراسة هذا البحث من خلال أربعة فصول، الفصل الأول الإطار العام للدراسة، والفصل الثاني الإطار النظري حيث خصص هذا الفصل لإدارة الأرباح والأسواق المالية، والفصل الثالث الدراسة التطبيقية، والفصل الرابع النتائج والتوصيات، خلصت الدراسة إلى أن معظم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تمارس إدارة الأرباح.

4. أكرم يحيى علي الشامي، أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، البحث عبارة عن: مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، سنة 2009، إشكاليته هي: دراسة أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير في البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية؟. تمت دراسة هذا البحث من خلال خمسة فصول، الفصل الأول الإطار التمهيدي، والفصل الثاني الجانب النظري والدراسات السابقة، والفصل الثالث الطريقة والإجراءات، والفصل الرابع تحليل البيانات وإختبار الفرضيات، والفصل الخامس النتائج والتوصيات. من خلال الدراسات السابقة وجدنا أن هناك قصور في الشرح الكافي الذي يربط بين إدارة الأرباح وجودة الكشوفات المالية، ولهذا جاء موضوع هذا البحث ليوضح دور إدارة الأرباح في تضليل جودة الكشوفات المالية.

9. خطة وهيكل الدراسة: قسمت هذا الدراسة إلى ثلاثة فصول الأول إطار نظري لإدارة الأرباح في المؤسسة الإقتصادية، والفصل الثاني دور إدارة الأرباح في تضليل جودة الكشوفات المالية، والفصل الثالث دراسة ميدانية لعينة من الأفراد المتخصصين في المجال المحاسبي والمالي.

تمهيد:

شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا من طرف الباحثين والدارسين في مجال المحاسبة بموضوع إدارة الأرباح (Earnings Management) ولاسيما في المدة التي تلت الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من المؤسسات العملاقة في العالم، وللعديد من الأسباب والتي يعزى غالبيتها إلى الفساد الإداري والمالي وافتقار الإدارة للممارسة الصحيحة في الرقابة والإشراف وكذلك نقص الشفافية وضعف الاهتمام بتطبيق المعايير المحاسبية بشكل صحيح فضلا عن عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للمؤسسات الأمر الذي يؤثر في قرارات حملة الأسهم.

ولهذا تعرضت مهنة المحاسبة إلى العديد من الإنتقادات بسبب بعض ممارسات الإدارة التي تهدف إلى التلاعب في الأرباح أو إدارة الأرباح بهدف تحقيق مكاسب معينة للإدارة أو لتحقيق مستوى ربح يتماشى مع توقعات المحللين الماليين.

وللإلمام بهذا الفصل تم تقسيمه كما يلي:

المبحث الأول: إطار نظري لإدارة الأرباح

المبحث الثاني: أساليب ومخاطر إدارة الأرباح

المبحث الأول: إطار نظري لإدارة الأرباح

تعتبر ممارسات إدارة الأرباح من أحدث ممارسات التلاعب المحاسبي الذي يمارس باستغلال المرونة المحاسبية ودون خرق القواعد والمبادئ المحاسبية، بحيث أن الحرية الممنوحة للإدارة في الاختيار بين السياسات المحاسبية التي يتم استغلالها بطريقة تؤدي إلى التأثير إيجابيا أو سلبيا على صافي الربح بما يحقق أهداف الإدارة ويقابل توقعات الأطراف ذات العلاقة بشأن الأداء المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: ماهية إدارة الأرباح

لإدارة الأرباح عدة تعاريف، كما أن هناك عدة خصائص لأوجه التلاعب لذلك سوف يتم التطرق إلى مفهوم إدارة الأرباح، خصائص ومميزات أوجه التلاعب وأنواع إدارة الأرباح كمايلي:

أولاً: مفهوم إدارة الأرباح

في ظل عدم وجود تعريف موحد وتعريفها بطرق مختلفة، يصبح من الضروري تناول البعض منها والتي تحمل وجهات نظر مكملة لبعضها البعض مما يساعدنا في النهاية إلى وصف الظاهرة وصفا جيدا، ولهذا يتم التركيز على تعريف إدارة الأرباح من وجهات نظر مختلفة فقد:

- عرفها "Schipper" سنة 1989 على أنها تدخل متعمد في عملية إعداد الكشوفات المالية الخارجية بنية تحقيق بعض المكاسب الخاصة.
- وجهة النظر الثانية لـ "Dechow and Skinner" سنة 2000 تتوقع بأن الهدف من إدارة الأرباح هو أن تكون في نفس الخط مع توقعات الأسواق المالية. بينما تؤكد على أن الأكاديميين ركزوا بشكل رئيسي على الحوافز التعاقدية، أكثر من تأثير أسواق رأس المال في إدارة الأرباح، وهذا التركيز سوف يستمر على افتراض أن أسواق المال تتسم بالكفاءة.¹
- عرفها "Levit" سنة 1998 على أنها منطقة رمادية يمكن للمدارء التلاعب فيها، حيث تقارير الأرباح تعكس رغبات الإدارة بدلا من الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة.²
- وعرفها "Rosenfield" سنة 2000 بأنها أي سلوك تقوم به الإدارة ويؤثر على الدخل الذي تظهره الكشوفات المالية ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية، وقد يؤدي في الواقع إلى أضرار في الأجل الطويل.

¹ Carolinelambert, Samuel Sponem, Corporate governance and profit manipulation: A french Field Study, CREFIGE, Université Paris-IX Dauphine, Pl. du Maréchal de Lattre de Tassigny, Mar 2010, p: 3-4.

² علي سليمان النعماني وآخرون، دور المقياس المتوازن للأداء في ترشيد أداء إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية على الوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين)، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الانسانية، غزة، المجلد 15، العدد 02، 2013، ص: 12.

- وأشار "Healy and Wahlen" سنة 1999 إلى أن إدارة الأرباح تتحقق عندما يقوم المديرون باستخدام الحكم الشخصي في إعداد الكشوفات المالية وإعادة هيكلة العمليات بهدف تعديل الكشوفات المالية إما لتضليل المساهمين بشأن الأداء الاقتصادي للمؤسسة، أو لإبرام تعاقدات تعتمد على الأرقام المحاسبية.¹
 - ويرى "Rosner" أن إدارة الأرباح تشير إلى الأساليب التي يستخدمها المديرون بطريقة مدروسة لتحقيق المستوى المرغوب من الأرباح، وتختلف إدارة الأرباح عن الغش أو الاحتيال في أن إدارة الأرباح لا تقوم بانتهاك المعايير المحاسبية بينما الغش أو الاحتيال يقوم بانتهاك هذه المعايير.
 - وتعريف "Belkaoui" سنة 2004 أن إدارة الأرباح تكمن في اختيار مدروس لأساليب محاسبية معينة أو بدائل محاسبية بهدف ضمان تحقيق مستوى الأرباح المطلوب وتحقيق بعض المكاسب الخاصة.²
 - أيضا يمكننا القول بأن: ظاهرة إدارة الأرباح تعني إحداث تحريفات متعددة في قيم الأرباح بهدف إظهار حقيقة مغايرة لما هو عليه الواقع، أو لتغيير مدلولات الكشوفات المالية، أو لتوجيه متخذ القرار لاتخاذ قرارات محسوبة بشكل مسبق.³
 - وهي التلاعب في الأرباح لتحقيق أهداف محددة بشكل مسبق من الإدارة أو توقعات تعد من المحللين أو قيم تتناغم مع تلطيف صورة الدخل والتوجه نحو مكاسب ثابتة.⁴
- من خلال التعريفات السابقة، يمكن القول أن إدارة الأرباح تمثل أنشطة متعددة تقوم بها الإدارة إما لتضليل مستخدمي الكشوفات المالية وتحقيق منافع ذاتية للإدارة ، أو هي أسلوب من أساليب التلاعب في الحسابات الممارسة لتأثير على الدخل الذي تظهره الكشوفات ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية، وإخفاء الأداء الفعلي للمؤسسة بغرض تحقيق مكاسب خاصة. إذ تمارس باستغلال عنصري المرونة وإختيار المعايير والمبادئ المحاسبية. ويؤدي هذا إلى أثر بالغ الأهمية في المعلومات الواردة في الكشوفات المالية.
- ثانيا: خصائص ومميزات أوجه التلاعب**

¹ سمير كامل محمد عيسي، أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم 2، المجلد رقم 45، يوليو 2008، ص 13.

² سعيدي يحي، سعيدي عبد الحليم، ضوابط تشكيل وعمل لجان التدقيق للحد من ممارسات إدارة الأرباح في إطار مهنة المحاسبة والتدقيق، بحث مقدم ضمن فعاليات المنتدى الوطني الرابع حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار تليجي الأغواط، الجزائر، أيام 20-21 نوفمبر 2013، ص 3.

³ عبد المطلب السرطاوي وآخرون، أثر لجنة التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العالمية)، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 27(4)، 2013، ص 826.

⁴ ليندا حسن نمر الحلبي، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، آيار 2009، ص:

1. ينطوي على عدد من الأعمال الشاذة وغير القانونية والتي تتصف بخداع مقصود، ويمكن أن ترتكب لمصلحة أو لأحداث ضرر للمؤسسة، وسواء تمت هذه التلاعبات بواسطة أشخاص داخل المؤسسة أو خارجها؛
2. تكون مصممة لمصلحة التنظيم ناتجة عن مزايا أمنية أو غير عادلة والتي تحقق ضرراً لطرف خارجي كالتخلص من أصول أو بيعها تم الإفصاح عنها بصورة مضللة أو مزيفة، أو التلاعب في إقرارات الضريبة؛
3. أنها يترتب عليها إحداث ضرر بالمؤسسة وتحقيق مزايا بصورة مباشرة أو غير مباشرة لأحد الموظفين أو طرف خارجي أو مؤسسة أخرى، كقبول رشاوى أو فرض أتاوة أو حدوث إختلاسات تترتب عليها السيطرة على مبالغ نقدية أو ممتلكات وذلك من خلال التلاعب في السجلات المالية لتغطية عملية الاختلاسات كي يصعب إكتشافها.¹

ثالثاً: أنواع إدارة الأرباح

تصنف إدارة الأرباح إلى عدة أنواع تبعاً لشرعيتها، وإتجاهها، ومن حيث مدى تأثيرها على التدفقات النقدية، ونية الإدارة من وراء ممارستها، وذلك كمايلي:

1. من حيث شرعيتها:

- إدارة الأرباح الشرعية: وهي التي تكون وفق ما تسمح به المبادئ المحاسبية من حيث الاختيار بين البدائل والتقديرات المحاسبية وأيضاً تكون موافقة للأنظمة والقوانين؛
- إدارة الأرباح الغير الشرعية: وهي التي تخالف وتنتهك المبادئ المحاسبية أو القوانين للوصول إلى أهداف الإدارة. وهذا النوع من إدارة الأرباح يمكن اعتباره غشاً.

2. من حيث إتجاهها:

- إدارة الأرباح المنخفضة: وهي التي تهدف إلى تخفيض الدخل؛
- إدارة الأرباح المرتفعة: وهي التي تهدف إلى زيادة الدخل.

3. من حيث مدى تأثيرها على التدفق النقدي:

- إدارة الأرباح الاقتصادية: وهي التي تنتج عن القيام بالأنشطة الحقيقية للمؤسسة للتأثير على الدخل، وهذا النوع يؤثر على التدفق النقدي؛
- إدارة الأرباح من خلال إدارة الاستحقاق: وهي التي تستفيد من المرونة في التقديرات المحاسبية والبدائل للتأثير على الدخل، ولكن يقتصر تأثيرها على الدخل دون التدفقات النقدية.

4. من حيث هدف الإدارة:

¹ رأفت سلامة محمود وآخرون، علم تدقيق الحسابات النظري، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2011، ص: 92-93.

- إدارة الأرباح المعلوماتية: ويهدف مثل هذا النوع إلى توفير معلومات لمستخدمي ال كشوفات المالية من مستثمرين وغيرهم حول مستقبل التدفق النقدي للمؤسسة، وتوقعاتها المستقبلية؛
 - إدارة الأرباح الإنتهازية: ويهدف هذا النوع إلى التأثير على النتائج المالية من أجل تدعيم حصول الإدارة على بعض المنافع الخاصة على حساب مصالح الأطراف الأخرى مما يمثل سلوكاً انتهازياً.¹
- المطلب الثاني: مبررات، أهداف وإستراتيجيات إدارة الأرباح**
- تلجأ المؤسسة إلى إدارة الأرباح لوجود مبررات وتحقيق مجموعة من الأهداف وأيضاً مجموعة من الإستراتيجيات كما يلي:

أولاً: مبررات إدارة الأرباح

يرى كل من Pitman & Scott سنة 2005، بأن الإدارة عندما تلجأ إلى إدارة الأرباح فإنها تستند إلى المبررات الآتية:

1. أنها لا تخالف القواعد القانونية سواء أكانت عامة أو خاصة بالنشاط التجاري؛
2. أنها لا تخالف المبادئ المحاسبية؛
3. أنها لا تتجاوز نطاق سلطاتها.²

ثانياً: أهداف إدارة الأرباح

تهدف المؤسسة من خلال إدارة أرباحها كإجراء متعمد إلى تحقيق العديد من الأهداف، وهذا الإجراء المتعمد هو ما تسمح به المعايير والمبادئ المحاسبية وبما يتلاءم مع الظروف المحيطة بالمؤسسة، وهذه الأهداف يمكن عرضها كالتالي:

1. تخفيض التكاليف السياسية:
- من أجل تلبية متطلبات الحكومة والمتمثلة بالضغوطات؛
 - تخفيض ضريبة على أرباح المؤسسات.
2. تكاليف الحصول على الأموال: (إستيفاء شروط الدين)
- تلبية متطلبات وشروط إنفاقية الديون والقيود على سداد توزيعات الأرباح.
3. تعظيم ثروة المديرين:
- من خلال تعظيم إجمالي الأجور، الحوافز والمكافآت في الأجل القصير؛
 - زيادة الأمن الوظيفي للإدارة.¹

¹ هوام جمعة وآخرون، قياس ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المدرجة ببورصة باريس، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد رقم 14، 2013، ص: 308-309.

² سمير كامل محمد عيسي، مرجع سابق، ص: 13.

ثالثا: إستراتيجيات إدارة الأرباح

إدارة الأرباح ستة أنواع من الاستراتيجيات كما يلي:

1. قيام الإدارة بزيادة الأرباح إذا كانت الأرباح المحققة من طرف المؤسسة في الفترة الحالية منخفضة وتتوقع الإدارة زيادتها في الفترة المستقبلية؛
2. قيام الإدارة بتخفيض الأرباح إذا كانت الأرباح المحققة من طرف المؤسسة في الفترة الحالية مرتفعة وتتوقع الإدارة إنخفاضها في الفترة المستقبلية؛
3. قيام الإدارة بزيادة الأرباح إذا كانت الأرباح المحققة من طرف المؤسسة في الفترة الحالية منخفضة وتتوقع الإدارة بقاءها على حالها في الفترة المستقبلية، لكن هناك دوافع قوية تدفع الإدارة إلى نقل الأرباح من الفترة المستقبلية إلى الفترة الحالية؛
4. قيام الإدارة بتخفيض الأرباح إذا كانت الأرباح المحققة من طرف المؤسسة في الفترة الحالية مرتفعة وتتوقع الإدارة بقاءها على حالها في الفترة المستقبلية، لكن هناك دوافع قوية تدفع الإدارة إلى نقل الأرباح من الفترة الحالية إلى الفترة المستقبلية؛
5. قيام الإدارة بزيادة الأرباح في الفترة الحالية في الوقت الذي تكون فيه الأرباح المحققة فعلا من طرف المؤسسة مرتفعة وتتوقع الإدارة إنخفاضها في الفترة المستقبلية؛
6. قيام الإدارة بتخفيض الأرباح في الفترة الحالية في الوقت الذي تكون فيه الأرباح المحققة فعلا من طرف المؤسسة منخفضة وتتوقع الإدارة إرتفاعها في الفترة المستقبلية.²

المطلب الثالث: أخلاقيات ودوافع إدارة الأرباح

تتعدد وتتغير دوافع إستخدام إدارة الأرباح من مؤسسة إلى أخرى تبعا لأهداف الإدارة وللظروف المحيطة وكذا أخلاقياتها وإلا أنه يمكن حصرها فيما يلي:

أولا: أخلاقيات إدارة الأرباح

إن الوضع الأخلاقي لإدارة الأرباح هو موضوع خلاف كبير، يعتمد على ما إذا كانت ممارستها مبررة أخلاقيا أم لا، أي هل تقصد الإدارة من ذلك التحسين الجوهرى لبعض الجوانب المتعلقة باستراتيجياتها المستقبلية، أو للتضليل المتعمد للأطراف ذات العلاقة. و في كل الأحوال فإن الخداع ليس دائما لا أخلاقيا، لكنه بحاجة إلى تبرير، فعندما يتوفر بديل عن الخداع، لا يمكن أن نجد مبررا لممارسة الخداع. وكما يقول

¹ خالد محمد اللوزي، أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم (دراسة إختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان)، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، حزيران 2013، ص: 21-22.

² بوسنة حمزة، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح (دراسة عينة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية والفرنسية)، مذكرة ماجستير تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر 2011-2012، ص: 99.

الفيلسوف (BOK) أن المشكلة مع الخداع أنه قد يحجب هدفا ما، أو يحذف أو يخفى بدائل مناسبة، ينجم عنها تقديرات خاطئة تلحق الضرر بالطرف الذي تم خداعه.

وما يميز إدارة الأرباح عن غيرها من الممارسات مثل (تمهيد الدخل، وتنظيف ال كشوفات المالية وغيرها) أنها تتم في السر عادة، أي أنه ليس هناك إعلان عن الأرباح التي قد حدثت، وكذلك ليس هناك إفصاح عن الأساليب التي استخدمت، ولا عن القيمة التي تم تعديلها. وبالتالي نستنتج أن إدارة الأرباح ليست مبررة أخلاقيا وذلك بسبب أنها تتم في السر، ولا يفصح عنها بأي شكل من الأشكال، الأمر الذي يؤدي إلى التضليل والخديعة، وقد يقول قائل بأن هناك تناقضا بين الجزم التام بعدم وجود مبررات أخلاقية لإدارة الأرباح، وبين التسامح في إضفاء نوع من القانونية على بعض الممارسات التي قد يظن البعض بأنها ما هي إلا أسلوب من أساليب إدارة الأرباح.

ونظرا لما يتمتع به المديرون من صلاحيات كبيرة ومطلقة داخل المؤسسات، فلفهم الأجر على الفهم والإلمام بكل المعلومات المتعلقة بأعمال تلك المؤسسات، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة أن يكون لدى هؤلاء المديرين إستراتيجية إفصاح عن تلك المعلومات للأطراف الخارجية التي ينقصها الكثير من الخبرة والإلمام بمجريات الأحداث داخل المؤسسات، التي إما أن يكونوا فيها مساهمين أو مستثمرين أو دائنين أو غير ذلك. كما ينبغي لهذه الإستراتيجية أن توازن بين الشفافية والإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المادية للمؤسسة في الوقت الملائم من ناحية، والسرية التي تتطلب حماية المعلومات التي يجب إنتاجها للجميع من ناحية أخرى.¹

كما تعتبر عمليات إدارة الأرباح ليست كلها عمليات لا أخلاقية وإنما هناك ظروف معينة تفرض على الإدارة استخدام الممارسات الإيجابية من إدارة الربح. وفي سبيل ذلك عندما تعد الإدارة الكشوفات المالية فإن إدارة المخاطر تضع إستراتيجية واضحة للحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح التي تهدف في الأغلب إلى تحقيق الدوافع الانتهازية للإدارة وذلك من خلال ما يلي :

1. أن لا يكون هناك مخاطر على سير عمل المؤسسة وقيمتها ولا يوجد لدى المؤسسة حلا إلا العمل على التخلص من التذبذب في مؤشر الدخل؛
2. أن يحقق الأسلوب المستخدم تعديلا في رقم الدخل دون أن يزعج بالمؤسسة في أعمال غير مرغوبة؛
3. التأكد من أن الأسلوب المستخدم يبتعد عن ارتفاع مخاطر السمعة الناتج عن وجود انطباع سلبي عن البنوك نتيجة انخفاض جودة الكشوفات المالية والذي قد يؤدي إلى حدوث خسائر في مصادر التمويل أو قد يؤدي إلى تحول العملاء إلى البنوك المنافسة؛

¹ عماد محمد على أبو عجيبة، علام حمدان، أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح (دليل من الأردن)، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، أيام 20-21 أكتوبر 2009، ص: 6.

4. التأكيد من أن الأسلوب المستخدم يبتعد عن ارتفاع المخاطر القانونية الناتجة عن عدم إتباع الإدارة للقوانين والتشريعات والمعايير المعتمدة من قبل الجهات الرقابية الصادرة بشأن أسس إعداد والإفصاح في الكشوفات المالية؛
5. أن يبتعد عن التحريف والتزوير بالشكل الذي يخدم في النهاية مصلحة الإدارة؛
6. ألا يحتاج الأسلوب المستخدم إلى القيام بعمليات وهمية مع أطراف خارجية أخرى؛
7. أن يتفق الأسلوب المستخدم مع النظام المحاسبي المالي؛
8. أن تستمر المؤسسة في استخدام السياسات المحاسبية خلال مجموعة من الفترات المتتابعة؛
9. التأكيد من الإفصاح عن أسباب السياسات المحاسبية المتبعة وأثر هذا التغيير وذلك للتأكد من عدالة الإفصاح والأخذ بعين الاعتبار مصالح الأطراف المتعارضة.¹

ثانياً: دوافع إدارة الأرباح

أشارت نتائج الدراسة (Healy & Wahlen (1999 إلى أن الإدارة تقوم بممارسات إدارة الأرباح لعدة أسباب ودوافع من بينها الحصول على قدر أكبر من المكافآت والتأثير على الكشوفات في سوق وتقليل احتمالات مخالفة شروط اتفاقيات القروض وتجنب التعرض للمسئوليات من جانب الجهات التنظيمية.² كما تحدث ممارسة إدارة الأرباح عندما يكون لدى المديرين دوافع معينة لتحقيق أهداف مسبقة. وبناء على ما سبق، فإن الاعتراف بوجود ظاهرة إدارة الأرباح متفق عليه، ولكن هناك جدلاً حول الدوافع المتعلقة بهذه الظاهرة، والذي أدى بدوره إلى الخلط بين ما يمكن اعتباره دافعاً أو أداءً لممارسة إدارة الأرباح، والمثال على ذلك الخيارات المحاسبية هل هي دافع أم أداء لممارسة إدارة الأرباح. لهذا يمكننا استعراض بعض الدوافع وهي:

1. الدوافع المتعلقة بتوقعات وتقييم السوق المالي:

¹ عبد الرزاق الشحادة، سمير إبراهيم البرغوثي، مداخلة بعنوان: ركائز الحوكمة ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، أيام 20-21 أكتوبر 2009، ص: 14-15.

² الرفاعي إبراهيم مبارك، جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية على البيئة السعودية)، قسم المحاسبة جامعة الملك سعود، بدون سنة، ص: 11.

إن الاستخدام السائد للمعلومات المحاسبية من قبل المستثمرين والمحللين الماليين للمساعدة في تقييم الأسهم، يمكن أن يولد دافعا أو حافزا للمديرين للتلاعب بالأرباح، وذلك محاولة منهم للتأثير على أداء سعر السهم في المدى القصير.

2. الدوافع التعاقدية:

تستخدم البيانات المحاسبية للمساعدة في رصد وتنظيم العقود بين ال مؤسرة والملاك المتعديدين، حيث تنشأ عقود المكافآت الإدارية الصريحة والضمنية للملاءمة بين مصالح الإدارة (والمتمثلة في المكافآت أو الحوافز) وبين أصحاب المصالح الأخرى.¹ وهناك نوعان من العقود، هما عقود الإقراض أو الديون، وعقود المكافآت أو الحوافز للإدارة. والتي سيتم تناولهما بإيجاز على النحو التالي:

- **عقود الإقتراض:** تكتب عقود الإقتراض بطريقة محددة للحد من تصرفات الإدارة التي تفيد أصحاب المصالح في المؤسسة على حساب الدائنين. حيث يرى البعض بأن هذه العقود تولد حوافز لإدارة الأرباح بسبب تكلفتها المحتملة و الدائنين في حالة عدم القيام بإدارة الأرباح. كما يرى البعض الآخر بأن هناك دليلاً على الأثر الواضح الذي تتركه إدارة الأرباح على توزيع الموارد وذلك لأغراض عقود الإقتراض.
- **عقود مكافآت الإدارة :** لقد تناولت العديد من الدراسات، عقود التعويضات أو المكافآت لمعرفة دوافع إدارة الأرباح عند المديرين. حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن مديري الأقسام في مؤسسات كبيرة عالمية يؤجلون الدخل عندما لا يتحقق هدف الأرباح في برنامج مكافآتهم، وعندما يكونون مرشحين لأقصى المكافآت المنفق عليها وفق الخطة المحددة . ويرى البعض الآخر بأن عقود المكافآت وعقود الإقتراض تدفع بعض المؤسسات لإدارة أرباحها لكي تزيد من المكافآت، وتعمل على تحسين الوضع الوظيفي، بالإضافة إلى التخفيف من حدة المخالفات المحتملة لمواثيق الدين.² وعندما تستند حوافز المديرين على الأداء المالي لمؤسساتهم، فإنه قد يكون في المصلحة الذاتية لإعطاء مظهر على أداء أفضل من خلال إدارة الأرباح في العديد من المؤسسات، يتم تعويض المديرين سواء بصورة مباشرة من حيث الراتب والمكافأة وبطريقة غير مباشرة من حيث المكانة، والترقيات في المستقبل والأمن الوظيفي اعتماداً على عائد المؤسسة.³

¹ خالد محمد اللوزي، مرجع سابق، ص: 12.

² عماد محمد علي أبو عجيبة، أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح (دليل من الأردن)، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، أيام 07-08 ديسمبر 2010، ص: 9.

³ Biao Xie, Peter J. DaDalt, Wilace N. Davidson, Earnings management and corporate governance: The roles of the board and the audit committee, USA, July 2001, P: 5.

3. **الدوافع التنظيمية:** لقد قامت بعض الدراسات باستطلاع تأثيرات شكلين من أشكال الدوافع التنظيمية على إدارة الأرباح، وهما التنظيم الخاص بالصناعة، والتنظيم الخاص بمكافحة الاحتكار. والتي سيتم تناولهما بإيجاز على النحو التالي:
- **التنظيم الصناعي:** لقد أبدى واضعو المعايير اهتمامهم بإدارة الأرباح للتحايل على التنظيم الصناعي، وقد كانت أغلب الدراسات على ال مؤسسات الأمريكية بمختلف أغراضها، حيث أشارت إلى خضوع جميع الصناعات عمليا لدرجة من التنظيم، وخضوع البعض الآخر إلى مراقبة تنظيمية ترتبط بالبيانات المالية بصورة صريحة كالأعمال المصرفية، مؤسسات التأمين وقطاع الخدمات، حيث تتطلب الأنظمة المصرفية من المصارف توفير متطلبات الملاءمة المالية. كما تقضى نظم التأمين بأن يستوفى المؤمنون شروطا تحقق الحد الأدنى من السلامة المالية. وفي المقابل فإن المرافق الخدمية تخضع للتصنيف النظامي والذي يسمح لها بالحصول على عائد عادي فقط على أصولها المستثمرة. وبالتالي هناك تأكيد على أن مثل هذه الأنظمة تولد حوافز لإدارة جدول حسابات النتائج التي تهم المنظمين.
 - **تنظيم مكافحة الاحتكار:** يمكن لأشكال التنظيم الأخرى أن توفر للمؤسسات حوافز لإدارة الأرباح، حيث أن المؤسسات المعرضة لاتهامها بقضايا الاحتكار (من منطلق مكافحة الاحتكار)، أو أي قضايا سياسية أخرى لديها دوافع لإدارة أرباحها لكي تظهر أقل ربحية.¹
4. **دوافع المساهمين:** قد يرغب المساهمين في قيام المديرين بممارسات لإدارة الأرباح لسببين:
- **سبب داخلي:** ينبع السبب الداخلي لإدارة الأرباح من تشجيع المساهمين للإدارة على إختيار السياسات والإجراءات وإتخاذ القرارات المرغوبة من قبل المساهمين أي توافق الأهداف. حيث يعتبر المساهمين إدارة الأرباح تكلفة لازمة لتحقيق هذا التوافق في الأهداف ؛
 - **سبب خارجي:** ينبع السبب الخارجي لإدارة الأرباح من رغبة المساهمين في تعديل نظرة المستثمر المحتمل لقيمة المؤسسة، وفي الحصول على شروط تعاقدية أفضل مع المؤسسات الأخرى.
5. **دوافع سياسية:** تشمل الدوافع السياسية لإدارة الأرباح الرغبة في تقليص تكلفة الإذعان للقوانين والمنظمة، أو زيادة العائد نتيجة الإذعان لتلك اللوائح والقوانين حسب Healy & Wahlen سنة 1999. وقد قام Watts & Zimmerman سنة 1978 بصياغة ما يسمى "بفرض التكلفة السياسية"، ويركز بشكل أساسي على وجود دافع قوي لدى المؤسسات التي تواجه احتمال لتدخل الجهات الحكومية، لإدارة الأرباح هبوطا بهدف تجنب التكاليف المرتبطة بهذا التدخل.²

¹ عماد محمد علي أبو عجيبة، نفس المرجع، ص: 9-10.

² أيمن أحمد شتيوي، دراسة تطبيقية لتحليل تأثير العوامل الإقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، الإسكندرية، العدد الأول، 2009، ص: 9-12.

6. **دوافع ضريبية:** يعتمد سلوك الإدارة في تبني الطرائق والسياسات المحاسبية البديلة على الآثار المحتملة الناتجة من تبني هذه الطرق والسياسات على المدفوعات الضريبية المستقبلية للمؤسسة، حيث تعتمد الضرائب التي تفرض على أرباح المؤسسات، على الأرقام المحاسبية بشكل مباشر مما يدفع الإدارة إلى اختيار الطرائق والسياسات البديلة التي تخفض من الربح الخاضع للضريبة.
7. **دوافع إدارية:** تقوم الإدارة بممارسات إدارة الأرباح لاستخدامها كحل لمشاكل الأداء الضعيف، أو لتقديم الكشوفات المالية بصورة أقوى من الحقيقة وذلك من أجل الحصول على قروض من البنوك. كما قد تلجأ الإدارة إلى ممارسات إدارة الأرباح لتحقيق صورة جيدة عن سمعة المؤسسة في السوق ولاسيما أمام منافسيها، حيث أن تحسين الأداء المالي للمؤسسة يعكس صورة ايجابية عن أدائها فضلاً عن تحسين صورة الأداء أمام مجالس إدارتها.¹

المبحث الثاني: أساليب ومخاطر إدارة الأرباح

إن أساليب إدارة الأرباح لها أثر بالغ الأهمية في زعزعة ثقة السوق حول المعلومات الموجهة لمستخدمي هاته المعلومات المحاسبية، أيضاً ورغم أن المديرين يدركون أن إدارة الأرباح وإن كانت تحقق منافع المؤسسة في الأجل القصير، إلا أنها قد تؤدي إلى مشكلات خطيرة في الأجل الطويل. لذا سوف يتم تناول كل عنصر على حدى وبالتفصيل كمايلي:

المطلب الأول: الأساليب والعوامل المؤثرة على عملية إدارة الأرباح

تتعدد وتتغير الطرق المستخدمة لإدارة الأرباح من مؤسسة إلى أخرى تبعا لأهداف الإدارة وللظروف المحيطة، وكذا وجود عدة عوامل تؤثر على إدارة الأرباح، إلا انه يمكن حصرها فيما يلي:

أولاً: أساليب إدارة الأرباح

هنا لابد من الإشارة إلى أن هنالك العديد من الأساليب المستخدمة في إدارة الأرباح إلا أننا أثرنا

استعراض أهم تلك الأساليب وهي كالتالي :

1. **إدارة المستحقات المحاسبية:** عند إعداد الكشوفات المالية لأي مؤسسة، فإلى الأساس المحاسبي المستخدم لهذا الغرض هو أساس الاستحقاق، حيث تعد المدة المالية مدة مستقلة تحمل بما يخصها من إيرادات ومصروفات ويتم استبعاد تلك الإيرادات والمصروفات التي تم قبضها أو صرفها ولا تخص تلك المدة ويتميز أساس الاستحقاق بأنه يعطي صورة حقيقية عن نتائج نشاط المؤسسة ومركزها المالي، كونه يأخذ بالاعتبار المستحقات والالتزامات، ويفرق بين النفقات الرأسمالية والإيرادات، مما يسهل عملية المقارنة بصورة سليمة بين المدد المالية المختلفة فضلاً عن انه يعطي تقييم اشمل لأداء المؤسسة خلال الفترات المتعاقبة.

¹ سعيدي يحي، سعيدي عبد الحليم، مرجع سابق، ص : 5.

2. التغيير في الطرق والتقديرات المحاسبية: يعد التغيير في السياسات، التقديرات والوحدة المحاسبية، من الأدوات التي تلجأ إليها الإدارة لإستغلالها للتأثير في أرباح المدة التي يتم فيها التغيير وقد يتعدى اثر ذلك إلى الفترات السابقة لمدة التغيير، حيث أن تعدد البدائل المحاسبية مكن الإدارة من حرية الاختيار فيما بينها تحقيقاً لأهداف معينة ومرغوبة، وذلك من خلال الآتي:

• التغييرات في الطرق المحاسبية:

- الاختيار بين الطرق المختلفة لتسعير المخزون السلعي؛
- الاختيار بين الطرق المختلفة لاحتساب اهتلاك الأصول الثابتة؛
- الاختيار بين طرق معالجة نفقات البحث والتطوير؛
- الاختيار بين طرق معالجة مكاسب أو خسائر التغيير في أسعار العملات الأجنبية... الخ.¹

• التقديرات المحاسبية:

يتطلب نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق وفقاً لمعايير المحاسبة من المديرين القيام بوضع العديد من التقديرات المحاسبية التي لها تأثير جوهري على الأرباح المعلنة. ومن بين أحكام التقديرات المحاسبية التي يمكن أن تؤثر على الأرباح في اتجاه أو آخر لئلا يلي:

- تتطلب عقود الإنشاءات طويلة الأجل تقديرات تتعلق بالتقدم في انجاز الأعمال وتكلفة هذا الانجاز. وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للتقدم في انجاز الأعمال، وذلك بغرض تضخيم الأرباح؛

- يتطلب احتساب الإهلاك تقدير العمر الإنتاجي وقيمة الخردة للأصول القابلة للإهلاك، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للعمر الإنتاجي وقيمة الخردة، وذلك لتدنية مصروف الإهلاك بنية تضخيم الأرباح؛

- يجب أن يظهر حساب العملاء بالقيمة الصافية القابلة للتحقق، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للقيم القابلة للتحصيل بغرض تخفيض مخصص الديون المشكوك فيها، ومن ثم تضخيم الأرباح؛

- يجب تصنيف التكاليف إلى تكاليف إنتاج وتكاليف فترية، ويمكن للمديرين أثناء فترات نمو المخزون تصنيف بعض التكاليف الهامشية كتكاليف إنتاج بدلاً من تكاليف فترية، مما يؤدي إلى تدنية المصروفات، ومن ثم تضخيم الأرباح؛

- يجب الاعتراف بأرباح بيع الأصول بالكامل في فترة البيع، ويمكن للمديرين التلاعب بتوقيت بيع الأصول كالأوراق المالية والأصول الثابتة، مما يؤدي إلى تدعيم الأرباح؛

¹ عبد الحليم سعدي، سعدي يحيى، مرجع سابق، ص: 5-6.

- يجب إهتلاك التكاليف المدفوعة مقدماً مقابل ضمان الأصول على فترة الاستفادة من هذا الضمان، ويمكن للمديرين من خلال التقديرات المتفائلة لتكاليف الضمان تخفيض المصروفات الحالية بهدف تضخيم الأرباح؛

- يجب اعتبار مصاريف الصيانة العادية مصاريف دورية تحمل على الفترة أما مصاريف الصيانة غير العادية فتعتبر مصروف رأسمالي تحمل على الأصل موضوع الصيانة، ويمكن للمديرين تدعيم الأرباح الحالية من خلال معالجة مصاريف الصيانة العادية كمصاريف غير عادية؛

- يمكن للمديرين تحفيز العملاء على التعجيل بالشراء عن طريق تخفيض السعر، وذلك بغرض زيادة المبيعات، ومن ثم تدعيم الأرباح؛

- يجب أن يظهر المخزون بالدفاتر على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل، ويمكن للمديرين من خلال استخدام قيم سوقية متفائلة تخفيض قيمة المخزون، ومن ثم ممارسة إدارة الأرباح.¹

3. التغيير في طريقة الإفصاح: وهذا يتم عن طريق إعادة تبويب عناصر جدول حسابات النتائج بهدف إظهار عناصر معينة أو إخفاء عناصر أخرى، أو إعادة تبويب عناصر قائمة المركز المالي.

4. التغيير في سياسات الإنتاج أو الاستثمار أو التمويل: وذلك بغرض السيطرة على التطبيق الإجباري لبعض المبادئ، أو المعايير المحاسبية والتي لا تتسجم نتائجها مع رغبات أو أهداف الإدارة التي تسعى إلى تحقيقها.

5. التغيير في الوحدة الاقتصادية: وذلك بتغيير شكلها القانوني، أو توحيد مع مؤسسة أخرى بحيث يساعد ذلك الإدارة على تحقيق أهدافها بخصوص إدارة الأرباح.²

وهناك أيضاً نماذج تعتبر من التقنيات والأساليب الشائعة الإستخدام لإدارة الأرباح أهمها مايلي:

- نموذج محاسبة الاستحواذ: تم تعديل المعايير المحاسبية الأمريكية المقبولة قبولا عاما في يونيو 2001 بحيث ألزمت المؤسسات بإستخدام طريقة الشراء (GAAP) كطريقة وحيدة في محاسبة الإستحواذ، وتم إلغاء طريقة المصالح المشتركة.

- نموذج سوء إستخدام الأهمية النسبية: لقد عرفت الأهمية النسبية من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية على أنها مقدار الإغفال أو التحريف في المعلومات المحاسبية (FASB)، في ضوء الظروف المحيطة الذي يمكن أن يؤدي إلى تغيير حكم الفرد المناسب الذي يعتمد على هذه المعلومات أو التأثير فيه من خلال الإغفال أو التحريف.

- نموذج ممارسات الإعتراف بالإيراد: تخضع هذه الممارسات أيضا وبشكل كبير لحكم الإدارة، حيث أنه من الصعوبة بمكان على البائع التقرير عن توقيت اكتساب الإيراد، خاصة إذ كان على البائع أداء

¹ سمير كامل محمد عيسي، مرجع سابق، ص: 16-18.

² عبد الحليم سعدي، سعدي يحي، مرجع سابق، ص: 7.

التزامات مؤجلة، أو عندما يحتفظ المشتري بحق إعادة البضاعة. الأمر الذي دفع بالعديد من المراقبين لمجتمع الأعمال إلى الاعتقاد بأن النمو الإقتصادي الثابت في عقد التسعينات، دفع بالمؤسسات وبشكل تدريجي إلى تبني سياسات غير متحفظة بشأن الاعتراف بالإيراد.

• **نموذج التلاعب بالدفاتر:** تقوم المؤسسات بالتلاعب بأرقام حساباتها إلى حد ما، مستخدمة العديد من الأساليب، وذلك لتحقيق موازنة مستهدفة، أو ضمان معدل معين من المكافآت.

- **تسجيل الإيرادات:** هناك طريقتان لتسجيل الإيراد هما:

حجز مبلغ معين بوصفه مبيعات جارية، عندما يكون تقديم الخدمات يمتد لأكثر من سنة، أي تسجيل الدفعة الكاملة من المبيعات في نفس الفترة التي تم إستلامها فيها، مع أنها تخص أكثر من سنة مالية؛ أما الطريقة الأخرى فتعرف بإسم (Channel Stuffing) حيث يرسل الصانع هنا شحنة كبيرة للموزع في نهاية الربع الأخير من السنة، ويقيدها في خاينة المبيعات بالرغم من أنها ليست مبيعات فعلية.

- **تأجيل المصروفات:** حيث تقوم بعض المؤسسات برسملة مصاريف تخص السنة الحالية وتحميلها لعدد من السنوات القادمة، بدلا من استنزالها من دخل السنة التي حدثت فيها.

- **المصاريف غير المتكررة:** حيث يتم إدراج هذه المصاريف من ضمن بنود المصاريف العادية أو المتكررة والذي يؤدي بدوره إلى تشويه حسابات الدخل من العمليات الجارية.

- **إيرادات أو مصاريف وهمية:** تقوم بعض المؤسسات بإدراج بعض الإيرادات أو المصاريف الوهمية وذلك لغرض تضخيم الأرباح أو لتقليل الخسائر، وربما لأسباب ضريبية معينة.

- **خطت التقاعد:** يمكن للمؤسسات التي تعمل داخل الأسواق الذي ترتفع فيها الأسعار (Bull Market) أن تحسن من إيراداتها عن طريق خفض مصاريف التقاعد، وخاصة إذا كانت الإستثمارات في الخطة تنمو بسرعة أكبر من توقعات المؤسسة.

- **بنود خارج جدول الميزانية:** تقوم بعض المؤسسات الأم بإدراج التزامات أو مصاريف معينة، في حسابات بعض فروعها، وذلك من أجل إخفائها عن بعض الأطراف ذوى العلاقة، بإعتبار أن تلك الفروع هي كيانات قانونية مستقلة.

- **الإيجارات المصطنعة:** يمكن إستخدام الإيجار المصطنع لحجب تكلفة مبني جديد من الظهور ضمن بنود الميزانية، حيث يتم إبرام عقد إيجار طويل الأجل، تدفع بموجبه المؤسسة مصاريف إيجار ثابتة سنويا وبالتالي تتخلص المؤسسة من المبلغ الضخم المتعلق بالمبنى، مستخدمة مصاريف الإيجار كبديل عنه.

• **نموذج (Cookie Jar):** تتميز المحاسبة المبنية على أساس الإستحقاق بالإعتماد على الكثير من التقديرات المحاسبية والتي يجب أن تحسب وتسجل بناء على أحداث أو صفقات في السنة المالية الجارية وتترتب عليها التزامات سوف يتم دفعها مستقبلا وتتطلب تقديرا من الإدارة، إلا أنه لا يمكن معرفة الأحداث المستقبلية على وجه الدقة واليقين في وقت التقدير فهناك شك في الغالب يحيط بعملية التقدير،

وبعبارة أخرى ليس هناك تقدير صحيح وإنما هناك مجال لعدة تقديرات ممكنة، ومن هنا على الإدارة أن تختار تقديراً واحداً، وأن عملية الاختيار هذه تهيئ الفرصة لإدارة الأرباح. بحيث أنه عندما تختار الإدارة تقديراً في حده الأعلى لتقدير المصروفات المقبولة والممكنة، تكون النتيجة تسجل مصروف أكبر في الفترة الحالية مما لو إختارت الحد الأدنى للتقدير، وبالتالي يكون من الممكن تسجل مصروفات أقل في الفترة التالية وبهذا تخلق الإدارة ما يعرف بـ (Cookie Jar) يمكن إستخدامها لاحقاً لتعزيز الإيرادات.

ومن الأساليب المستخدمة في هذا المجال تكوين الإحتياطات والمخصصات مثل تقدير مخصص الديون المشكوك فيها وتقدير تكاليف الكفالة ومخصصات المعاش التقاعدي وتقدير نسبة الإنجاز في العقود طويلة الأجل.

• **نموذج تنظيف القوائم المالية:** تظهر هذه الممارسة عندما تتوقع المؤسسة ظهور مصاريف كبيرة خلال فترة الإنخراط في تغييرات هيكلية، والتي قد تمتد إلى عدة سنوات. بدلا من الاعتراف بهذه المصاريف بمجرد ظهورها، حيث ينتج عن ذلك تخفيض للدخل بإجمالي المصروفات المتوقعة في سنة واحدة وهو ما يسمى (Big.Bath) والنتيجة من ذلك تعزيز دخل السنوات التالية. أما بخصوص الدافع من وراء ممارسة (Big.Bath) فهو الإعتقاد بأن المستثمرين سوف يتسامحون مع المؤسسة التي أعلنت أرباحاً سيئة في سنة ممارسة (Big.Bath) في حال ما إذا تبعها تحسن فعلى في السنوات اللاحقة.¹

ثانياً: العوامل المؤثرة على عملية إدارة الأرباح

توجد عدة عوامل تؤثر على عملية إدارة الأرباح كربحية المؤسسة وحجمها، وشروط عقود المديونية والكثافة الرأسمالية، والربح الخاضع للضريبة، وأدوات التحفيز، وهذا ما سوف يتم إستعراضه كما يلي:

1. ربحية المؤسسة: من الواضح أنه كلما زادت أرباح المؤسسة كلما زاد احتمال تعظيم توزيعات الأرباح وبالنسبة للدائنين فإنها كلما زادت أرباح المؤسسة كلما زادت قدرتها على سداد ديونها، ويمثل صافي الدخل قاعدة لأصول المؤسسة وحقوق الملكية، كما أنه يساعد على جذب رأس المال من المستثمرين الجدد.

وقد أشارت العديد من الدراسات أن أسعار أسهم المؤسسة تتأثر بشكل مباشر بأرباح المؤسسة، لذلك فإن المؤسسات تسعى دوماً للحفاظ على مستثمريها، فالمستثمر يفضل أن تكون أرباح المؤسسة مستقرة، ويسعى المستثمرون كذلك ويدفعون في النهاية أسعاراً عالية للأسهم في المؤسسات التي تكون أرباحها أقل تقلباً وإنخفاض التقلب في أرباح المؤسسة يعني عدم تأكد أقل حول إتجاه الأرباح وبما يعزز

¹ هاني محمد الأشقر، إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثير العلاقة بحجم الشركة (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة-عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2010، ص: 28-31.

الإنطباع بإنخفاض المخاطر، ويمكن إستخدام إدارة الأرباح لتخفيض تقلب الأرباح وهو الأمر الذي يؤدي عمليا إلى سعر أعلى للسهم. وعليه فإن ربحية المؤسسة تعد عاملا ضروريا ومهما لإدارة الأرباح، إذ أنه لا يمكن الإعتماد على ربحية ضعيفة للقيام بإدارة الأرباح، لذلك يمكن القول بأنه كلما ازدادت ربحية المؤسسة كلما زادت إحتمالية إدارة أرباحها وذلك لعقود الوسائل والخيارات أمام تلك المؤسسات لإتباع الطرق الملائمة في إدارة أرباحها.

2. حجم المؤسسة: أشارت نتائج دراسات عديدة إلى أنه كلما ازداد حجم المؤسسة كلما كانت إحتمالية إدارة الأرباح فيها أكبر وذلك بسبب وجود المجال الواسع لتنظيم المصروفات والمستحقات والبنود غير العادية والمرونة الأكبر في إستخدام التغيرات المحاسبية وكذلك لوجود إحتمالية أكبر لتقلب الأرباح بين سنة وأخرى في المؤسسات الكبيرة بعكس الحال في المؤسسات الصغيرة.

3. شروط عقود المديونية: أشارت دراسة Begley سنة 1990 إلى مناقشة فرضية أن المؤسسات قد تمارس عملية إدارة الأرباح لتفادي مخالفة شروط عقود المديونية، لذلك نرى أن ميول المؤسسة التي تزيد فيها نسبة المديونية إلى تبني خيارات محاسبية تؤدي إلى زيادة الأرباح المعلنة في محاولة لتجنب إحتمال التعرض لإنتهاك شروط عقود المديونية، أو تداخل الدائنين لفرض بعض القيود على المؤسسة نتيجة زيادة نسبة المديونية.

4. الكثافة الرأسمالية: تتمثل الكثافة الرأسمالية بحاصل قسمة الأصول الثابتة على مجموع الأصول، فهي تعكس مدى إعتماد رأس المال المؤسسة على رأس المال الثابت مما يقلل الحاجة إلى اليد العاملة، لأن إرتفاع الكثافة الرأسمالية يعني كثافة توفر المعدات و الآلات التي يمكن الإستغناء من خلالها عن الأيدي العاملة، مما يحمل المؤسسة المسؤولية أمام الدولة في تحملها عبء التكلفة السياسية ومسؤولياتها في تخفيض حجم البطالة وتوظيف نسبة من العاطلين عن العمل. لذلك فالمؤسسات ذات الكثافة الرأسمالية العالية تمتلك دافعا أكبر للعمل على إدارة الأرباح.

5. الربح الخاضع للضريبة : يعتقد أنه لدى إدارة المؤسسة الحافز لإدارة الربح وذلك لتقليل أثر الضرائب على أرباح المؤسسة في الفترات المالية المتتالية.

6. أدوات التحفيز: إن المؤسسات التي تربط بين برامج الحوافز المالية للمدير وأداء سعر السهم للمؤسسة يكون فيها لجوء المديرين إلى إدارة الربح كبيران ولذلك فإن إحتمالية الإدارة تزداد في المؤسسات التي تتبنى خطط التعويض والمكافآت بشكل كبير، فإذا ما حققت المؤسسة أرباحا كبيرة ما فإن هذا ينعكس على الإدارة ويترجم إلى مكافآت وعلاوات، بينما الدخل المنخفض يؤدي إلى عكس ذلك، أي توجد علاقة إيجابية بين خطط التعويض في المؤسسة وبين إدارة الأرباح فيها.¹

¹ خالد محمد اللوزي، مرجع سابق، ص: 23-25.

المطلب الثاني: مخاطر ونتائج إدارة الأرباح

إدارة الأرباح مجموعة من المخاطر والنتائج التي تؤثر على المؤسسة، وتتمثل فيما يلي:

أولاً: مخاطر إدارة الأرباح

إن الممارسات السلبية لإدارة الأرباح تحيطها مجموعة من المخاطر التي تؤثر على المؤسسة وتتمثل فيما يلي:

1. **مخاطر البيئة المحيطة:** وهي تتمثل في المخاطر الإقتصادية والسياسية والإجتماعية التي تؤثر على بيئة الأعمال وتتمثل فيما يلي:

- ان لزيادة مؤشر الأرباح بصورة غير حقيقية وعادلة ينتج عنه إرتفاع التكاليف السياسية وزيادة في معدلات الضرائب وبالتالي التأثير على التدفقات النقدية ومن ثم على توزيعات الأرباح؛
- إن فقدان الثقة في إحدى المؤسسات العاملة لإحدى الدول سوف يمتد تأثيره على جميع المؤسسات في البيئة المحيطة.

2. **المخاطر الداخلية للمؤسسة:** وهي تلك المخاطر التي تؤثر على المؤسسة وتتمثل فيما يلي:

- إرتفاع مخاطر التشغيل المتمثلة بإنخفاض أعداد المساهمين نتيجة فقدان الثقة في المؤسسة مما يؤثر على إرتفاع تكاليف رأس المال وفقدان القدرة التنافسية والتأثير السلبي على هامش الأرباح والضغط على التدفقات النقدية مما يؤثر على توزيعات الأرباح؛
- إرتفاع مخاطر الأداء المتمثلة بتراجع الحصة السوقية مما يؤثر على إيرادات المؤسسة سواء الإستثمارية منها أو التمويلية؛
- إرتفاع مخاطر السيولة والمتمثلة في طلب المساهمين لأموالهم وبالتالي تحويل مجموعة كبيرة من الإيداعات الطويلة والمتوسطة الأجل التي تعتمد عليها المؤسسات في نشاطاتها الإستثمارية والتمويلية إلى أموال واجبة السداد مما يؤثر على ضعف القدرة على السداد واللجوء إلى الإقتراض بتكاليف مرتفعة؛
- إرتفاع مخاطر الإدارة: بما أن ممارسات إدارة الأرباح تمت من قبل الإدارة فسوف يتولد لدى المساهمين وأصحاب المصالح بأن هناك سيطرة فردية من قبل الإدارة على أموالهم ومصالحهم وبالتالي هذه الإدارة عديمة الكفاءة في إدارة المؤسسة مما يدفعهم إلى تغييرهم أو مقاضاتهم إذا لزم الأمر.¹

ثانياً: نتائج إدارة الأرباح

من الواضح أن اهتمام مستخدمي ومحلي الكشوفات المالية ينصب على صافي الدخل بإعتباره المؤشر الدال على المقدر الكسبية للمؤسسة والذي يؤدي ارتفاعه إلى زيادة مقدرتها الكسبية وزيادة أسعار أسهمها،

¹ هاني محمد الأشقر، مرجع سابق، ص: 34-35.

لذلك تهتم الإدارة بتعظيم صافي الدخل الذي ينعكس على شكل توزيعات الأرباح على المساهمين مما يجذب مساهمين جدد ويؤدي إلى زيادة سعر سهم المؤسسة، لذلك تلجأ الإدارة إلى العديد من الممارسات التي تؤدي إلى زيادة صافي الدخل الموجود في جدول حسابات النتائج إلا أن هذه الممارسات لا ينتج عنها أية تدفقات نقدية تشغيلية داخله أو خارجه. وعلى الرغم من توجهات الإدارة في ممارسة إدارة الأرباح وتحقيق منافع للمؤسسة في الأجل القصير إلا أن الأساليب المستخدمة فيها مثل الإستحقاقات الإختيارية، التقديرات المحاسبية والتغيرات المحاسبية الإختيارية البديلة، وذلك لأغراض التأثير على أرقام الكشوفات المالية زيادة أو نقصاً إلى جانب توفر عنصر التعمد يجعل من تلك الممارسات أمراً غير مقبول أخلاقياً ويؤدي إلى تضليل مستخدمي تلك الكشوفات، ويؤدي في الأجل الطويل إلى حدوث مشاكل خطيرة أهمها ما يلي:

1. تخفيض قيمة المؤسسة: إن الإضرار بالكفاءة الإقتصادية للمؤسسة يؤدي إلى تخفيض قيمة المؤسسة حيث أن تأجيل الإعراف بالنفقات أو تأخير إجرائها كنفقات بحوث التطوير أو إجراء الصيانة يؤدي إلى فشل الأداء الإنتاجي وخسارة حصة المؤسسة في السوق، كما أن تعجيل الإيرادات قد يفقد المؤسسة تحقيق شروط تصريف منتجاتها بصورة أفضل.

2. العقوبات الاقتصادية وإعادة إعداد القوائم المالية: تتعرض المؤسسة لعقوبات اقتصادية شديدة ومن الأمثلة على ذلك ما قامت به بورصة الأوراق المالية الأمريكية من فرض عقوبات صارمة على المؤسسة التي مارست إدارة الأرباح ومنها مؤسسة W.R. Grance، حيث وقعت عليها غرامة قدرها مليون دولار وطلب منها إعادة احتساب أرباحها والإعلان عنها بشكل واضح بين عام 1990-1992 م وذلك لأن المؤسسة قامت بتخفيض أرباحها المعلنة وتسجيل احتياطات بقيمة 55 مليون دولار ثم قامت بعد عامي 1993 و1995 بإعادة تلك الاحتياطات إلى الأرباح.¹

3. إخفاء مشاكل الإدارة التشغيلية: لا تتم ممارسة إدارة الأرباح على مستوى الإدارة العليا فقط، وإنما تمارس أيضاً على مستوى الإدارة التشغيلية. فمديري الإدارات التشغيلية يعالجون البيانات المالية بهدف الحصول على المكافآت، الفوز بالترقيات، أو تجنب إنتقاد الأداء السيئ. ومن أهم مخاطر إدارة الأرباح في المستويات الإدارية الدنيا، إخفاء مشاكل التشغيل عن الإدارة العليا، فتبقى الأخطاء بدون تصحيح والمشاكل بدون حلول لفترة زمنية طويلة.

4. تلاشي المعايير الأخلاقية: حتى وإن كانت إدارة الأرباح لا تنتهك المعايير المحاسبية بشكل واضح، فهي ممارسة مشكوك فيها من الناحية الأخلاقية. فالمؤسسة التي تدير أرباحها ترسل رسالة للعاملين بها بأن إخفاء وتضليل الحقيقة هي ممارسة مقبولة. ويخلق المديرون الذين يتحملون خطر هذه الممارسة مناخاً أخلاقياً يسمح بوجود أنشطة أخرى مشكوك فيها. فالمدير الذي يطلب من موظف المبيعات تعجيل

¹ علي عبد الله أحمد شاهين، إدارة الأرباح ومخاطرها على البيئة المصرفية (دراسة تحليلية تطبيقية على مصارف الوطنية الفلسطينية)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، يوليو 2011، ص: 10-11.

المبيعات في أحد الأيام، يخسر السلطة الأخلاقية التي تمكنه من انتقاد خطط المبيعات المشكوك فيها في يوم آخر. وأيضاً يمكن أن تصبح إدارة الأرباح خطراً كبيراً، فأساليب التحايل المحاسبية البسيطة نسبياً تصبح معقدة أكثر فأكثر إلى أن تؤدي إلى خلق مخالفات جوهرية في الكشوفات المالية.¹

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل نستخلص:

أن إدارة الأرباح هي التقرير عن الدخل بطريقة يعكس رغبات الإدارة وليس الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة. أيضاً هي تقليل حدة التقلبات في أرقام الدخل الخاصة بالفترات المحاسبية المختلفة، أي التحكم المتعمد بالتخفيض أو الزيادة في الأرباح لتصبح في مستوى معين يعتبر حالياً المستوى العادي للأرباح وذلك محاولة من الإدارة لتقليل التباين والاختلاف غير العادي في الأرباح إلى الحد الذي تسمح به المعايير المحاسبية والمبادئ السليمة للإدارة.

والهدف الأساسي لإدارة الأرباح هو إظهار أرباح أكثر استقراراً وثباتاً، وهذا بدوره يعطى انطباعاً عن انخفاض المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، وبالتالي ينتج عنها ارتفاع في أسعار أسهمها، وانخفاض التكاليف اللازمة لمتطلبات الاقتراض والتمويل، وكذلك زيادة إقبال المستثمرين على الاستثمار في المؤسسة، بالإضافة إلى تجنب التدخل الحكومي وتدني التكاليف السياسية التي قد تتعرض لها المؤسسة في حالة كبر حجم المؤسسة، والتحايل على الأنظمة الضريبية، وأهداف الإدارة الشخصية كالاستفادة من خطط التعويض والمكافآت والعلاوات الإضافية في حالة تحقيق المؤسسة لأداء مالي مستقر. لذا يجب توعية إدارة المؤسسة للمخاطر الناجمة عن عمليات ممارسة إدارة الأرباح وانعكاساتها السلبية على أداء المؤسسة.

¹ سمير كامل محمد عيسي، مرجع سابق، ص: 19.

تمهيد:

تتصاعد في الوقت الحاضر أهمية الكشوفات المالية التي تعتبر كمصدر للمعلومات بالنسبة للمستثمرين والمقرضين وغيرهم من الفئات المستخدمة لهذه الكشوفات في إتخاذ القرارات المالية، وتتصاعد في الوقت ذاته وتيرة التلاعب في البيانات المالية لتلك الكشوفات، وذلك سعياً من مجالس الإدارة لتحقيق مكاسب ذاتية.

حيث تعتبر المحاسبة نظاماً دقيقاً لجمع البيانات وتحليل المعلومات وتقديمها على شكل تقارير محاسبية ومالية عن أعمال المؤسسة وذلك بإستخدام الوحدات النقدية وتنتهي تلك العمليات بكشوفات رئيسية، وتعتبر هذه الكشوفات المالية مصدراً رئيسياً للمعلومات والتي يمكن منها إستخلاص النتائج المهمة للمؤسسة كما أن تحليل وتفسير الكشوفات يعتمد على نوعية وطبيعة المعلومات المتاحة.

وللإلمام بهذا الفصل تم تقسيمه كما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الكشوفات المالية

المبحث الثاني: حوكمة المؤسسات كضرورة لضمان جودة الكشوف المالية في إطار إدارة الأرباح

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الكشوفات المالية

يتم إعداد الكشوفات المالية وفق مبادئ متعارف عليها، بحيث تعطي هذه الكشوفات الثقة لدى المتعاملين في هذه الكشوفات من حيث صحة وعدالة وموضوعية هذه الكشوفات والبيانات وتغطي المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مجالات واسعة في العملية المحاسبية.

كما تعتبر الغاية الأساسية من إعداد ونشر الكشوفات المالية هو تزويد مستخدمي تلك الكشوفات بمعلومات تكون مفيدة لهم في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، إذ هي مصدرا رئيسيا للمعلومات والتي يمكن منها إستخلاص النتائج المهمة للمؤسسة كما أن تحليل وتفسير الكشوفات المالية يعتمد على نوعية وطبيعة المعلومات المتاحة.

المطلب الأول: ماهية الكشوفات المالية

للكشوفات المالية تعريف واضح وأهداف محددة وأهميتها تعتبر كمادة خام.

أولاً: تعريف الكشوفات المالية

• حسب نص المادة 1-210 المتضمن النظام المحاسبي المالي فإن (كل كيان يدخل في مجال تطبيق هذا النظام المحاسبي يتولى سنويا إعداد كشوفات مالية. والكشوفات المالية الخاصة بالكيانات غير الصغيرة تشتمل على:

- ميزانية؛

- حساب النتائج؛

- جدول سيولة الخزينة؛

- جدول تغير الأموال الخاصة؛

- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة للميزانية ولحساب النتائج).¹

• تعد المؤسسات بشكل دوري مجموعة من الكشوفات المالية التي توضح نتائج أعمال المؤسسة ومركزها المالي وتعرض هذه الكشوفات على المساهمين، ويعد تقرير سنوي يتضمن كافة الأنشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية الخاصة بالمؤسسة خلال العام، وتشكل الكشوفات المالية للمؤسسة جوهر وأساس عملية التحليل المالي وأهم هذه الكشوفات (الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة الموارد والإستخدامات وقائمة التدفقات النقدية). إلى جانب هذه الكشوفات توجد مجموعة من الملاحظات

¹ القانون رقم 7 المؤرخ في 11/7، المتضمن النظام المحاسبي المالي الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة في 28 ربيع الأول 1430هـ الموافق لـ 25 مارس 2009، ص: 22.

المالية

والإيضاحات المتممة للكشوفات المالية والتي تنشر بعض الحقائق والأحداث المؤثرة في المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها.¹

- تعتبر الكشوفات المالية جزء من التقرير المالي، وهي الوسيلة لتوصيل المعلومات المحاسبية إلى المستفيدين منها ممن هم خارج المؤسسة.²

ثانياً: أهداف الكشوفات المالية

1. تهدف الكشوفات المالية إلى تقديم معلومات حول المركز المالي، ونتائج أعمال من ربح أو خسارة والتدفقات النقدية للمؤسسة. بحيث تكون مفيدة لقاعدة عريضة من المستخدمين في عملية إتخاذ القرارات الإقتصادية؛³

2. تعكس الكشوفات المالية إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية، أي لا توفر كافة المعلومات التي يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الإقتصادية؛

3. كما تظهر أيضاً نتائج الوكالة الإدارية أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي أوكلت إليها.⁴

ثالثاً: أهمية الكشوفات المالية

إن المعلومات المالية الموجودة في الكشوفات المالية تعتبر هي الأهم من بين المصادر التي يعتمد عليها المحلل المالي، وأهميتها تعتبر كمادة خام للتحليل المالي، و ذلك للأسباب التالية:

1. موضوعيتها، إذ أنها تعطي صورة عن نتائج تاريخية فعلية؛
2. تقديمها لمعلومات كمية يمكن قياسها ومقارنتها والإستنتاج منها؛
3. إستعمالها لوحدة قياس مفهومة لدى الجميع وهي وحدات النقد المستعملة.⁵

المطلب الثاني: خصائص المعلومة المحاسبية والفرضيات والقواعد الأساسية لإعداد الكشوفات المالية

يؤدي التركيز على أهمية ال كشوفات المالية، كمصدر أساسي للحصول على المعلومة المحاسبية الضرورية لاتخاذ القرارات، لمساعدة المستفيدين الخارجيين (مساهمين، مستثمرين...) في اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بعمليات توظيف الأموال. وحت ي يتحقق هذا لا بد وأن تتصف المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص والقواعد الواجب اعتمادها والتي تمثل المعايير التي تحدد من خلالها درجة جودتها.

أولاً: خصائص المعلومات المحاسبية

¹ عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص: 56.

² مفيد عبد اللاوي، النظام المحاسبي المالي الجديد SCF (الإطار التصوري)، مزار للطباعة والنشر والتوزيع، الوادي-الجزائر، 2008، ص: 31.

³ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعلمية)، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2008، ص: 6.

⁴ طارق عبد العال حماد، التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص: 91.

⁵ فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية (إطار نظري ومحتوى عملي)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2013، ص: 258.

المالية

إن الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات المعروضة في الكشوفات المالية ذات فائدة

لمستخدمي المعلومات المحاسبية، وتجعل المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية.

1. القابلية للفهم: تتطلب هذه الخاصية قابلية المعلومة المحاسبية للفهم من قبل المستخدمين لها، ويفترض أن

لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة وفي أعمال المؤسسة ونشاطاتها الاقتصادية، ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المحاسبية المقدمة في

الكشوفات المالية للمؤسسة، كما يجب أن تكون المعلومات المالية المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة

أي يجب أن تكون معروضة بشكل سهل وواضح ومفهوم.¹

2. الملاءمة: تتمثل الملائمة في مدى تمكن مستعملي المعلومات من التنبؤ بأحداث مستقبلية، واتخاذ القرار

على أساس معلومات لأحداث في الماضي أو الحاضر من نفس الطبيعة وهذا في الوقت المناسب.²

أيضا هي قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليها، وحتى تكون

المعلومات المحاسبية ملائمة وذات صلة وعلاقة بالنسبة لمستخدم الكشوفات المالية لا بد وأن تكون هذه

المعلومات قادرة أن تغير في إتخاذ القرار ويراعي ضرورة تزويد متخذي القرارات بالمعلومات فور الإنتهاء

من إعدادها حتى لا تفقد قيمتها وتظل مفيدة وملائمة لإتخاذ القرارات في الوقت المناسب. ويندرج تحت هذه

الصفة أن يكون للمعلومات القدرة التنبؤية (أي القدرة على مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية على عمل

تنبؤات حول آثار الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية)، أيضا يندرج تحت هذه الصفة الموقوتية

(والموقوتية هي التوقيت الجيد أو المناسب للبيانات أي توفير المعلومات لمتخذي القرارات في الوقت المناسب

وقبل أن تفقد المعلومات قدرتها على قراراتهم).

3. الموثوقية: هي درجة كون المعلومات المحاسبية خالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز إلى حد منطقي

ومعقول، وفي نفس الوقت تمثل عرضا أمينيا وصادقا للمعلومات. ولكي تكون المعلومات المحاسبية

موثوقة ويمكن الإعتماد عليها فإنها يجب أن تمتلك الصفات التالية:

• **قابلية الصحة والتحقق:** يقصد بها وجود درجة عالية من الإجماع بين المحاسبين المستقلين عند

إستخدامهم نفس طرق القياس.³

• **الحياد:** هي أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة، بحيث لا يتم إعداد و عرض الكشوفات المالية

لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى.⁴

¹ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص: 7.

² مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية (بالتطبيق على حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، سبتمبر 2004، ص: 48.

³ محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر، عمان، 2011، ص: 33.

⁴ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص: 9.

4. القابلية للمقارنة والتماثل: تكتسب المعلومات الخاصة بمؤسسة معينة منفعة أكبر في حالة إمكانية مقارنة المعلومات الخاصة بالمؤسسة مع المعلومات المماثلة عن المؤسسات الأخرى، وبالمعلومات المماثلة لنفس المؤسسة عن فترات سابقة. كما أن المقارنة بين المؤسسة والتماثل في تطبيق الطرق عبر الزمن تزيد من القيمة المعلوماتية للمقارنات الخاصة بالفرص الاقتصادية المناسبة أو الأداء. وتعتمد أهمية المعلومات على قدرة المستخدم على إرجاعها إلى أساليب وطرق مميزة.¹

ثانياً: الفرضيات الأساسية لإعداد الكشوفات المالية

1. أساس الاستحقاق: على المؤسسة أن تعد كشوفاتها المالية بموجب أساس الاستحقاق باستثناء قائمة التدفقات النقدية. ويتطلب أساس الاستحقاق الاعتراف بالمصروفات التي تخص الفترة المالية سواء تم دفعها أم لم يتم وكذلك الإيرادات المكتسبة والمكاسب الأخرى سواء تم قبضها أم لم يتم، ويؤدي تطبيق أساس الاستحقاق إلى تحقيق أهداف الكشوفات المالية الممثلة في تقديم معلومات حول مركزها المالي ونتائج أعمالها خلال فترة معينة.
2. فرضية الاستمرارية: عند إعداد الكشوفات المالية بإتباع معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS يتم افتراض أن المؤسسة مستمرة إلى أجل غير محدد في المدى المستقبلي المنظور، وعند وجود أن شكوك حول استمرارية المؤسسة أو أن لدى إدارة المؤسسة نية لتصفية المؤسسة أو تقليص أعمالها بشكل جوهري، عندها يجب الإفصاح عن حالات عدم التأكد المتعلقة بعدم الاستمرارية ولا يتم إعداد الكشوفات المالية على أساس أنها مستمرة بل على أساس آخر مثل أساس التصفية مثلاً.²

ثالثاً: قواعد إعداد الكشوفات المالية

- توجد مجموعة من القواعد يجب احترامها عند إعداد الكشوفات المالية:
1. على المؤسسة التأكد من أن فرضية إستمرارية النشاط قائمة، وفي حالة عدم إستمرارية المؤسسة لنشاطها لا بد من شرح الأسباب وتبيان كيفية إعداد هذه الكشوفات في هذه المرحلة؛
 2. أن فرضية محاسبة الإلتزامات متوفرة؛
 3. أن المعلومة أعدت بنفس الطريقة من دورة إلى أخرى إلا إذا كان هناك تغيير ملحوظ في طبيعة العمليات أو تغييرات جاء بها المعيار؛
 4. كل عنصر معتبر يظهر بمفرده مستقلاً، وكل العناصر غير المعتبرة تجمع؛
 5. لا تتم المقاصة بين الأصول والخصوم إلا إذا ألزم ذلك أو سمح معيار خاص بذلك؛
 6. أن كل معلومة رقمية تعطي تقارن بالدورة السابقة؛

¹ طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار و منح الإئتمان، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 51.

² محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص: 12-13.

7. كل قائمة مالية تحمل: إسم المؤسسة، ذكر هل الوثيقة تخص المؤسسة لوحدها أم المجمع، تاريخ الوثيقة العملة المستعملة والتقريب في الأرقام؛
8. كما أنه في حالة التغيير في تاريخ الكشوفات المالية، مما يؤدي إلى دورة أطول أو دورة أقصر، على المؤسسة ذكر أسباب تغيير مدة الدورة مع ذكر عدم إمكانية مقارنة الأرقام المحتواة مع أرقام الدورات السابقة والدورات اللاحقة للدورة المعنية.¹

المطلب الثالث: مستخدمو الكشوفات المالية ومكوناتها

يعتمد الكثيرون عند إتخاذ قراراتهم الإقتصادية على علاقاتهم بالمؤسسة ومعرفتهم بها، ومن ثم فإنهم يركزون إهتماماتهم نحو المعلومات المقدمة من خلال الكشوفات المالية، لذا ركزنا على من هم مستخدمي الكشوفات ومكونات الكشوفات المالية فيما يلي:

أولاً: مستخدمو الكشوفات المالية

- 1. المستثمرون:** يهتم المستثمر بسلامة أمواله والحصول على ربح معقول في الأجل الطويل ، لذا تتركز اهتمامات المستثمرون في سلامة المركز المالي وقدرتها على تحقيق الأرباح في الآجال الطويلة. وتتعرض حقوق المستثمرين لعوامل مخاطرة عديدة غير مرئية تصنف في مجموعتين هما: المخاطر الإقتصادية والسياسية مثل تلك التي تتجم عن التضخم والركود والقرارات السياسية المحلية والدولية ومخاطر العمل التي تتجم عن زيادة عدد المنافسين والتغيرات التكنولوجية وندرة الأيدي العاملة المدربة وغيرها. كما يحتاج المستثمر إلى المعلومات المحاسبية لمساعدته في إتخاذ قرارات بخصوص مدى جدوى الإستثمار في المؤسسة.
- 2. المقرضون:** المقرضون هم مصدر من مصادر تمويل المؤسسة ويستثمرون أموالهم في المؤسسة، ولأنهم يريدون استرداد ديونهم وعوائدها فإنهم دائماً أصحاب مصلحة في المؤسسة، ومستوى أدائها الإقتصادي خاصة مقدرة المؤسسة على سداد الدين وفوائده، والتي تتوقف بدورها على رأس المال العامل والسيولة في المقام الأول. كما يحتاج المقرض إلى المعلومات المحاسبية لمساعدتهم في إتخاذ قرارات تتعلق بمدى إمكانية تقديم قروض للمؤسسة. مثل مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بقيمة القرض.
- 3. الهيئات الحكومية ووكالاتها:** تعد الجهات الحكومية مثل مصلحة الضرائب والجمارك صاحبة مصلحة في المؤسسة ونجاحها ومعدلات أدائها الإقتصادي المرتفعة، لأن ذلك يضمن لهذه الجهات مقدرة المؤسسة على سداد الضرائب والجمارك بانتظام. كما أن جهات الرقابة الرسمية، مثل سوق المال والبنك

¹ محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، منشورات الصفحات الزرقاء، متيجة للطباعة، الجزائر، 2010، ص: 68-69.

المالية

المركزي، أصحاب مصلحة في استقرار الم وُسرة وأدائها الاقتصادي المميز وحفاظها على توزيع الأرباح على الملاك بانتظام . كما تحتاج الأجهزة الحكومية إلى المعلومات المالية لمساعدتهم في عملية التخطيط الإقتصادي وفي الرقابة على الأداء، كما تحتاجها في عملية تحصيل الزكاة والضريبة وفي تقديم التسهيلات للمؤسسات.¹

4. **الموظفين:** يحتاج الموظف في المؤسسة إلى معلومات تتعلق بمدى الأمان الوظيفي، ومدى التحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل، بالإضافة إلى معلومات تساعد في تعزيز مطالب الموظفين مطالب الموظفين بتحسين أوضاعهم الوظيفية.
5. **الموردين والدائنين التجاريين:** هم بحاجة إلى معلومات تساعد في تقدير ما إذا كانت المؤسسة ستكون عميل جيد قادر على سداد ديونه.
6. **العملاء:** يحتاج العملاء إلى معلومات تساعد في التنبؤ بوضع المؤسسة المستقبلي وقدرتها على الإستمرار في عملية إنتاج وبيع سلعتها.²
7. **الجمهور:** تؤثر المؤسسات على الجمهور بطرق متنوعة، ك تقديم المؤسسات مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع ا لموردين المحليين. ويمكن للكشوفات المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات و التطورات الحديثة في نمو المؤسسة وتنوع نشاطاتها.³
8. **الإدارة:** وهي الجهة التنفيذية المسؤولة عن تحقيق أهداف المؤسسة وتسعى بذلك للقيام بالعديد من الأنشطة في مختلف المجالات الوظيفية واستغلال الموارد أفضل استغلال ولمساعدتهم في عملية صنع القرارات والتخطيط والتسعير والرقابة في المؤسسة.
9. **المحللين الماليين:** وهم الأفراد أو المؤسسات الإستشارية التي تسعى لإجراء التحليلات المالية اللازمة لتقييم المخاطر المحتملة والعوائد المرتبطة بالمؤسسة وتقديم النصائح للزبائن.
10. **البورصات وأسواق رأس المال:** تسعى اللجان المشرفة على البورصات وأسواق رأس المال إلى وضع بعض الضوابط والمعايير التي تضمن شفافية المعلومات المحاسبية وتلزم البورصات المؤسسات

¹ مدحت فوزي عليان وادي، أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية (دراسة تحليلية تطبيقية)، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، مارس 2006 ص: 133-136.

² محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص: 4.

³ طارق عبد العال حماد، التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)، مرجع سابق، ص: 90.

المصدرة لهذه الكشوفات على الالتزام ببعض معايير الإفصاح في محاولة منها لتحفيز عمليات الإستثمار وتداول الأوراق المالية في أسواقها.¹

ثانياً: مكونات الكشوفات المالية

1. الميزانية: تعتبر الميزانية أو قائمة المركز المالي قائمة تتضمن أصول المؤسسة والتزاماتها وحقوق ملكيتها بتاريخ معين.²
2. حساب النتائج: حساب النتائج أو قائمة الدخل هو إحدى الكشوفات المالية التي تبين قدرة الوحدة الإقتصادية على تحقيق المكاسب الإيرادات خلال فترة محاسبية معينة، وهي عبارة عن تقرير يبين مقدار الإيرادات والنفقات للوحدة المحاسبية المراد إستخراج صافي دخلها أو خسائرها خلال فترة محاسبية معينة وحساب النتائج هو أداة لتحقيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات للوصول إلى صافي ربح أو الخسارة بطريقة مبسطة وواضحة.³
3. جدول سيولة الخزينة: يسمى أيضاً جدول التدفقات النقدية وهو عبارة عن كشف تحليلي لحركة التغيرات النقدية التي حصلت في المؤسسة سواء بالزيادة أو النقصان والتعرف على أسباب هذه التغيرات بمعنى أنها تصوير لمجموع المعاملات النقدية الداخلة ومجموع المعاملات النقدية الخارجة.⁴ كما يعتبر جدول سيولة الخزينة مكمل للميزانية و جدول حسابات النتائج، إذ تعتمد في إعدادها على مصادر وإستخدامات النقد وفقاً لمكوناتها الثلاث الآتية:
 - التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية؛
 - التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية؛
 - التدفقات النقدية من الأنشطة المالية (التمويلية).⁵
4. جدول تغير الأموال الخاصة: هي قائمة توفر المعلومات الخاصة بالتغيرات التي تحدث خلال الفترة المحاسبية على العناصر المكونة للمركز المالي للمؤسسة، وتبين هذه القائمة مصادر الموارد والكيفية التي أستخدمت فيها هذه الموارد خلال فترة معينة.⁶

¹ عثمان زياد عاشور، مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 1- (دراسة تحليلية من وجهة نظر مدققي الحسابات في فلسطين)، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008، ص: 60-61.

² أوسرير منور، مجبر محمد، مداخلته أثر تطبيق النظام المحاسبي الجديد على عرض القوائم المالية (حالة جدول حسابات النتائج)، الملتقى الدولي الأول للنظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية تجارب تطبيقات وآفاق، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، 2010، ص: 4.

³ وليد ناجي الحياي، أصول المحاسبة المالية، ج 1، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، 2007، ص: 301.

⁴ مؤيد عبد الرحمن الدوري، حسين محمد سلامة، أساسيات الإدارة المالية، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص: 66.

⁵ أسعد حميد العلي، الإدارة المالية (الأسس العلمية والتطبيقية)، ط 2، دار وائل للنشر، الأردن، 2012، ص: 69.

⁶ محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية (الإستثمار والتمويل - التحليل المالي - الأسواق المالية الدولية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008 ص: 76.

5. الملاحظ: هي معلومات تفصيلية تلحق بالكشوفات المالية بغرض إعطاء فهم أفضل للبنود الواردة بالكشوفات المالية والسياسة المحاسبية المتبعة في إعداد الكشوفات والمحاسبة عن بنودها كالسياسات المتعلقة بالأصول الثابتة.¹

ثالثا: ماهية جودة الكشوفات المالية

تعتبر الجودة أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في رفع روح التنافس بين المؤسسات والمصانع والخدمات المختلفة، وبالتالي النظر إلى وعي المستهلكين في اختيار الخدمات ذات الجودة الأفضل. ولهذا زاد الاهتمام والسعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك الكشوفات، وبالتالي فإن العلاقة بين النظام المحاسبي وجودة الكشوفات المالية هي علاقة وثيقة الصلة بالعملية الإدارية.

1. مفهوم الجودة:

للجودة مفهوم متعدد الجوانب يصعب حصره في دائرة ضيقة لاشتماله على أبعاد مختلفة تتضمن مفاهيم فنية، إدارية، سلوكية وإجتماعية، ومنه فإن تعريف الجودة هو:

- تعريف الجودة من الناحية اللغوية: تشتق صفة الجودة من كلمة جاداً وتعبر عن كون الشيء جيداً، والجودة لغة هي من أجاد وأتى بالجيد من قول أو عمل. والجيد يعني نقيض الرديء.

أما في اللغة الانجليزية فقد عرف قاموس ويبستر Webster New Dictionary الجودة أنها درجة تفوق يمتلكها شيء ما.

- تعريف الجودة من الناحية الإصطلاحية: يرجع مفهوم الجودة إلى الكلمة اللاتينية Qualitas التي يقصد طبيعة الشخص أو الشيء ودرجة صلاحيته. وكانت تعني قديماً الدقة والإتقان. وفي قاموس أكسفورد الجودة هي الدرجة العالية من النوعية أو القيمة، وأحياناً تعني بعض العلامات أو المؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد الشيء أو فهم بنيته.²

- أما تعريف الجودة من الناحية العلمية: فهو يركز على قابلية المنتج أو الخدمة على تلبية مجموعة من الرغبات لدى مستخدميه وذلك بتميزه بعدة خصائص تتمثل فيما يلي:

- خصائص إقتصادية مثل التكلفة، السعر، المردودية والإنتاجية؛

- خصائص تقنية مثل السرعة، القوة والصلابة؛

- خصائص حسية مثل الرائحة، الذوق واللون؛

- خصائص طبيعية مثل النظافة والتلوث.³

¹ عبد الوهاب رميدي، علي سماوي، المحاسبة المالية وفق النظام المالي والمحاسبي الجديد، مطبعة دار هوم، الجزائر، 2011، ص: 49.

² نزار عبد المجيد البروراري، لحسن عبد الله باشوية، إدارة الجودة مدخل للتميز والريادة "مفاهيم وأسس وتطبيقات"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011، ص: 137.

³ حمداوي وسيلة، الجودة ميزة تنافسية في البنوك التجارية، مديرية النشر لجامعة قالملة "ديوان المطبوعات الجامعية- المطبعة الجوهريّة قسنطينة"، الجزائر 2009، ص: 14.

• والجودة تعني "الخلو من أي عيوب" أو أخطاء تتطلب إعادة العمل أو التسبب بأعطال المنتجات أو إستياء الزبائن.¹

2. مفهوم جودة الكشوفات المالية:

تعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها الكشوفات المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية، الرقابية، المهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها.

إن تحديد أهداف الكشوفات المالية، هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين. أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات. ويقصد كذلك بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد الكشوفات المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية.

وتعتبر الجودة في هذا المجال بأنها أحد مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بتجميع، تبويب، معالجة تحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الإطراف الخارجية وإدارة المؤسسة، وعليه فإن النظام المحاسبي يعتبر أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية.²

وطبقاً لتعريف Financial Analysts Federation (FAF) فإن الجودة تعني الوضوح والشفافية وتوافر المعلومات في التوقيت المناسب. أما منظمة Accounting International Certified (AICPA) Public Accountant فإن اللجنة الخاصة بالكشوفات المالية ترى أن الجودة هي مدى القدرة على إستخدام المعلومات في مجال التنبؤ، ومدى ملائمة المعلومات للهدف من الحصول عليها. فالجودة هي الوجه الشفاف للكشوفات المالية والذي يعكس طبيعة المؤسسة.³

كما تحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية. ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية، كما تساعد المسؤولين عند إعداد الكشوفات المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، وعادة ما تكون هذه الخصائص ذات فائدة

¹ محمد عبد العال النعيمي، راتب جليل صويص، غالب جليل صويص، إدارة الجودة المعاصرة (مقدمة في غدارة الجودة الشاملة للإنتاج والعمليات والخدمات)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2009، ص: 31.

² ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية (دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة-عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين 2009، ص: 54.

³ مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم (2) المجلد رقم (46)، يوليو 2009، ص: 27.

كبيرة للمسؤولين عن إعداد الكشوفات المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.¹

لهذا تعتبر جودة الكشوفات المالية هي أحد وسائل التوصيل ومتمثلة في:

- مدى صدق هذه الكشوفات؛
- مدى سلامتها وخلوها من الأخطاء الجوهرية؛
- مدى الإعتماد عليها؛
- مدى ملائمتها لإتخاذ القرار؛
- مدى سلامة عرض بنود تلك الكشوفات المالي؛
- مدى الإفصاح في تلك الكشوفات المالية (الإفصاح الكافي) والذي قد يتعارض مع التكلفة والعائد وقد يستند إلى الأهمية النسبية؛
- مدى إعتمادها على تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (وسيلة القياس) حتى يسهل عملية المقارنة.²

رابعاً: العوامل المؤثرة في جودة الكشوفات المالية

تعتبر جودة الكشوفات المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى المؤسسات لتحقيقه، لكن هناك مجموعة من

العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها وتوفير مقومات النظام المحاسبي يمكن بيانها فيما يلي:

1. **المقومات المادية:** وتتضمن جميع المكونات المادية مثل الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومات المحاسبية.
2. **المقومات البشرية:** وتمثل مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.
3. **المقومات المالية:** وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.
4. **قاعدة بيانات:** وتحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.³

خامساً: معايير جودة الكشوفات المالية

¹ هوام جمعة، لعشوري نوال، مداخلة بعنوان: دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر، أيام 07-08 ديسمبر 2010، ص: 12.

² www.accdiscussion.com /13.12.2013

³ بن عيشي عمار، عمري سامي، تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية (دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية-حالة ولاية بسكرة)، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، أيام 07-08 ديسمبر 2010، ص: 9.

المالية

من المعروف أن إدارات المؤسسات جميعها، وبلا استثناء تعمل كوكيل لإدارة أعمال المؤسسة وذلك بالنيابة عن أصحابها، ولضمان نزاهة تلك الإدارات ظهرت نظرية المحاسبة لتحكم تلك العلاقة من خلال تطبيق مبادئ محاسبية عديدة تلزم المؤسسات بتسجيل جميع عملياتها ضمن قواعد وأصول تضمن نزاهة العمل ضمن نظام محاسبي محدد.

واستناداً إلى ذلك يستطيع متخذ القرار الاعتماد على تلك الكشوفات ذات الجودة العالية كأحد أهم مقومات اتخاذ القرار والتي يجب أن تتوفر فيها عناصر الملائمة والوقتية، والإفصاح الكافي أو الأمثل والأهمية النسبية وقابلية المعلومات للمقارنة وحياد المعلومات وأمانتها، وإمكانية الثقة بها والاعتماد عليها، وتتحقق جودة هذه المعلومات من خلال توافر المعايير التالية:

1. معايير قانونية: تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة الكشوفات المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المؤسسة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم المؤسسات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

2. معايير رقابية: ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يركز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصدقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

3. معايير مهنية: تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما ابرز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد كشوفات مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة. ومن هذا يتبين أن تطبيق مفهوم المساءلة يتفق مع أسلوب حوكمة المؤسسات بما يتطلبه من شفافية وإفصاح عن المعلومات ويدعم عملية التواصل والتعاون بين الملاك والإدارة وبالتالي نجاح المؤسسة.

4. معايير فنية: إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة الكشوفات المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بال مؤسسة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار. هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المالية المطلوبة.

وعليه تتضح أن وجود معايير لضبط جودة الكشوفات المالية يكون له أثر كبير في تطوير وتفعيل دور الجهات التنظيمية للحوكمة من خلال وضع هياكل لتنظيم العملية الإدارية وسن القوانين التي تنظم عمل المؤسسات وتحفظ حقوق المساهمين، وكذلك بيان أهمية الرقابة والدور المنوط بالمراجع الخارجي مع وجود نظام رقابي يظهر الحاجة للمساءلة مما يزيد ثقة المستثمرين بإدارة المؤسسة. ولذلك فإن مهنة المحاسبة والمراجعة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقواعد الحوكمة، حيث تعتبر المحاسبة والمراجعة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثراً بمبادئ وإجراءات الحوكمة، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة هي الأخرى تلعب دوراً كبيراً في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال إصدار التشريعات والقوانين التي تحكم عملية الإشراف والرقابة.¹

المبحث الثاني: حوكمة المؤسسات كضرورة لضمان جودة الكشوفات المالية في إطار إدارة الأرباح

إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية، أو أي معيار منها لا يوجد له مقابل في المعايير الجزائية، من شأنه أن يرفع من جودة الكشوفات المالية. من ناحية أخرى، فإن خضوع المؤسسات لقواعد نظامية تعتبر من قواعد النظام العام بدرجة تساعد حملة الأسهم في فرض آليات فاعلة للحوكمة يؤدي إلى كشوفات مالية ذات جودة عالية. وبهذا فإن التزام المؤسسة بتحسين درجة الشفافية، من خلال اتخاذ إجراءات إضافية بخلاف القواعد النظامية، يؤدي أيضاً إلى زيادة درجة الجودة التي يمكن أن تتصف بها الكشوفات المالية.

المطلب الأول: ماهية حوكمة المؤسسات الإقتصادية

يعتبر الأساس النظري والتاريخي لحوكمة ال مؤسسات والذي يرجع أولاً لنظرية الوكالة (Théorie d'agence, Principal-Agent) التي يعود ظهورها أولاً للأمريكيين (Berls & means) سنة 1932، الذين لاحظوا أن هناك فصل بين ملكية رأس المال المؤسسية وعملية الرقابة والإشراف داخل المؤسسات المسيرة وهذا الفصل له آثاره على مستوى أداء المؤسسة. ثم بعد ذلك جاء دور الأمريكيين أصحاب جائزة نوبل للإقتصاد Jensen & Meckling سنة 1976 حين قدما تعريفاً لهذه النظرية الشهيرة: (نحن نعرف نظرية الوكالة كعلاقة بموجبهما يلجأ شخص "الرئيسي" -Principal- صاحب الرأسمال لخدمات شخص آخر "العامل" Agent لكي يقوم بدله ببعض المهام، هذه المهمة تستوجب نيابته في السلطة).

إن نظرية الوكالة أثارت مسألة مهمة تتعلق بالفصل بين ملكية الرأسمال التي تعود للمساهمين ومهمة اتخاذ القرار والتسيير الموكلة للمسيرين الذين تربطهم بالمؤسسة عقود تفرض عليهم العمل لصالح المساهمين من أجل زيادة ثروتهم وخلق القيمة مقابل أجور يتقاضونها، غير أنه حسب فرضيات هذه النظرية فإن اختلاف الطبيعة السلوكية والتكوينية وكذا الأهداف بين المسيرين والمساهمين تؤدي إلى خلق صراع منفعة في البداية بين هذه الاثنتين لتتعداه فيما بعد لباقي الأطراف الأخرى. يلجأ المسير حسب هذه النظرية لوضع

¹ ماجد إسماعيل أبو حمام، مرجع سابق، ص: 58-59.

المالية

استراتيجيات تحميه وتحفظ له حقوقه أو ما يعرف (بتجذر المسيرين) عن طريق استغلال نفوذه، شبكة العلاقات بالموردين والعملاء... وكذلك حجم المعلومات التي يستقبلها المسير قبل غيره، وبذلك فهو يفضل تحقيق مصالحه وأهدافه الشخصية أولاً قبل مصالح المؤسسة (خاصة الحفاظ على قيمته في سوق العمل). لمواجهة هذا الانحراف الذي تعتبره النظرية إخلالاً بشروط العقد الذي يربط المسير بال مؤسرة يلجأ المساهمون لتعديل سلوك المسير السلبي وللحفاظ على مصالحهم باتخاذ تدابير تقويمية ورقابية عن طريق إنشاء نظام حوكمة المؤسرات الذي يملك آليات وأدوات رقابية وإشرافية (المراجعة بنوعيتها، لجنة المراجعة مجلس الإدارة)، إذا فحوكمة ال مؤسرات جاءت كرد فعل واستجابة لنداء المساهمين من أجل الحد من التصرفات السلبية للمسيرين وفرض رقابة تحمي المصالح المشتركة للجميع وتحافظ على استمرارية المؤسرة أيضاً.¹

أولاً: مفهوم حوكمة المؤسسات الاقتصادية

هناك مجموعة من التعاريف المتعلقة بهذا المفهوم نذكر منها:

- هو نظام متكامل للرقابة المالية والغير مالية الذي عن طريقه يتم إدارة المؤسسة والرقابة عليها.
 - هو مجموعة من الطرق والتي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لإستثماراتهم.
 - هو مجموعة من القواعد والحوافز التي تهتدي بها إدارة المؤسسات لتعظيم ربحية المؤسسة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين.
 - هو مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة المؤسسة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالمؤسسة من ناحية أخرى.²
 - هي الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المؤسسة لتوفير إشراف على المخاطر ورقابة المخاطر التي تقوم بها الإدارة.³
- ومن التعريفات السابقة نستخلص التعريف التالي:

أن مفهوم حوكمة المؤسرات هو تعبير واسع يتضمن القواعد والإجراءات و المبادئ التي تحكم العلاقة بين المؤسسة والأطراف المتقابلة معها بصورة تحقق الكفاءة والعدالة لكل الأطراف. كما تحدد كيفية اتخاذ القرارات داخل مصالح المساهمين بشكل خاص وأصحاب المصالح الأخرى بشكل عام. ويحقق التطبيق السليم لحوكمة ال مؤسرات العديد من المزايا المتمثلة في زيادة درجة حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح بالمؤسرات والعمل على تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري، بالإضافة إلى رفع

¹ هوام جمعة، لعشوري نوال، مرجع سابق، ص: 4.

² محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 15-16.

³ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (شركات قطاع عام وخاص ومصارف)، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007-2008، ص: 11.

المالية

مستويات الأداء بالمؤسسات. كما تعرف أيضا بأنها مجموعة من القوانين واللوائح والإجراءات التي تمكن إدارة المؤسسة من تعظيم ربحيتها وقيمتها في المدى البعيد لصالح المساهمين. ومن خلال المفاهيم المقدمة لحوكمة المؤسسات الاقتصادية، نستنتج أن هناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوافر في هذه السلوكيات حتى يتحقق الغرض من وراء تطبيق هذا المفهوم:

- **الإنضباط:** إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح؛
- **الشفافية:** تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث؛
- **الاستقلالية:** لا توجد تأثيرات غير لازمة نتيجة ضغوط؛
- **المساءلة:** إمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛
- **المسؤولية:** المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة؛
- **العدالة:** يجب إحترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة؛
- **المسؤولية الاجتماعية:** النظر إلى المؤسسة كمواطن جيد.¹

ثانيا: أسباب ودوافع حوكمة المؤسسات الاقتصادية

أهم الأسباب والدوافع التي تؤكد ضرورة تبني مفهوم حوكمة المؤسسات هي:

1. الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء؛
2. تحسين الكفاءة الاقتصادية؛
3. إيجاد الهيكل الذي تحدد من خلاله أهداف المؤسسة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء؛
4. المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة في أداء المؤسسات بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس إدارة المؤسسة والمساهمون ممثلون في الجمعية العامة للمؤسسة؛
5. عدم الخلط بين المهام والمسئوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسئوليات أعضائه؛
6. تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة؛
7. تمكين المؤسسات من الحصول على تمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين والأجانب إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين والاطلاع بدور المراقبين بالنسبة لأداء المؤسسات.²

ثالثا: مزايا حوكمة المؤسسات الاقتصادية وعوامل الإهتمام بها

¹ فاتح غلاب، تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة (دراسة لبعض المؤسسات الصناعية)، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011، ص: 11.

² عوض بن سلامة الرحيلي، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات (حالة السعودية)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الإقتصاد والإدارة، مجلة 22 العدد 1، 2008، ص: 184-185.

1. مزايا حوكمة المؤسسات الاقتصادية:

- يتضح لنا من أن مفهوم حوكمة المؤسسات له العديد من المزايا والمنافع التي يمكن للمؤسسات أو الدول من أن تجني ثمارها وتمثل فيما يلي:
- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها المؤسسات والدول؛
 - رفع مستويات الأداء للمؤسسات، وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي للدول التي تنتمي إليها تلك المؤسسات؛
 - جذب الإستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الإستثمار في المشروعات الوطنية.¹ وهناك مزايا أخرى لا نقل أهمية عن سابقتها نذكر منها:
 - زيادة قدرة المؤسسات الوطنية على المنافسة العالمية وفتح أسواق جديدة لها؛
 - الشفافية والوضوح في ال كشوفات المالية التي تصدرها ال مؤسسات وما يترتب على ذلك من زيادة المستثمرين وإعتمادهم عليها في إتخاذ القرارات؛
 - زيادة فرص العمل لأفراد المجتمع؛
 - حماية المساهمين بصفة عامة سواء كانوا أقلية أو أغلبية وتعظيم عائدهم؛
 - ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال المؤسسة في ضوء قواعد حوكمة المؤسسات؛
 - الحصول على مجلس إدارة قوي.²
- ### 2. عوامل الإهتمام بحوكمة المؤسسات الاقتصادية:

من خلال قراءتنا لمفهوم حوكمة المؤسسات نرى أن هناك جملة من العوامل أدت إلى زيادة الحاجة لحوكمة المؤسسات، وهذه العوامل تم تبويبها إلى ثلاثة مجموعات رئيسية يلخصها الشكل الموالي كما يلي:

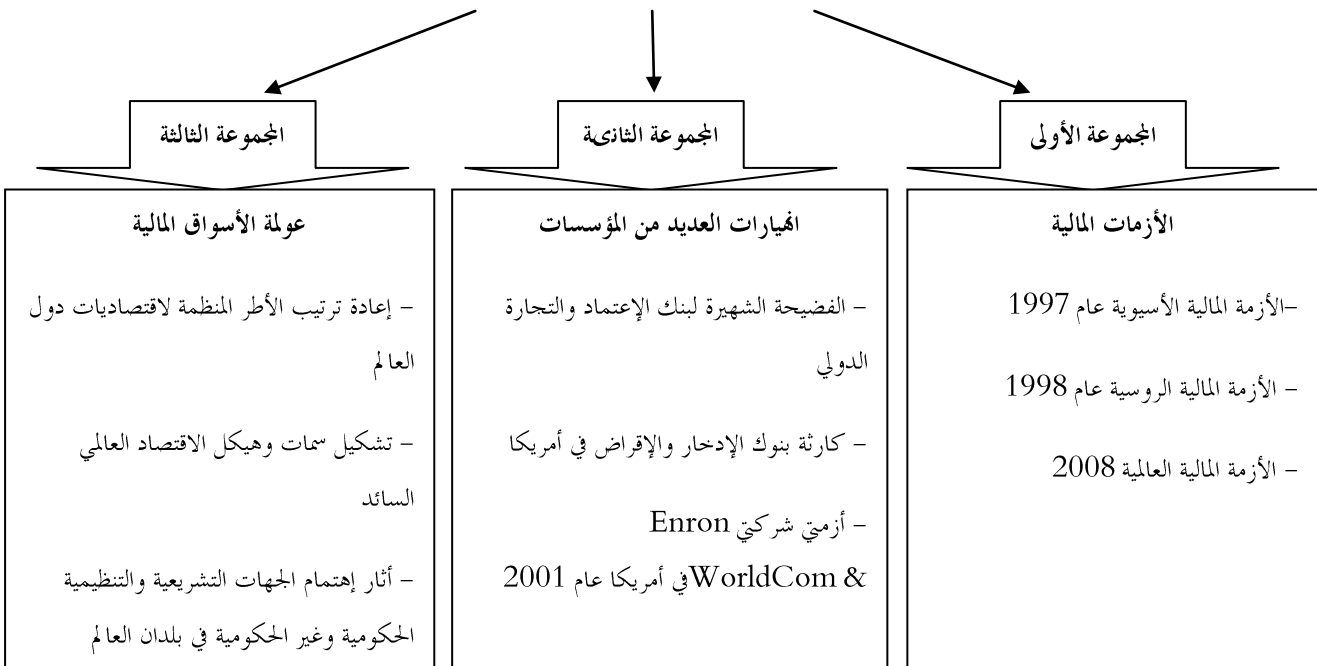
الشكل رقم (01): عوامل الإهتمام بحوكمة المؤسسات الاقتصادية

عوامل الإهتمام بحوكمة المؤسسات الاقتصادية

¹ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص: 15.

² سليمان رشيدة، دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين (دراسة حالة شركة CRMA للتأمينات)، مذكرة الماستر، تخصص مالية وحوكمة الشركات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012-2013 ص: 16.

المالية



المصدر: بن الطاهر حسين، بوطاعة محمد، مداخلة بعنوان: دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، أيام 06-07 ماي 2012، ص: 6.

يبين الشكل رقم (01) في ثلاثة مجموعات رئيسية عوامل الاهتمام بحوكمة المؤسسات التي تساعد على تدعيم عنصر الشفافية وتجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية، مما يؤدي إلى تدعيم واستقرار نشاط المؤسسات وتجنب حدوث انهيارات وأزمات مالية ومصرفية ومن ثم تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

المطلب الثاني: ركائز، آليات ومبادئ حوكمة المؤسسات الإقتصادية

إن التطبيق السليم لحوكمة المؤسسات الإقتصادية يتطلب ركائز محددة والالتزام بمجموعة من الآليات وكذا المبادئ التي تشكل القواعد الأساسية للممارسة الإدارية. وقد حددت هذه المبادئ من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1999، وتمت إعادة صياغتها عام 2004، وتتمثل هذه المبادئ، والتي حازت على اهتمام عدة هيئات عالمية مثل بورصة الأوراق المالية بنيويورك وبنك التسوية الدولي، فيما يلي:

أولاً: ركائز حوكمة المؤسسات الإقتصادية

1. السلوك الأخلاقي: لضمان إلتزام السلوك الأخلاقي يجب:

- الإلتزام بالأخلاقيات الحميدة؛
- الإلتزام بقواعد السلوك المهني الرشيد؛
- التوازن في تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالمؤسسة؛
- الشفافية عند تقديم المعلومات؛
- القيام بالمسؤولية الإجتماعية والحفاظ على بيئة نظيفة.

2. الرقابة والمساءلة: لتفعيل أدوار أصحاب المصلحة في نجاح المؤسسة يجب توفر:

- أطراف رقابية عامة: مثل هيئة سوق رأس المال، مصلحة المؤسسات، البورصة والبنك المركزي في حالة البنوك؛
 - أطراف رقابية مباشرة: المساهمون، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجعون الداخليون والمراجعون الخارجيون؛
 - أطراف أخرى: الموردون، العملاء، المستهلكون، المودعون والمقرضون.
3. إدارة المخاطر:

- وضع نظام لإدارة المخاطر؛
 - الإفصاح وتوصيل المخاطر إلى المستخدمين وأصحاب المصلحة.¹
- ثانياً: آليات حوكمة المؤسسات الاقتصادية

تتمثل أهم آليات حوكمة المؤسسات في الآتي:

1. ضرورة تطبيق معايير الشفافية والإفصاح على كافة المؤسسات التي تنشر حساباتها وكشوفها المالية للجمهور، ويستلزم ذلك التطبيق السليم لكل من القوانين واللوائح التي تحدد مواصفات الكشوفات المالية والتقارير والتي تتضمن الإفصاح الكامل عن كل المعلومات والأحداث التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على سلامة المركز المالي للمؤسسة وعلى نتيجة نشاطها والعمل على الحد من أساليب الإحتيال والغش ومعالجة تضارب المصالح، وتقديم المعلومات الكافية خاصة عن الأنشطة التي لا تظهرها الكشوفات المالية، مع ضرورة توافر البساطة والإفصاح الكامل، من خلال تقديم كافة المعلومات في صورة سهلة مبسطة تمكن كل من المختصين وغير المختصين من فهمها.
2. ضرورة تطبيق معايير جيدة لإختيار أعضاء مجلس الإدارة على تحديد المهارات والخصائص والقدرات التي يجب توافرها في أعضاء مجلس الإدارة، وذلك قبل تشكيل المجلس، وكذلك تحديد التأهيل العلمي والخبرات العلمية والعملية التي يتعين توافرها في أعضاء مجلس الإدارة.²

ثالثاً: مبادئ حوكمة المؤسسات الاقتصادية

يتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في عام 1999، وتتمثل في:

1. ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات : يجب أن يتضمن إطار حوكمة المؤسسات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية، التنظيمية والتنفيذية المختلفة؛

¹ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (شركات قطاع عام وخاص ومصارف)، مرجع سابق، ص: 49.

² عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006-2007، ص: 98.

المالية

2. **حفظ حقوق جميع المساهمين:** وتشمل نقل ملكية الأسهم واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة الكشوفات المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة؛¹
3. **المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين:** وتعنى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين؛
4. **دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالمؤسسة:** وتشمل احترام حقوقهم القانونية والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على المؤسسة وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء؛
5. **الإفصاح والشفافية:** وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير؛
6. **مسئوليات مجلس الإدارة:** وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.²
- وعلى الرغم من ضرورة تأكيد فصل إدارة المؤسسات عن أصحاب هذه المؤسسات، وتحقيق فكرة الإدارة الخبيرة، وتحقيق مبدأ الإستقلالية، وتأكيد مبدأ المحاسبة عن المسؤولية، وهي جميعها تتحقق عندما تصبح مسئوليات مجلس الإدارة واضحة ومحددة ومعلنة. ويجب أن يتيح إطار أسلوب ممارسة سلطات الإدارة بالمؤسسة الخطوط الإرشادية الإسترشادية لتوجيه المؤسسات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفاعلة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة، من قبل المؤسسة والمساهمين.³

¹ هواري معراج، حديدي آدم، مداخلة بعنوان: نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية، بحث مقدم ضمن فعاليات المنتدى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، أيام 06-07 ماي 2012، ص: 9.

² بلعادي عمار، جاوحدو رضا، دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح (المحور الثاني: مبادئ وممارسات الحوكمة المحاسبية)، بحث مقدم ضمن فعاليات المنتدى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، أيام 07-08 ديسمبر 2010، ص: 5-6.

³ سالم سيف الغريب، دور إستقلالية المدقق الخارجي في تحقيق متطلبات الحوكمة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت وأثره على مصداقية المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الفصل الثاني 2012، ص: 32.

وفي هذا السياق يعتبر من أهم مبادئ حوكمة المؤسسات مبدأ الإفصاح والشفافية، ولهذا لا بد أولاً من التفرقة بين مبدئي الإفصاح والشفافية، حيث يقصد بالشفافية قيام المؤسسة أو الجهة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص والمتعاملين في السوق وإتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات في ماعدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بمصالح المؤسسة أو الجهة فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه المعلومات والبيانات معبرة عن المركز الحقيقي والواقعي للمؤسسة، وعليه فالشفافية هي الاتجاه السائد لتنظيم الإفصاح المحاسبي.¹

وللشفافية عدة شروط يجب توافرها في أي معلومة أو إجراء يتصف بالشفافية حيث يجب:

- أن تكون الشفافية في الوقت المناسب، حيث أن الشفافية المتأخرة تكون لا قيمة لها ولا يعلن عنها أحيانا فقط لإستيفاء الشكل فقط؛
- أن تتاح الشفافية لكافة الجهات في ذات الوقت؛
- أن تكون واضحة فما قيمة الشفافية غامضة أو غير شفافة؛
- الشفافية في حد ذاتها ليست غاية بل وسيلة لإظهار الأخطاء والإقتصاص من مرتكبيها وذلك بالطبع في إطار الوسائل القانونية المنظمة لذلك.²

المطلب الثالث: العلاقة بين جودة الكشوفات المالية وإدارة الأرباح وحوكمة المؤسسات الإقتصادية

يمكن القول بأن علاقة الحوكمة بإدارة الأرباح علاقة واضحة كانت ومازالت محل إهتمام الباحثين، وذلك إنطلاقاً من أن حوكمة جيدة من شأنها أن تحد من سلوك الإدارة في إدارة الأرباح.

أولاً: العلاقة بين حوكمة المؤسسات الإقتصادية وجودة الكشوفات المالية

إن دلالة الكشوفات المالية وإمكانية الاعتماد عليها وتقديمتها في التوقيت المناسب وشفافيتها بالإضافة إلى إرشاد المستثمر في قراراته لم تعد واضحة، وخاصة بعد تزايد حالات الانهيارات والتي ترجع إلى التلاعب وعدم دقة المعلومات التي تحتويها الكشوفات المالية الخاصة بها، مما يؤدي إلى انعدام الثقة في المعلومات المالية.

ويعتبر كل من استعادة ثقة المستثمرين في أسواق الأوراق المالية، وتحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد من أهم دوافع تطبيق حوكمة المؤسسات، كما يعتبر مبدأ الإفصاح والشفافية من المبادئ الأساسية

1 عطوي سميرة، مداخلة بعنوان: دور الحوكمة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية في البنوك، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر أيام 07-08 ديسمبر 2010، ص: 10.

² محمد طارق يوسف، حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، بحوث وأوراق عمل مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق رأس المال (الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمال المؤتمرات، المنعقد في شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، مايو 2007، ص: 22-23.

المالية

للوكمة والذي يضمن توفير المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها بما يتفق مع المعايير المحاسبية عالية الجودة وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت المناسب والتكلفة الملائمة.

وبالرغم من تعدد الأبعاد المختلفة لعملية حوكمة المؤسسات سواء القانونية أو التنظيمية أو الاجتماعية إلا أن الأبعاد المحاسبية تحظى باهتمام كبير وتشغل الحيز الأكبر من الإجراءات والأساليب المختلفة لتطبيق الحوكمة في المؤسسات، وتشمل الأبعاد المحاسبية لعملية الحوكمة ثلاث مراحل هي:

1. مرحلة الرقابة علي العمل المحاسبي، وتشمل نوعين من الرقابة أحدهما الرقابة السابقة والآخر الرقابة اللاحقة للعمل المحاسبي؛

2. مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي سواء من ناحية الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية، وكيفية تقييم ومتابعة الأداء، والإفصاح عن نتيجة هذه الممارسة في شكل تقارير وكشوفات مالية؛

3. مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية، وتشمل أدوار كل من لجان المراجعة والمراجعة الخارجية وما تحققه من إضفاء الثقة والمصادقية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها.

وبذلك يتضح أن النتيجة النهائية للأبعاد المحاسبية السابقة هي إنتاج معلومات محاسبية ذات استخدامات متعددة من الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالمؤسسة، حيث يمكن عن طريق هذه المعلومات المحافظة على حقوق هؤلاء الأطراف تجاه المؤسسة، لذلك يجب أن تعد هذه المعلومات بمستوى شامل من الجودة بحيث يمكن الاعتماد عليها ويزيد من ثقة الأطراف الأخرى في المؤسسة وإدارتها ويرفع من كفاءة سوق الأوراق المالية، حيث سيؤدي التطبيق الفعال للحوكمة إلى دقة وموضوعية الكشوفات المالية، وتوفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية وبالتالي تنشيط سوق الأوراق المالية.

كما تعتبر مصادقية وعدالة البيانات المالية المنشورة للمؤسسات تتوقف على مدى تطبيق الحوكمة ووجود لجان مراجعة منبثقة عن مجالس إدارة هذه المؤسسات، وأن لجان المراجعة تزيد من فعالية عملية الإشراف على إعداد الكشوفات المالية والحد من الخلافات بين الإدارة والمراجع الخارجي، كما أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2002م قانون Sarbanes-Oxley Act والذي تناول ضرورة التوسع في الإفصاح، وضرورة تقديم الكشوفات المالية من جانب المؤسسات المساهمة والحوكمة والإشراف على مراجعي الحسابات.¹

كما يهكنا القول بأن هناك ارتباطاً وثيقاً بين تطبيق حوكمة ال مؤسسات وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، على اعتبار أن هذا العامل يمثل أحد المحددات الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية. وقد أكدت هذا العديد من الدراسات، والتي تناولت العلاقة بين تطبيق حوكمة ال مؤسسات وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، ومن النتائج المستخلصة من بعض هذه الدراسات نذكر ما يلي:

¹ سامح محمد رضا رياض، دور حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية)، المجلة العربية للمحاسبة أكتوبر 2012، ص: 32-33.

المالية

- ضرورة توفر الإجراءات القانونية اللازمة لحماية حقوق المساهمين، مع ضرورة الالتزام بالمعايير المحاسبية والمالية، خاصة فيما يتعلق بالمراجعة والتدقيق، لأنها تحقق الشفافية في إعداد الكشوفات المالية، وبالتالي توفير الموثوقية في المعلومات المحاسبية المنتجة والموزعة، وهذا سينعكس بالإيجاب على أداء المؤسسة وعلى حركة أسواق المال؛
 - أهمية الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي ولجان المدققين في إنجاح تطبيق الحوكمة وفي إعداد كشوفات مالية تتضمن بيانات ومعلومات مالية تتميز بالدقة والملائمة وذلك في الوقت المناسب، ما يكسبها ثقة مستخدميها الخارجيين؛
 - أهمية الإفصاح المحاسبي والشفافية في الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات. فكلما كان هنا تحقق للإفصاح الأمل، أي الإبلاغ عن المعلومات ذات الأهمية القصوى بالنسبة لمستخدميها، كان هناك أثر إيجابي مباشر على الأسواق المالية وبالتالي على أداء المؤسسات.¹
- أيضا تتضح علاقة حوكمة المؤسسات بالكشوفات المالية في التطبيق السليم لمبادئها، حيث يعتبر الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ حوكمة المؤسسات التي يجب على مجلس الإدارة الإهتمام بها من خلال الكشوفات المالية وتقرير مجلس الإدارة الذي يوضح أهم العوامل المؤثرة على نشاط المؤسسة من الناحية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.
- ومما تجدر الإشارة إليه هنا هو أهمية العلاقة المتداخلة والمتبادلة بين حوكمة المؤسسات والمعلومات المحاسبية التي تتضمنها الكشوفات المالية، حيث تتأثر المعلومات المحاسبية بقواعد وآليات الحوكمة باعتبار الحوكمة تؤدي وظيفة إجتماعية وإقتصادية، وأن تطبيقها يؤدي لزيادة الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية التي تتضمنها الكشوفات المالية والتي يتم إعدادها لكافة الأطراف المستفيدة منها سواء داخليا وخارجيا. لهذا تتطلب الضرورة العلمية أن تهتم المؤسسات المساهمة بمستوى الإفصاح في الكشوفات المالية باعتبارها أساس أي نظام لحوكمة المؤسسات، وبتقارير مجلس الإدارة وشفافية المعلومات التي تتضمنها، بحيث تكون ذات فائدة لمستخدمي تلك المعلومات لمساعدتهم في تقييم الأداء وإتخاذ القرارات، بالإضافة إلى الإهتمام بالمسئولية الإجتماعية وحماية البيئة لمالها من تأثيرات مهمة على خدمة المجتمع، وأخيرا تعميق الوعي بأهمية دور لجنة المراجعة في المؤسسة لمالها من أهمية كبيرة في زيادة ثقة المستثمرين بالكشوفات المالية، كل ذلك سيلعب دورا كبيرا في تفعيل نظام حوكمة المؤسسات وتعزيز موثوقية الكشوفات المالية لخدمة الصالح العام.²

¹ بديسي فهيمه، مداخلة بعنوان: الحوكمة ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، أيام 07-08 ديسمبر 2010، ص: 7.

² محفوظ صالح التميمي، حوكمة الشركات والقوائم المالية، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة، نشرة نصف سنوية، العدد 57، السنة السابعة عشر، 2013، ص: 9.

ثانياً: العلاقة بين حوكمة المؤسسات الإقتصادية وإدارة الأرباح

نظراً لعدم قدرة المعايير المحاسبية وحدها على مواجهة ممارسات الإدارة في التلاعب بالأرباح كان لابد من البحث عن طرق يمكن من خلالها مواجهة ظاهرة إدارة الأرباح خاصة بعد ما تسببت به من سقوط وإفلاس للعديد من المؤسسات، وقد تم تفعيل ما يعرف بحوكمة المؤسسات التي تعمل في تناسق وتكامل مع طرق اكتشاف إدارة الأرباح الأخرى للحد من هذه الظاهرة وتأثيراتها السلبية على جودة أرباح المؤسسة وأسعار أسهمها في البورصة والتي تجعل كذلك قدرة المؤسسة وسرعة على الاستمرار مستقبلاً محل شك دائم، فمفهوم الحوكمة يشير إلى مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحكم العلاقة بين إدارة المؤسسة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية أخرى، التي تساعد أيضاً على وجود سوق يتمتع بكفاءة عالية وذلك عن طريق تعزيز الشفافية والإفصاحات المناسبة بحيادية وموضوعية أكبر، ومن هنا جاءت فرضية السوق الكفاء لتعطي عمقاً أكبر لمفهوم حوكمة المؤسسات.¹

وفيما يلي نتناول أبعاد هذه العلاقة ببعض التفصيل:

1. العلاقة بين آليات حوكمة المؤسسات وإدارة الأرباح

في هذا الصدد استهدفت دراسة (Yul) سنة 2006 بحث العلاقة بين آليات حوكمة المؤسسات المختلفة وإدارة الأرباح، حيث تم إختيار فئتين من آليات حوكمة المؤسسات (الآليات الداخلية وفيها تركيز الملكية وهيكل مجلس الإدارة، والآليات الخارجية وفيها ضغط السيطرة والملكية المؤسسية)، حيث أجريت الدراسة على عينة مكونة من 500 مؤسسة من سنة 1984 إلى سنة 1991 وكانت نتائجها كالتالي:

- تزيد إدارة الأرباح في المؤسسات ذات التركيز الأعلى للملكية وحجم أقل لمجلس الإدارة؛
- ليس هناك أي علاقة جوهرية بين إستقلال مجلس الإدارة وإدارة الأرباح؛
- بالنسبة لآليات الحوكمة الخارجية، تعتبر الملكية المؤسسية أفضل للحوكمة، لأن المستثمرين المؤسسين لديهم دافع وموارد أكثر لمعاقبة المديرين عن المستثمرين الأفراد. كما يعتبر ضغط السيطرة جيداً للحوكمة لأن السيطرة تكون قوية لمعاقبة المديرين؛
- تقل إدارة الأرباح في المؤسسات التي لديها ملكية مؤسسة أكبر؛
- تزيد إدارة الأرباح في المؤسسات التي لديها ضغط أقل للسيطرة خاصة بعد إصدار التشريعات التي كانت في غير صالح السيطرة؛
- يوضح تأثير تركيز الملكية وهيكل مجلس الإدارة أن الآليات الداخلية للحوكمة غير قادرة على التخفيض الفعال لإدارة الأرباح، كما أن لها تأثير عكسي في بعض الأحيان، بينما الآليات الخارجية للحوكمة أحياناً يكون لها دور فعال في الحد من إدارة الأرباح؛

¹ علي عبد الجابر علي إسماعيل، العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين المصرفي والصناعي، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص: 31.

المالية

• أن إدارة الأرباح تزيد أو لا تتأثر بوجود آليات للحوكمة الداخلية، بينما تقل إدارة الأرباح في ظل آليات الحوكمة الخارجية. وهذا يدل على أن ليس التعارض بين الملكية والرقابة هو المحرك الأساسي لإدارة الأرباح، ولكن المحرك الأساسي لها هو التعارض بين حملة الأسهم الحاليين والمستقبلين، لأن المساهم الحالي يركز على أداء الإدارة قصير الأجل وهذا من شأنه أن يولد الدافع لدى الإدارة الدافع للتلاعب في الأرباح.

لذلك يجب تصميم آليات داخلية للحوكمة تكون في صالح المساهم الحالي وتتخلص من التعارض بين الملكية والرقابة وتكون قيدياً فعالاً على إدارة الأرباح.

2. حوكمة المؤسسات وإدارة الأرباح والقيمة المضافة للمساهمين

استهدفت دراسة (Sebou & Ali) سنة 2006 إختبار ما إذا كانت إدارة الأرباح و آليات الحوكمة قد تساعدان على سد الفجوة بين القيم المحاسبية، والتقريب من خلال القيمة الإقتصادية المضافة (EVA) والقيم السوقية، والتقريب من خلال خلق قيمة للمساهمين (CSV). وخلصت الدراسة إلى مايلي:

- أن هناك علاقة غير جوهريّة بين القيمة الإقتصادية المضافة وخلق قيمة للمساهمين؛
- هناك إرتباط إيجابي محدد بين القيمة الإقتصادية المضافة وخلق قيمة للمساهمين بدلا من إدارة الأرباح؛
- توجد بعض آليات الحوكمة التي يمكن أن تسد الفجوة بين القيمة الإقتصادية المضافة وخلق القيمة للمساهمين، بينما آليات أخرى يمكن أن تشكل تلك العلاقة؛
- أن المسؤولين عن الحوكمة الخارجية للمؤسسات عليهم إدراك أهمية الإعتماد على بعض آليات الحوكمة الخارجية مثل المراجعة في تحديد الآثار الممكنة لهذه العلاقات على شفافية ومصداقية الكشوف المالية.

3. إدارة الأرباح وحوكمة المؤسسات والأداء المالي الحقيقي

في هذا الشأن إستهدفت دراسة (Marcia & al) سنة 2006 عادة إختبار تأثير حوافز المكافآت وحوكمة المؤسسات على أداء المؤسسة في إدارة الأرباح المحتملة. إذ أنه هناك مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

- تتخفف إدارة الأرباح عندما تزداد الرقابة والتي تكون مصدرها تمثيل الملاك المؤسسين في مجلس الإدارة والمديرين الخارجيين المستقلين في مجلس الإدارة؛
- تزداد إدارة الأرباح عندما تكون مكافأة كبيرى المديرين التنفيذيين في شكل خيارات الأسهم؛
- يكون التأثير الإيجابي على الربحية للمكافأة في شكل خيارات شكلية و مفتعلا بسبب إدارة الأرباح التي تمت بسبب المكافأة؛
- من المحتمل أن ينتقل تأثير إدارة الأرباح و يتحرك إلى تقديرات الربحية والعلاقة بين الأداء والمكافأة في شكل خيارات أسهم تختفي؛

المالية

- تتحسن جودة الأرباح المعلنة بشكل منتظم مع الرقابة وتتنخفض بشكل منتظم مع المكافأة في شكل خيارات الأسهم.¹

ثالثاً: العلاقة بين إدارة الأرباح وجودة الكشوفات المالية

إن البيانات والمعلومات المحاسبية التي تتضمنها ال كشوفات المالية المنشورة لابد أن تكون واضحة ومفهومة، ونظراً لأن هذه البيانات والمعلومات المحاسبية يتم إعدادها وفقاً لطرق ومبادئ وتقديرات محاسبية مختلفة، فإنه يكون من الضروري قيام المؤسرات بالإفصاح عن تلك الطرق والمبادئ المحاسبية، والأسس المتبعة في إعداد التقديرات ضمن الإيضاحات المتممة لل كشوفات المالية، وذلك لأهمية هذا الإفصاح في تفسير البيانات والمعلومات المحاسبية الواردة بتلك الكشوفات.

ويلاحظ أن المبادئ المحاسبية هي التي تحدد أسس إعداد التقديرات المحاسبية، وبالتالي فلين أي تغيير في المبادئ المحاسبية، سوف ينعكس على التقديرات المحاسبية، وبالتالي على الكشوفات المالية. هذا ونتيجة للمرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية في معالجة البنود الواردة بالكشوفات المالية، ومع وجود الحرية لإدارات المؤسرات في اختيار الطريقة، والسياسة المناسبة لها، من خلال الممارسات البديلة المتعددة لتلك الطرق والسياسات، والتي تؤدي إلى مجموعة متباينة من البيانات والمعلومات المحاسبية، فقد ترتب على ذلك ظهور ما يعرف بإدارة الأرباح.

كما يلاحظ أن التغيير في المبادئ والطرق المحاسبية يعتبر أمراً مقبولاً إذا ما روعيت مجموعة من الاعتبارات، منها أن يكون التغيير أمراً ملحاً، أو استجابة لمستجدات جوهرية، ويؤدي إلى إظهار الأحداث والمعاملات بالكشوفات المالية بطريقة أكثر شفافية لمستخدميها، فالتغييرات في المبادئ والطرق المحاسبية قد تكون إلزامية أو اختيارية، أو قد تكون ذات آثار اقتصادية حقيقية، أو ذات آثار تجميلية. كما يجب على المؤسسة أن تفصح عن أسباب التغيير في المبادئ، والطرق المحاسبية.

هذا، وتشير العديد من الدراسات والتي حاولت البحث عن مدى الارتباط بين قرار الإدارة بشأن اختيار أو تغيير المبادئ والطرق المحاسبية، والحالة المالية للمؤسسة سواء كانت ناجحة أو متعثرة، فقد أشارت بأن الحالة المالية للمؤسسة تؤثر على ذلك القرار، فإن إدراك الإدارة لوجود مخاطر لتعثر المؤسسة، وتقديرها أن المؤسسة لن تصل إلى مرحلة الفشل الحقيقي في الأجل القصير، قد يؤدي بها إلى أن تصبح أكثر ميلاً لإجراء اختيارات أو تغييرات اختيارية للمبادئ والطرق المحاسبية من شأنها زيادة رقم الدخل، وبالتالي إظهار أرقام الكشوفات المالية في أفضل صورة.

إن تغيير الطرق والمبادئ والتقديرات المحاسبية له تأثير واضح على دلالة ال كشوفات المالية وإفصاحاتها وبالتالي جودة البيانات والمعلومات المحاسبية، ومن البديهي أن أي تحريف للأرقام المحاسبية

¹ عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة وفقاً لمعايير المراجعة العربية والدولية والأمريكية، الجزء 04، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص: 630-636.

المالية

يعتبر أمراً غير مرغوباً فيه من قبل مستخدمي تلك الكشوفات المالية، ويوجد العديد من الدوافع أو المحددات الكامنة قد تدفع إدارات المؤسسات إلى اختيار مبادئ محاسبية دون أخرى لمعالجة البنود الواردة في الكشوفات المالية وذلك لتحقيق أغراض معينة، مثل إخفاء مشاكل الأداء بها أو تجميل حساباتها، وإعطاء صورة جيدة عن المؤسسة وتتوقف مدى الفائدة الحقيقية من استخدام هذه الكشوفات المالية بالنسبة للقرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي تلك القوائم على مدى إدراك وفهم هؤلاء المستخدمين للمغزى الحقيقي لها، وكذلك معرفتهم بالأسس والقواعد والسياسات التي أعدت على أساسها، وأيضاً الدوافع أو المحددات الحقيقية والكامنة وراء التغيير الاختياري لتلك المبادئ والتقديرات المحاسبية المتبعة والمستخدم في إعداد تلك الكشوفات المالية.¹

رابعاً: العلاقة بين حوكمة المؤسسات الاقتصادية وإدارة الأرباح وجودة الكشوفات المالية

تمارس إدارات بعض المؤسسات الاقتصادية سياسة إدارة الأرباح لتحقيق الكثير من الأهداف مثل الوصول إلى مستوى التنبؤات التي سبق الإعلان عنها أو تجنب الإعلان عن الأرباح أو الخسائر أو للحصول على بعض المزايا المرتبطة بالأرباح المرتفعة مثل المكافآت والعمولات، وبالتالي فإن عملية إدارة الربح تعني قيام الإدارة بالتأثير على أو التلاعب في البيانات المحاسبية الواردة بالكشوفات المالية. ولكن في ظل تطبيق حوكمة المؤسسات والحد من سلطة الإدارة وإتاحة الفرصة للأطراف الأخرى لحماية حقوقهم مع وجود الضوابط المختلفة، فإن إدارة الأرباح تصبح لا وجود لها، لذا أشارت نتائج إحدى الدراسات والتي تناولت أثر متغير الحوكمة على ممارسة إدارة المؤسسات الاقتصادية لسياسة إدارة الأرباح، بأن هناك علاقة عكسية بين عدد أعضاء لجنة المراجعة من خارج المؤسسة، وكذلك خبرتهم المالية، وكذلك عدد الأعضاء التنفيذيين في مجلس الإدارة، وبين ممارسة المؤسسة لإدارة الأرباح. وبذلك يمكن القول أن دور حوكمة المؤسسات في الحد من سلطة الإدارة في عملية إدارة الأرباح ينعكس بالإيجاب على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.²

كما أنه بشأن العلاقة المنطقية بين جودة الكشوفات المالية كوسيلة للشفافية وإدارة الأرباح وحوكمة المؤسسات، استهدفت دراسة (Christof) سنة 2005 تحليل ومناقشة جودة الكشوفات المالية بشكل تجريبي وإختبار ما إذا كانت إدارة المؤسسة تتلاعب في أرقام الأرباح لزيادة فرصهم في جذب رأس المال الخارجي.

¹ سامح محمد رياض، أثر التطورات الاقتصادية المعاصرة في ظهور الممارسات الاحتياطية للمحاسبة، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المملكة الأردنية الهاشمية، العدد 3 و 4، المجلد 19، السنة التاسعة عشر - كانون الأول (ديسمبر) 2011، ص: 66-67.

² صديقي مسعود، دريس خالد، دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، أيام 07-08 ديسمبر 2010، ص: 11-12.

وأيضاً ما إذا كان إعداد الكشوفات المالية بشكل سليم يتأثر بالمراقبة المكثفة وآليات الحوكمة. وفي نفس السياق كانت خلاصة القول أن سلوك الإدارة في إدارة الأرباح من جهة وجودة الكشوفات المالية من جهة أخرى تلك أمور تتأثر بدرجة حوكمة المؤسسة نفسها.

كما أن الإفصاح يتغير قبل وبعد التمويل خاصة في السنة الأولى قبل التمويل حيث تحاول المؤسسات الإفصاح عن معلومات متكاملة عن المؤسسة لجذب الإستثمارات وهذا يوضح أن الإدارة توظف الإفصاح كآلية لحل عدم تماثل المعلومات في فترة ما قبل الإستثمار والتمويل.¹

نستنتج مما سبق، أن العلاقة بين حوكمة المؤسسات وجودة الكشوفات المالية هي علاقة تبين أنه في ظل غياب حوكمة المؤسسات الإقتصادية تكون هناك ممارسات لإدارة الأرباح من قبل الإدارة وبالتالي تصبح جودة الكشوفات المالية مضللة، والعكس صحيح. حيث يتوقف تحقيق مزايا ومنافع الحوكمة على إفصاح وشفافية المؤسسات عن ممارسات الحوكمة بها مما يؤدي إلى زيادة مصداقية الكشوفات المالية أمام مستخدميها، وبالتالي يمكن القول بأن الإفصاح والشفافية يعمل على تدعيم وزيادة فاعلية الحوكمة.

أيضاً أن عمليات إدارة الأرباح تؤثر بشكل كبير على مصداقية البيانات المالية الموجودة في الكشوفات وتجعلها مضللة وتفقد خصائص الجودة والموضوعية والمصداقية، مما يؤثر على قرارات مستخدميها. أي تبرز خطورة إدارة الأرباح في ظل غياب حوكمة المؤسسات الإقتصادية و عدم الشفافية وغياب دور مستخدمي تلك البيانات. كما يعتبر معدو البيانات المالية الذين يتورطون في إدارة الأرباح يستغلون بعض السياسات المحاسبية والثغرات القانونية من أجل تقديم انطباع "مضلل" عن الأرباح وذلك لخدمة مختلف أغراضهم وأهدافهم. أي العلاقة بين الحوكمة وإدارة الأرباح وجودة الكشوفات المالية علاقة منطقية، وحوكمة المؤسسات الإقتصادية جاءت للحد من ظاهرة إدارة الأرباح والأضرار التي قد تنشأ من وجودها وهذا لعدم وجود الشفافية اللازمة والتي من شأنها رفع مستوى الإقتصاديات العالمية والمحلية.

¹ عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص: 637-639.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل نستخلص أن:

الأجزاء المكونة للكشوفات المالية متداخلة لأنها تعكس جوانب مختلفة لنفس العمليات المالية أو الأحداث الأخرى، فمع أن كل قائمة تحتوى معلومات مختلفة عن الأخرى، إلا أنه لا يمكن لأي منها أن تخدم غرضا واحدا أو أن توفر كافة المعلومات الضرورية لحاجات محددة للمستخدمين.

ان الجودة هي أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في رفع روح التنافس بين المؤسسات والمصانع والخدمات المختلفة، وبالتالي النظر إلى وعي المستخدمين في اختيار الخدمات ذات الجودة الأفضل. ولهذا زاد الاهتمام بحوكمة المؤسسات وخاصة من الناحية المحاسبية والمالية والاقتصادية والمتعلقة بإعداد الكشوفات المالية المفصح عنها، وبالتالي السعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك الكشوفات، لذلك فإن الالتزام بتحقيق الجوانب الفكرية للحوكمة سوف ينعكس بشكل مباشر على تلك الكشوفات، وبالتالي فإن العلاقة بين النظام المحاسبي وجودة التقارير المالية هي علاقة وثيقة الصلة بالعملية الإدارية.

أن تطبيق حوكمة المؤسسات سيؤثر على درجة ومستوى الإفصاح في البيانات المالية والإدارية للمؤسسات، والمؤكد أن كلا من الإفصاح والشفافية وحوكمة المؤسسات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل واحد منهما في الآخر وتتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد أهم مبادئ الحوكمة، فإن إطار إجراءات الحوكمة للمؤسسات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق مع معايير الجودة المحاسبية والمالية.

مما سبق ومما لا شك فيه أن مكافحة ممارسات إدارة الأرباح تعتبر من الأمور الصعبة والمعقدة، ولهذا فإن على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لمعرفة التطورات الخاصة بإدارة الأرباح وذلك لكشف تلك الممارسات ومن ثم محاولة الحد منها. حيث أصبحت هناك حاجة ماسة إلى وضع أسس ومعايير أخلاقية مهنية جديدة، بسبب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي تعرضت لها العديد من اقتصاديات دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في أواخر القرن العشرين والانهيارات المالية في العديد من أسواق العالم وكذلك في ظل انفتاح أسواق المال العالمية وعولمة الأسواق ، حيث أطلق على تلك المعايير والأسس الأخلاقية ما يعرف الآن بمفهوم حوكمة المؤسسات وذلك للحد من ظاهرة إدارة الأرباح والأضرار التي قد تنشأ من وجودها وهذا لعدم وجود الشفافية اللازمة والتي من شأنها رفع مستوى الاقتصاديات العالمية والمحلية.

تمهيد:

بعد تطرقنا في الفصلين السابقين إلى تقديم إطار نظري حول إدارة الأرباح في المؤسسة الاقتصادية ودورها في تضليل جودة الكشوفات المالية. وفي إطار تدعيم الجانب النظري تم التطرق إلى الجانب التطبيقي الذي سوف يتم فيه الاعتماد على الاستبيان لهذا سوف نحاول إسقاط ما سبق على عينة من الأفراد المتخصصين في المجال المحاسبي والمالي.

وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى:

المبحث الأول: عرض الاستبيان ومنهجية الدراسة

المبحث الثاني: تحليل نتائج الإستبيان لواقع ممارسة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لإدارة الأرباح بهدف تضليل جودة الكشوفات المالية

المبحث الأول: عرض الاستبيان ومنهجية الدراسة

سنحاول في هذا المبحث الوقوف على واقع دور إدارة الأرباح في تضليل جودة الكشوفات المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، من خلال إستجواب مهنيين -محافظي الحسابات- أكاديمين لمعرفة مجموعة من القضايا المرتبطة بالموضوع، عينة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في ولاية بسكرة، وأساتذة جامعيين. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم جمع البيانات اللازمة من خلال الإستبانات التي تم إعدادها لهذا الغرض وتم تفرغ البيانات وتحليل النتائج المعالجة بإستخدام برنامج (Statiscal SPSS Package For Social Sience)¹.

المطلب الأول: عرض الاستبيان

قصد استيفاء جزء من الدراسة تم الاعتماد على الاستبيان لما له من أهمية في الحصول على بيانات عينة من الأفراد، بالإضافة إلى معرفة آراء المتخصصين حول الموضوع.

كما سنتعرض لتحليل الظروف التي اعد فيها الإستبيان وكيفية بناءه، ثم إخضاعه للتحكيم العلمي وفي النهاية اختباره بالشكل الذي يفى بالغرض، إضافة إلى ذلك سنوضح المنهجية المتبعة في هذه الدراسة.

أولاً: مراحل إعداد الإستبيان

1. بناء إستمارة الإستبيان:

تمت طباعة الاستبيان على أوراق عادية، كما تم صياغته باللغة العربية، حيث تضمن 66 سؤالاً. ثم إخضاعه للتحكيم العلمي من طرف أساتذة متخصصين في المجال الإحصائي والمجال المحاسبي، وبعدها تم نشر الاستبيان.

2. نشر إستمارة الإستبيان على عينة الدراسة:

إعتمدنا في توزيع الإستبيان على المقابلة الشخصية لمحافظي الحسابات وموظفي مصلحة المحاسبة والمالية، وموظفي مصلحة المبيعات، ولقد كانت المساعدة الأكبر من طرف أساتذة تخصص محاسبة ومالية.

3. معالجة إستمارة الإستبيان:

تم في هذه المرحلة تكوين مصفوفة الإستبيان متعلقة بثلاث فرضيات، الفرضية الأولى التي تضم 28 سؤالاً، والفرضية الثانية تضم 12 سؤالاً، أما الثالثة تضم 20 سؤالاً. وبعد ذلك تم تفرغ المصفوفة في البرنامج SPSS للحصول على النتائج المطلوبة. و بذلك بلغ عدد عبارات الم حاور 60 فقرة، كانت الإجابة عليها وفق مقياس ليكارت الثلاثي مستخدمين بذلك ثلاث أنماط للإجابة هي (م عارض، محايد، موافق)، حيث

¹ تم إستخدام SPSS Version 16 في الدراسة.

والمالي

تعطى للإجابة التي تمثل أعلى مستوى للإتجاه الإيجابي ثلاث درجات، وللإجابة التي تليها درجتين ثم درجة واحدة وهذا كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (01): قيم مقياس ليكارت الثلاثي

الدرجة	التصنيف
1	معارض
2	محايد
3	موافق

المصدر: عز الدين عبد الفتاح، مقدمة في الاحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام spss، الجزء الثالث، مصر، ص: 538.

ثانياً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

بعد تصميم الاستبيان واختباره وتعديله يتم تعميمه على العينة المستهدفة من الدراسة، وبعد جمعه من المبحوثين يتم تحليله وهناك عدة برامج للتحليل الإحصائي ولكننا سنستخدم برنامج SPSS 16 وهو اختصار لعبارة Statistical Package For the Social Sciences وتعني (المجموعة الإحصائية للعلوم الاجتماعية) ويسهل لنا البرنامج صنع القرار حيال موضوع الدراسة من خلال إدارته للبيانات وتحليله الإحصائي السريع للنتائج، وفيما يلي سنحلل استبيان باستخدام البرنامج حيث إعتدنا على الأساليب الإحصائية التي تتناسب وفرضيات الدراسة وتمثلت في:

1. معامل الثبات Reliability: يعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة.

ولإجراء اختبار الثبات لأسئلة الاستبيان نستخدم معامل الثبات ألفا آرونباخ. ومعامل الثبات يأخذ قيماً تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح. وكلما اقتربت قيمة معامل الثبات من الواحد لكان الثبات مرتفعاً وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضاً.

2. معامل الصدق Validity: يقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه. ويساوي رياضياً الجذر التربيعي لمعامل الثبات.¹

3. المتوسط الحسابي Average or Mean: ويصلح للبيانات الكمية فقط وهو وحيد ويتأثر بالقيم الشاذة.² ويتم حساب المتوسط الحسابي المرجح لتحديد الإتجاه حسب قيم المتوسط المرجح كما هو موضح في الجدول التالي:

¹ وليد عبد الرحمن خالد الفراء، تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، الندوة العالمية للشباب الاسلامي، 2009، ص: 38.

² وليد عبد الرحمن خالد الفراء، نفس المرجع، ص: 15.

والمالي

جدول رقم (02): معايير تحديد الإتجاه

التصنيف	المتوسط المرجح
معارض	من 1 إلى 1,66
محايد	من 1,67 إلى 2,33
موافق	من 2,34 إلى 3

المصدر: عز الدين عبد الفتاح ، مرجع سابق، ص: 538.

4. الانحراف المعياري **Standard Ddeviation**: هو الجذر التربيعي الموجب للتباين.

5. معامل الارتباط: يستخدم لقياس التغير الذي يطرأ على المتغير التابع (dependent) ويرمز له y عندما تتغير قيم المتغير المستقل (Independent) ويرمز له x أو العكس، ويستخدم هذا المقياس في حالة العينات الكبيرة والبيانات الكمية.¹

المطلب الثاني: منهجية الدراسة

أولاً: هيكل الإستبيان

تضمنت إستمارة الإستبيان 66 سؤالاً قسمت في أربعة محاور، ولقد تم إعداد الأسئلة طبقاً لطريقة

الإستبيان المقيد، وتم تقسيم أسئلة الإستبيان وفق المحاور التالية:

المحور الأول: يتضمن أسئلة عامة، الغرض منها جمع معلومات تخص الفرد المستجوب والتي تبدأ من

السؤال 01 إلى غاية السؤال 06؛

المحور الثاني: يتعلق بالأسئلة المرتبطة بمدى ممارسة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لإدارة الأرباح، وهي

من 07 إلى غاية 34؛

المحور الثالث: يتعلق بالأسئلة المرتبطة بجودة الكشوفات المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وهي

من السؤال 35 إلى 46؛

المحور الرابع: يتعلق بالأسئلة المرتبطة بحوكمة المؤسسات في المؤسسة الاقتصادية كضرورة لضمان جودة

الكشوفات المالية في إطار إدارة الأرباح، وهي من السؤال 47 إلى غاية 66. حيث جاء هذا التقسيم متماشياً

مع الفرضيات التي تم بنائها، لتحديد مدى تحققها من عدمها.

المبحث الثاني: تحليل نتائج الإستبيان لواقع ممارسة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لإدارة الأرباح بهدف

تضليل جودة الكشوفات المالية

سيتم التحقق من الاهداف الموضوعية لهذه الدراسة واختبار صحة الفرضيات من خلال تبني المنهج

التحليلي الذي سيتم إتباعه عند تناول الجوانب والأبعاد الخاصة بالدراسة الميدانية حيث سيتم جمع البيانات من

أفراد العينة باستخدام الإستبانة.

¹ وليد عبد الرحمن خالد الفراء، نفس المرجع، ص: 16.

أولاً: الخصائص الديمغرافية لمجتمع وعينة الدراسة

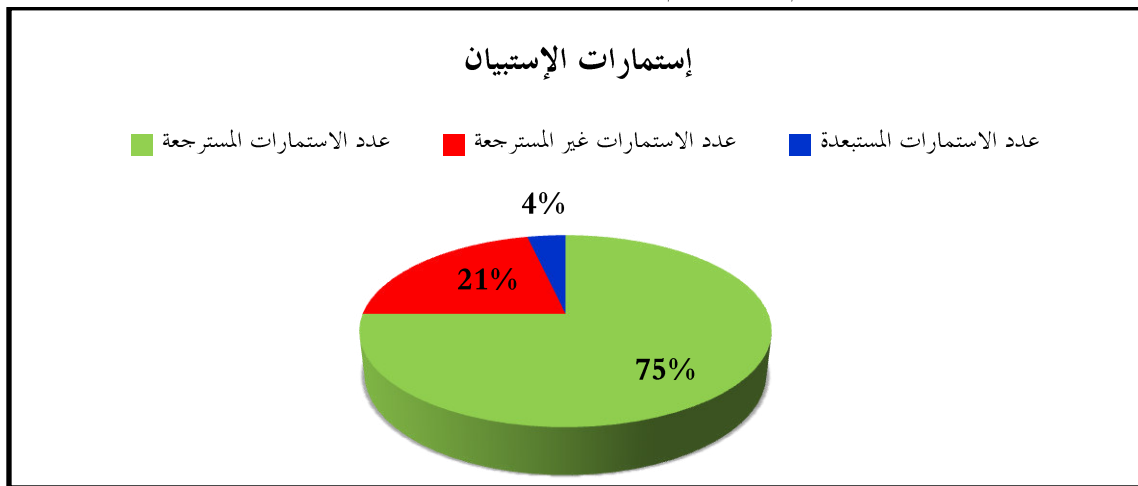
1. مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من 56 مشاهدة تتكون من: موظفي مصلحة المحاسبة والمالية موظفي مصلحة المبيعات، محافظي الحسابات، وأساتذة جامعيين تخصص محاسبة ومالية. حيث أن توزيع استمارة الاستبيان في الفترة من 28 أبريل إلى غاية 12 ماي 2014.
2. عينة الدراسة: تم اختيار العينة بطريقة مقصودة ممثلة لمجتمع الدراسة، بحيث تكونت عينة الدراسة من أفراد متخصصين في المجال المحاسبي والمالي . حيث أن (56) مشاهدة استرجع منها (42) إستبانة و(12) استبانة لم تسترجع، أما (02) استبانة المتبقية استبعدت وذلك لعدم مطابقتها لشروط نتيج لنا إمكانية الحصول على البيانات المرغوبة. وبذلك تكون النسبة المئوية للردود حوالي 75% وهي نسبة معقولة. وهذا ما يوضحه الجدول رقم (03) كمايلي:

جدول رقم (03): عدد استمارات الإستبيان الموزعة على عينة الدراسة

النسبة %	التكرار	عدد إستمارات الإستبيان
100%	56	عدد الاستمارات الموزعة
75%	42	عدد الاستمارات المسترجعة
21%	12	عدد الاستمارات غير المسترجعة
2%	2	عدد الاستمارات المستبعدة

المصدر: استناداً على مخرجات نتائج الإستبيان

شكل رقم (02): تقسيم عينة الدراسة حسب عدد الاستمارات الموزعة



المصدر: استناداً على مخرجات نتائج الإستبيان

وتتمثل الخصائص الديمغرافية للعينة والتي اختيرت بطريقة العينة المقصودة حيث يبين الجدول سمات وخصائص مجتمع الدراسة كالتالي:

يبين الجدول رقم (04) أن 26% موظفين بمصلحة المحاسبة والمالية، و 19% موظفين من مصلحة المبيعات، و19% يعملون كمحافظي حسابات، و36% أساتذة جامعيين.

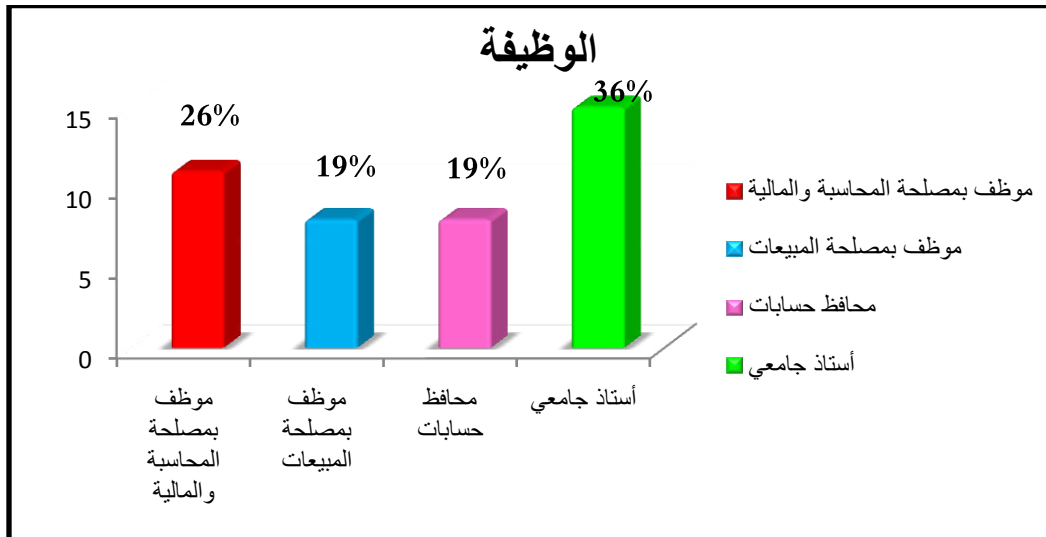
والمالي

جدول رقم (04): توزيع العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	تكرار الوظيفة	نسبة الوظيفة %
موظف بمصلحة المحاسبة والمالية	11	26%
موظف بمصلحة المبيعات	8	19%
محافظ حسابات	8	19%
أستاذ جامعي	15	36%
المجموع	42	100%

المصدر: استناداً على مخرجات نتائج الإستبيان

شكل رقم (03): تقسيم عينة الدراسة حسب الوظيفة



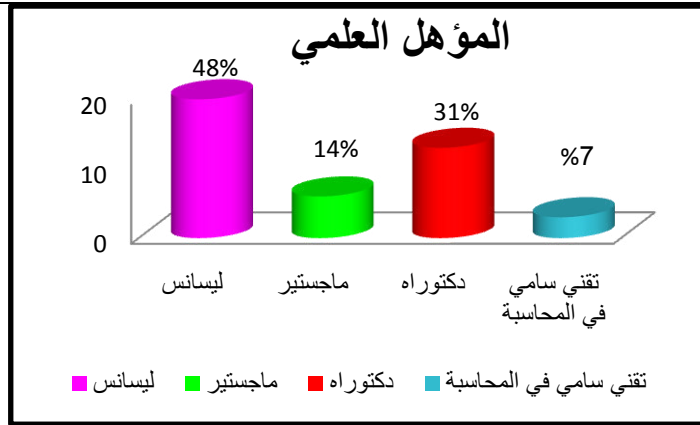
المصدر: استناداً على مخرجات نتائج الإستبيان

يبين الجدول رقم (05) أن 48% من عينة الدراسة هم حاملو شهادة ليسانس تخصص محاسبة، و14% هم حاملو شهادة ماجستير تخصص محاسبة، و31% هم حاملو شهادة دكتوراه والذين أغلبهم درسوا المسائل المحاسبية والمالية، و7% هم تقني سامي في المحاسبة.

شكل رقم (04): توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (05): توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
ليسانس	20	48%
ماجستير	6	14%
دكتوراه	13	31%
تقني سامي في المحاسبة	3	7%
المجموع	42	100%



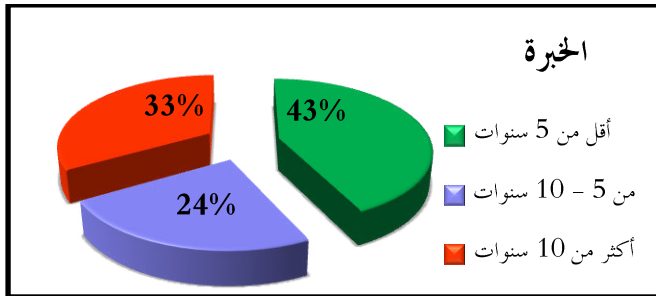
المصدر: استناداً على مخرجات نتائج الإستبيان

المصدر: استناداً على مخرجات نتائج الإستبيان

يبين الجدول رقم (06) أن 43% النسبة الأكبر في عينة الدراسة مدة خبرتهم هي أقل من 5 سنوات.

شكل رقم (05): توزيع العينة حسب الخبرة

جدول رقم (06): توزيع العينة حسب الخبرة



النسبة %	التكرار	مدة الخبرة
43%	18	أقل من 5 سنوات
24%	10	من 5 - 10 سنوات
33%	14	أكثر من 10 سنوات
100%	42	المجموع

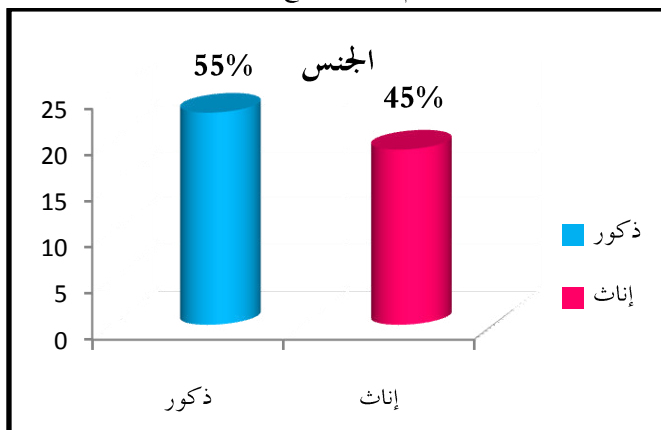
المصدر: استناداً على مخرجات نتائج الإستبيان

المصدر: استناداً على مخرجات نتائج الإستبيان

يبين الجدول رقم (07) أن 55% من عينة الدراسة ذكور، و45% إناث.

شكل رقم (06): توزيع العينة حسب الجنس

جدول رقم (07): توزيع العينة حسب الجنس



النسبة %	التكرار	الجنس
55%	23	ذكور
45%	19	إناث
100%	42	المجموع

المصدر: استناداً على مخرجات نتائج الإستبيان

المصدر: استناداً على مخرجات نتائج الإستبيان

ثانياً: دراسة درجة صدق وثبات الإستبيان

يقصد بصدق الأداة مدى صلاحية الأداة لقياس الجانب التي تود قياسه، وهو عبارة عن مؤشر على قدرتها على قياس الجانب موضوع الإهتمام فيها، أما الثبات يعني الحصول على نفس النتيجة لو تم إعادة

والمالي

توزيع الاستبيان أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، بعبارة أخرى ثبات الإستبانة يعني الاستقرار في نتائجها وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

1. ثبات الإستبيان: وقد تم التحقق من ثبات إستبانة البحث من خلال حساب معامل ألفا كرومباخ (Alpha Cronbach)، في حين معامل الصدق تم حسابه من خلال جذر معامل ألفا كرومباخ وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (08): مقياس الثبات ألفا كرومباخ لمجالات الدراسة

معامل الصدق	معامل الثبات	عدد العبارات	المحور
0,870	0,757	28	المحور الأول
0,794	0,632	12	المحور الثاني
0,920	0,848	20	المحور الثالث
0,937	0,878	60	الإجمالي

المصدر: من نتائج المعالجة باستخدام SPSS Version 16

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (08) أن معامل الثبات للمحور الأول 75,7% في حين المحور الثاني 63,2% أما المحور الثالث 84,8% وهي قيم مقبولة لقبول معامل الصدق حيث نجد في المحور الأول 87% وفي المحور الثاني 79,4% والمحور الثالث 92%.

كما نلاحظ أن معامل الثبات لجميع محاور الدراسة 87,8% ومعامل صدق 93,7% وهي نسب مقبولة لأغراض الدراسة، ومنه فإن أداة القياس (الإستبيان) صادقة في ما وضعت لأجله وثابتة بدرجة كبيرة. وبهذا يعني أن أداة الدراسة تتميز بالثبات والدقة، وعليه يمكننا القول أن هذه الإستبانة تتميز بالصدق مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحميل النتائج والإجابة على كافة تساؤلات الدراسة، واختبار الفرضيات.

2. صدق الإتساق الداخلي لعبارات الإختبار:

تم حساب الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان لكل محور، وذلك بحساب معامل الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للمحور التابعة له. وهذا كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (09): معاملات الارتباط بين كل عبارات الإستبيان والدرجة الكلية لعبارات الإستبيان

معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة
0,4684	Z17	0,4771	Y1	0,3917	X1
0,6350	Z18	0,3277	Y2	0,1373	X2
0,5384	Z19	0,0547	Y3	0,2360	X3
0,3999	Z20	0,0953	Y4	0,1026	X4

والمالي

	0,2048	Y5	0,3753	X5	
	0,2879	Y6	0,4594	X6	
	0,3506	Y7	0,3857	X7	
	0,3182	Y8	0,4387	X8	
	0,4511	Y9	0,3219	X9	
	0,1875	Y10	0,0465	X10	
	0,4059	Y11	0,3331	X11	
	0,1605	Y12	0,3044	X12	
	0,4566	Z1	0,1910	X13	
	0,4087	Z2	0,2304	X14	
	0,3377	Z3	0,5027	X15	
	0,3246	Z4	0,1205	X16	
	0,4413	Z5	0,1390	X17	
	0,3810	Z6	0,0271	X18	
	0,6133	Z7	0,1833	X19	
	0,5386	Z8	0,4262	X20	
	0,2024	Z9	0,3809	X21	
	0,4978	Z10	0,1817	X22	
	0,2981	Z11	0,2627	X23	
	0,5187	Z12	0,4661	X24	
	0,6010	Z13	0,1861	X25	
	0,2663	Z14	0,3277	X26	
	0,3643	Z15	0,2876	X27	
	0,2035	Z16	0,2461	X28	
0,4247	متوسط معامل الارتباط لـ z	0,2767	متوسط معامل الارتباط لـ y	0,2747	متوسط معامل الارتباط لـ x
0,3251	متوسط معامل الارتباط الاجمالي				

المصدر: من نتائج المعالجة باستخدام SPSS Version 16

من خلال نتائج الدراسة نجد أن متوسط معامل الارتباط للمحور الأول يساوي 27.47% وهذا يدل على العلاقة الطردية بين عبارات المحور الأول. بينما بلغ متوسط معامل الارتباط للمحور الثاني 27.67% الذي يدل على العلاقة الطردية بين عبارات المحور الثاني. في حين أن متوسط معامل الارتباط للمحور الثالث يساوي 42.47% الذي يدل على العلاقة الطردية بين عبارات المحور الثالث.

بينما بلغ متوسط معامل الارتباط الإجمالي 32,51% الذي يدل على العلاقة الطردية بين عبارات المحاور.

ثالثا: حساب المتوسط المرجح والانحراف المعياري لكل محور

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الأفراد المتخصصين في المجال المحاسبي

والمالي

1. بالنسبة للمحور الأول:

يبين الجدول الموالي المتوسط المرجح والانحراف المعياري بالنسبة للمحور الأول كميالي:

جدول رقم (10): إتجاهات آراء أفراد العينة حول ممارسة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لإدارة الأرباح

الإتجاه	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	المحور الأول		
			موافق	محايد	معارض
			العدد	العدد	العدد
			%	%	%
محايد	2,17	0,79	17	15	10
			40,5%	35,7%	23,8%
موافق	2,6	0,66	29	9	4
			69%	21,4%	9,5%
موافق	2,36	0,79	23	11	8
			54,8%	26,2%	19%
محايد	2,02	0,87	16	11	15
			38,1%	26,2%	35,7%
محايد	1,93	0,64	7	25	10
			16,7%	59,5%	23,8%
محايد	1,81	0,63	5	24	13
			11,9%	57,1%	31%
محايد	2,1	0,76	14	18	10
			33,3%	42,9%	23,8%
محايد	2,26	0,86	22	9	11
			52,4%	21,4%	26,2%
موافق	2,52	0,71	27	10	5
			64,3%	23,8%	11,9%
محايد	2,31	0,81	22	11	9
			52,4%	26,2%	21,4%
محايد	2	0,77	12	18	12
			28,6%	42,9%	28,6%
محايد	1,95	0,82	13	14	15
			31%	33,3%	35,7%
موافق	2,62	0,62	29	10	3
			69%	23,8%	7,1%
محايد	2,1	0,82	16	14	12
			38,1%	33,3%	28,6%

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الأفراد المتخصصين في المجال المحاسبي

والمالي

موافق	2,62	0,66	30 71,4%	8 19%	4 9,5%	المؤسسة كلما ازداد حجمها كلما كانت إحصائية إدارة الأرباح فيها أكبر
موافق	2,55	0,77	30 71,4%	5 11,9%	7 16,7%	المستثمر يفضل أن تكون أرباح المؤسسة مستقرة
موافق	2,86	0,47	38 90,5%	2 4,8%	2 4,8%	المقرض يفضل أن تكون للمؤسسة قدرة على الوفاء بقيمة القرض
موافق	2,71	0,6	33 78,6%	6 14,3%	3 7,1%	المورد يعتبر المؤسسة كعميل جيد قادر على سداد ديونه
موافق	2,52	0,74	28 66,7%	8 19%	6 14,3%	إدارة الأرباح سلوك تقوم به المؤسسة ويؤثر على الدخل الذي تظهره الكشوفات المالية
محايد	2,17	0,7	14 33,3%	21 50%	7 16,7%	تستخدم المؤسسة إدارة الاستحقاق في إدارة الأرباح للتأثير على الدخل
موافق	2,43	0,63	21 50%	18 42,9%	3 7,1%	تمارس المؤسسة إدارة الأرباح الاقتصادية وتنتج عن الأنشطة الحقيقية للمؤسسة للتأثير على الدخل و يؤثر على التدفق النقدي
محايد	2,31	0,81	22 52,4%	11 26,2%	9 21,4%	تعجل المؤسسة الاعتراف بالإيرادات لتظهر في السنة الحالية بدلاً من السنة التالية
محايد	2,31	0,72	19 45,2%	17 40,5%	6 14,3%	تقوم المؤسسة بزيادة المبيعات بشكل غير اعتيادي كإعطاء خصومات عالية وتسهيلات كبيرة الدفع عند نهاية السنة الحالية
محايد	1,98	0,78	12 28,6%	17 40,5%	13 31%	تعمل المؤسسة على تخفيض أو رفع بعض المصاريف لتظهر مصاريف السنة الحالية بأقل والسنة التالية بمصاريف أعلى بشكل غير اعتيادي
موافق	2,4	0,8	25 59,5%	9 21,4%	8 19%	تعجل المؤسسة عملية البيع بتحفز العملاء على الشراء بسعر منخفض بغرض زيادة المبيعات وتضخيم الأرباح
محايد	2,07	0,84	16 38,1%	13 31%	13 31%	المؤسسة تقوم بإدراج بعض الإيرادات أو المصاريف الوهمية بغرض تضخيم الأرباح
محايد	1,95	0,82	13 31%	14 33,3%	15 35,7%	المؤسسة تقوم بإدراج بعض الإيرادات أو المصاريف الوهمية بغرض تقليل الخسائر
محايد	2,26	0,86	22 52,4%	9 21,4%	11 26,2%	المؤسسة تقوم بإدراج بعض الإيرادات أو المصاريف الوهمية لأسباب ضريبية
محايد	2,28		المتوسط المرجح العام		0,74	الانحراف المعياري العام

المصدر: من نتائج المعالجة باستخدام SPSS Version 16

يظهر الجدول رقم (10) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (1,81 ؛ 2,86)، بإنحرافات معيارية تراوحت بين (0,60 ؛ 0,87) بدرجة تقدير بين موافق ومحايد، أما المتوسط العام للمحور ككل فقد بلغ (2,28) بإنحراف معياري (0,74)، وبدرجة تقدير محايد، مما يشير إلى إتفاق كبير على وجود ممارسة المؤسسة الاقتصادية الجزائية لإدارة الأرباح لكن بدرجة متوسطة وهذا لأنه لا يوجد فصل كبير بين الملكية

والمالي

والتسيير، إذ حصلت العبارة رقم (17) "المقرض يفضل أن تكون للمؤسسة قدرة على الوفاء بقيمة القرض" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2,86) وانحراف معياري (0,47) وبدرجة تقدير موافق، ثم تليها العبارة رقم (18) "المورد يعتبر المؤسسة كعميل جيد قادر على سداد ديونه" على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2,71) وانحراف معياري (0,6)، ثم جاءت العبارة (13) في المرتبة الثالثة للمؤسسة حافز لإدارة الربح وذلك لتقليل أثر الضرائب على أرباح المؤسسة في الفترات المالية المتتابة " بمتوسط حسابي (2,62) وانحراف معياري (0,62) وبدرجة تقدير موافق...و.برغم من أن الإتجاه العام للمحور الأول كان بدرجة تقدير محايد إلا أن إجابات العبارة رقم (01) "هل لديك دراية بإدارة الأرباح" أخذت أكبر درجة في تقديرات الإجابات على العبارة بدرجة تقدير موافق وبنسبة 40,5%، أي أن المؤسسات الإقتصادية على دراية بوجود إدارة الأرباح والتي تعتبر جزء من السياسة المحاسبية في المؤسسة وهذا ما جاء في إجابات العبارة رقم (02) "إدارة الأرباح جزء من السياسة المحاسبية في المؤسسة" حيث أخذت أيضا أكبر درجة في تقديرات الإجابات على العبارة بدرجة تقدير موافق وبنسبة 69% من إجابات أفراد العينة بالنسبة لهذه العبارة، وبما أن إدارة الأرباح جزء من السياسة المحاسبية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية هذا يدل على وجودها ولكن بصورة غير واضحة، كما كانت إجابات العبارة رقم (03) "إدارة الأرباح تحقق دائما أهداف الملاك" حيث أخذت أكبر درجة في تقديرات الإجابات بموافق على العبارة وبنسبة 54,8%، وهذا يدل على لجوء الملاك لإدارة الأرباح بسبب تحقيق أهدافهم الخاصة. كما كانت إجابات العبارة رقم (09) "المؤسسة لا تتجاوز النطاق القانوني المسموح لها في ممارسة إدارة الأرباح" حيث أخذت أكبر درجة في تقديرات الإجابات على العبارة بدرجة تقدير موافق وبنسبة 64,3%، وهذا يدل على أن المؤسسات الإقتصادية الجزائرية تقوم بممارسة إدارة الأرباح ولكنها لا تقوم بانتهاك النظام المحاسبي المالي "SCF"... إلى غاية العبارة (24) "تعمل المؤسسة على تخفيض أو رفع بعض المصاريف لتظهر مصاريف السنة الحالية بأقل والسنة التالية بمصاريف أعلى بشكل غير اعتيادي" بمتوسط حسابي (1,98) وانحراف معياري (0,78) وبدرجة تقدير محايد، ثم آخر عبارة (06) "المؤسسة لم تتعرض لمخاطر ارتفاع الأداء كتراجع الحصة السوقية مما يؤثر على إيرادات المؤسسة" بمتوسط حسابي (1,81) وانحراف معياري (0,63) وبدرجة تقدير محايد.

ويمكن أن يعزى السبب إلى أن أفراد عينة الدراسة يرون أن إدارة الأرباح في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية لا تمارس بصورة كبيرة، ولكن بدرجة متوسطة فقط وهذا حسب رأيهم يعزى إلى العديد من النقاط أهمها:

- المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في الغالب مؤسسات صغيرة ومتوسطة وغير كبيرة مما يضعف من فعالية إدارة الأرباح، وبالتالي لا يوجد فصل كبير بين الملكية والتسيير. لكن كلما ازداد حجم المؤسسات الإقتصادية الجزائرية كلما كانت إحصائية إدارة الأرباح فيها أكبر؛

والمالي

- تعتبر إدارة الأرباح جزء من السياسة المحاسبية في المؤسسة لكنها لا تمارس بصورة كبيرة وإنما تمارس بدرجة متوسطة؛
- ضعف أنظمة الرقابة في المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة؛
- أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تتجاوز النطاق القانوني المسموح لها في ممارسة إدارة الأرباح وبالتالي لا تقوم بانتهاك النظام المحاسبي والمالي "SCF"؛
- أن إدارة الأرباح لا تمارس على مستوى كل المصالح الموجودة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، بل لديها موظفين ذو مهارات وكفاءات على مستوى مصالح معينة يتورطون في إدارة الأرباح عند إعداد الكشوفات المالية، لهذا يصعب إيجاد التلاعبات التي تقوم بها المؤسسات.
- أن إدارة الأرباح تحقق دائما أهداف الملاك، وبالتالي تضليل مستخدمي الكشوفات المالية؛
- تلجأ لمؤسسة إلى تعجل عملية البيع بتحفز العملاء على الشراء بسعر منخفض بغرض زيادة المبيعات وتضخيم الأرباح؛
- أن إدارة الأرباح سلوك تقوم به المؤسسة ويؤثر على الدخل الذي تظهره الكشوفات المالية ويؤدي إلى أضرار في الأجل الطويل كما يمكن أن يكون في الأجل القصير، أي معرفة المخاطر تكون في أغلب الأحيان في الأجل الطويل، لهذا عمليات ممارسة إدارة الأرباح تنعكس سلباً على أداء المؤسسة،
- للمؤسسة حافز لإدارة الربح وذلك بتقليل أثر الضرائب على أرباح المؤسسة في الفترات المالية المتتالية. ومن أجل إختبار صحة هذه الفرضية من عدمها، تم إستخدام المتوسط الحسابي العام للمحور الأول وكانت النتيجة هي (2,28) وبدرجة تقدير محايد، وعليه لا نقبل فرضية "إدارة الأرباح تمارس بصورة كبيرة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية".

2. بالنسبة للمحور الثاني:

يبين الجدول الموالي المتوسط المرجح والانحراف المعياري بالنسبة للمحور الثاني كيلي:

جدول رقم (11): إتجاهات آراء أفراد العينة حول جودة الكشوفات المالية في المؤسسة الاقتصادية

معارض	محايد	موافق	الانحراف	المتوسط	الإتجاه
-------	-------	-------	----------	---------	---------

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الأفراد المتخصصين في المجال المحاسبي

والمالي

	المرجح	المعياري	العدد	العدد	العدد	
			%	%	%	
موافق	2,81	0,50	36	4	2	المؤسسة تعد الكشوفات المالية وفق النظام المحاسبي المالي
			85,7%	9,5%	4,8%	
موافق	2,81	0,45	35	6	1	غاية المؤسسة من إعداد ونشر الكشوفات المالية هو تزويد المستخدمين لها بمعلومات تمكنهم من إتخاذ القرارات الإقتصادية
			83,3%	14,3%	2,4%	
موافق	2,95	0,30	41	0	1	الكشوفات المالية تقدم معلومات حول المركز المالي ونتائج أعمال من ربح أو خسارة والتدفقات النقدية للمؤسسة
			97,6%	0%	2,4%	
محايد	2,26	0,88	23	7	12	الكشوفات المالية تعكس الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية
			54,8%	16,7%	28,6%	
محايد	2,14	0,78	16	16	10	المؤسسة تعد كشوفاتها المالية بموجب أساس الإستحقاق بإستثناء قائمة التدفقات النقدية
			38,1%	38,1%	23,8%	
موافق	2,57	0,70	29	8	5	الجودة هي الوجه الشفاف للكشوفات المالية والذي يعكس طبيعة المؤسسة
			69%	19%	11,9%	
موافق	2,36	0,85	25	7	10	جودة الكشوفات المالية هدف تسعى المؤسسات لتحقيقه
			59,5%	16,7%	23,8%	
موافق	2,86	0,47	38	2	2	المعلومات المالية المعروضة في الكشوفات يجب أن تكون سهلة وواضحة ومفهومة
			90,5%	4,8%	4,8%	
موافق	2,48	0,70	25	12	5	المعلومات المحاسبية المعروضة في الكشوفات خالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز
			59,5%	28,6%	11,9%	
موافق	2,83	0,43	36	5	1	جودة الكشوفات المالية تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية
			85,7%	11,9%	2,4%	
موافق	2,76	0,57	35	4	3	مصادقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها الكشوفات المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين يجب أن تخلو من التحريف والتضليل
			83,3%	9,5%	7,1%	
محايد	2,26	0,66	16	21	5	المؤسسة تقدم كشوفات مالية ذات جودة من اجل الحصول على قروض من البنوك
			38,1%	50%	11,9%	
موافق	2,59	المتوسط المرجح العام		0,6	الانحراف المعياري العام	

المصدر: من نتائج المعالجة بإستخدام SPSS Version 16

يظهر الجدول رقم (11) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (2,14 ؛ 2,95)، بإنحرافات معيارية تراوحت بين (0,30 ؛ 0,88) بدرجة تقدير بين موافق ومحايد، أما المتوسط العام للمحور ككل فقد بلغ (2,59) بإنحراف معياري (0,6)، وبدرجة تقدير موافق، مما يشير إلى إتفاق كبير على وجود جودة للكشوفات المالية في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية، إذ حصلت العبارة رقم (03) "الكشوفات المالية تقدم معلومات حول المركز المالي ونتائج أعمال من ربح أو خسارة والتدفقات النقدية للمؤسسة" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2,95) وإنحراف معياري (0,30) وبدرجة تقدير موافق، ثم تليها العبارة رقم (08)

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الأفراد المتخصصين في المجال المحاسبي

والمالي

"المعلومات المالية المعروضة في الكشوفات يجب أن تكون سهلة وواضحة ومفهومة " على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2,86) وانحراف معياري (0,47)، ثم جاءت العبارة (10) في المرتبة الثالثة " جودة الكشوفات المالية تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية " بمتوسط حسابي (2,83) وانحراف معياري (0,43) وبدرجة تقدير موافق.... إلى غاية العبارة (12) "المؤسسة تقدم كشوفات مالية ذات جودة من أجل الحصول على قروض من البنوك " بمتوسط حسابي (2,26) وانحراف معياري (0,66) وبدرجة تقدير محايد، ثم آخر عبارة (05) "المؤسسة تعد كشوفاتها المالية بموجب أساس الإستحقاق بإستثناء قائمة التدفقات النقدية" بمتوسط حسابي (2,14) وانحراف معياري (0,78) وبدرجة تقدير محايد. من خلال ما سبق نجد أن أفراد عينة الدراسة يرون أن جودة الكشوفات المالية في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية تطبق بصورة واضحة.

ومن أجل إختبار صحة هذه الفرضية من عدمها، تم إستخدام المتوسط الحسابي العام للمحور الثاني وكانت النتيجة هي (2.59) وبدرجة تقدير موافق، وعليه نقبل فرضية " الكشوفات المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية ذات جودة".

3. بالنسبة للمحور الثالث:

يبين الجدول الموالي المتوسط المرجح والانحراف المعياري بالنسبة للمحور الثالث كميالي:

جدول رقم (12): إتجاهات آراء أفراد العينة حول حوكمة المؤسسات في المؤسسة الإقتصادية كضرورة لضمان جودة الكشوفات المالية في إطار إدارة الأرباح

الاتجاه	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الموافق			معارض	محايد	موافق	معارض	محايد	موافق	معارض	محايد	موافق	معارض	محايد	موافق	معارض	محايد	موافق	معارض	محايد
			العدد	العدد	العدد																	
			%	%	%																	
محايد	2,05	0,7	11	22	9	هل المؤسسة تطبق حوكمة المؤسسات																
			26,2%	52,4%	21,4%																	
موافق	2,76	0,53	34	6	2	حوكمة المؤسسات نظام لإدارة المؤسسة والرقابة عليها																
			81%	14,3%	4,8%																	
موافق	2,48	0,63	23	16	3	تتم المؤسسة بتعظيم ربحيتها وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين من خلال تطبيق حوكمة المؤسسات																
			54,8%	38,1%	7,1%																	
موافق	2,55	0,71	28	9	5	الحوكمة تحمي المساهمين بصفة عامة سواء كانوا أقلية أو أغلبية وتعظيم عائدهم																
			66,7%	21,4%	11,9%																	
موافق	2,67	0,61	31	8	3	ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال المؤسسة من قواعد حوكمة المؤسسات																
			73,8%	19%	7,1%																	
موافق	2,5	0,67	25	13	4	المؤسسة تعمل على الحصول على مجلس إدارة قوي بتطبيق حوكمة المؤسسات																
			59,5%	31%	9,5%																	
موافق	2,69	0,56	31	9	2	تلتزم الحوكمة بقواعد الأخلاقيات الحميدة والسلوك المهني																
			73,8%	21,4%	4,8%																	

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الأفراد المتخصصين في المجال المحاسبي

والمالي

موافق	2,76	0,53	34	6	2	ترفع الحوكمة مستويات الأداء الفعلي للمؤسسة
			81%	14,3%	4,8%	
موافق	2,52	0,83	31	2	9	المؤسسة من خلال الحوكمة تقوم بالإفصاح وتوصيل المخاطر إلى المستخدمين وأصحاب المصلحة
			73,8%	4,8%	21,4%	
موافق	2,62	0,7	31	6	5	دوافع تطبيق الحوكمة هو تحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد
			73,8%	14,3%	11,9%	
محايد	1,74	0,86	11	9	22	ظاهرة إدارة الأرباح هدفها تضليل البيانات المالية
			26,2%	21,4%	52,4%	
محايد	2,24	0,82	20	12	10	حوكمة المؤسسات دورها الحد من سلطة الإدارة في عملية إدارة الأرباح الذي ينعكس بالإيجاب على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية
			47,6%	28,6%	23,8%	
محايد	1,86	0,84	12	12	18	إدارة الأرباح تؤثر على مصداقية البيانات المالية وتجعلها مضللة وتفقد خصائص الموضوعية والمصادقية في إطار غياب حوكمة المؤسسات
			28,6%	28,6%	42,9%	
محايد	2,1	0,85	17	12	13	إدارة الأرباح تستغل بعض السياسات المحاسبية والثغرات القانونية من أجل تقديم انطباع مضلل عن الأرباح
			40,5%	28,6%	31%	
محايد	2,12	0,8	16	15	11	إدارة الأرباح تستغل بعض الثغرات القانونية ذلك لخدمة مختلف أغراض وأهداف معدو البيانات المالية
			38,1%	35,7%	26,6%	
محايد	2,33	0,79	22	12	8	حوكمة المؤسسات تعمل على اكتشاف طرق إدارة الأرباح وتأثيراتها السلبية على جودة أرباح المؤسسة التي تجعل قدرة المؤسسة على الاستمرار مستقبلا محل شك دائم
			52,4%	28,6%	19%	
محايد	2,31	0,6	16	23	3	فعالية تطبيق حوكمة المؤسسات والحد من سلطة الإدارة وإتاحة الفرصة للأطراف الأخرى لحماية حقوقهم لديها تأثير كبير على أن تصبح إدارة الأرباح لا وجود لها
			38,1%	54,8%	7,1%	
موافق	2,48	0,67	24	14	4	دور حوكمة المؤسسات في الحد من سلطة الإدارة في عملية إدارة الأرباح ينعكس بالإيجاب على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية
			57,1%	33,3%	9,5%	
موافق	2,57	0,59	26	14	2	تحقق الحوكمة مبدأ الشفافية في إعداد الكشوفات المالية وتوفير الوثائق في المعلومات المحاسبية ينعكس بالإيجاب على أداء المؤسسة
			61,9%	33,3%	4,8%	
موافق	2,74	0,45	31	11	0	مبادئ حوكمة المؤسسات لها دور مهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي الحد من تأثيراتها السلبية على الكشوفات المالية
			73,8%	26,2%	0%	
موافق	2,4		المتوسط المرجح العام		0,68	الانحراف المعياري العام

المصدر: من نتائج المعالجة باستخدام SPSS Version 16

يظهر الجدول رقم (12) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (1,74 ؛ 2,76)، بإنحرافات معيارية تراوحت بين (0,45 ؛ 0,86) بدرجة تقدير بين موافق ومحايد، أما المتوسط العام للمحور ككل فقد بلغ (2,40) بإنحراف معياري (0,68)، وبدرجة تقدير موافق، مما يشير إلى إتفاق كبير على وجود حوكمة المؤسسات في المؤسسة الاقتصادية الجزائية لضمان جودة الكشوفات المالية في إطار إدارة الأرباح ، إذ حصلت العبارة رقم (02) " حوكمة المؤسسات نظام لإدارة المؤسسة والرقابة عليها " على المرتبة الأولى

والمالي

بمتوسط حسابي (2,76) وإنحراف معياري (0,53) وبدرجة تقدير موافق، ثم تليها العبارة رقم (08) بنفس المرتبة "ترفع الحوكمة مستويات الأداء الفعلي للمؤسسة" وبنفس نتائج العبارة السابقة، ثم جاءت العبارة (20) في المرتبة الثالثة "مبادئ حوكمة المؤسسات لها دور مهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي الحد من تأثيراتها السلبية على الكشوفات المالية " بمتوسط حسابي (2,74) وانحراف معياري (0,45) وبدرجة تقدير موافق.... إلى غاية العبارة (13) "إدارة الأرباح تؤثر على مصداقية البيانات المالية وتجعلها مضللة وتفقد خصائص الموضوعية والمصداقية في إطار غياب حوكمة المؤسسات " بمتوسط حسابي (1,86) وانحراف معياري (0,84) وبدرجة تقدير محايد، ثم آخر عبارة (11) "ظاهرة إدارة الأرباح هدفها تضليل البيانات المالية" بمتوسط حسابي (1,74) وانحراف معياري (0,86) وبدرجة تقدير محايد.

من خلال ما سبق نجد أن أفراد عينة الدراسة يرون أن وجود حوكمة المؤسسات في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية لضمان جودة الكشوفات المالية في إطار إدارة الأرباح لها دور مهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي الحد من تأثيراتها السلبية على الكشوفات المالية.

ومن أجل إختبار صحة هذه الفرضية من عدمها، تم استخدام المتوسط الحسابي العام للمحور الثالث وكانت النتيجة هي (2,40) وبدرجة تقدير موافق، وعليه نقبل فرضية " إدارة الأرباح تقوم بتضليل جودة الكشوفات المالية في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية".

من خلال الدراسة الميدانية والمتمثلة في استبيان عينة من الافراد المتخصصين في الجانب المحاسبي والمالي، توصلنا إلى أهم النقاط التالية:

- إدارة الأرباح لا تمارس بصورة كبيرة ولكن تمارس بدرجة متوسطة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وذلك بمتوسط 2,86 من إتجاهات أفراد العينة؛
- اتجاهات أفراد العينة يرون أن للمؤسسة حافز لإدارة الربح وذلك بتقليل أثر الضرائب على أرباح المؤسسة في الفترات المالية المتتابة وذلك بمتوسط 2,62؛
- اتجاهات أفراد العينة كانوا محايدين بأن المؤسسة تعمل على تخفيض أو رفع بعض المصاريف لتظهر مصاريف السنة الحالية بأقل والسنة التالية بمصاريف أعلى بشكل غير اعتيادي وذلك بمتوسط 1,98؛
- اتجاهات أفراد العينة يرون أن الكشوفات المالية تقدم معلومات حول المركز المالي ونتائج أعمال من ربح أو خسارة والتدفقات النقدية للمؤسسة وذلك بمتوسط 2,95؛
- اتجاهات أفراد العينة يرون أن جودة الكشوفات المالية تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بمتوسط 2,83؛
- اتجاهات أفراد العينة يرون أن مبادئ حوكمة المؤسسات لها دور مهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي الحد من تأثيراتها السلبية على الكشوفات المالية بمتوسط 2,74؛

- اتجاهات أفراد العينة كانوا محايدين بأن إدارة الأرباح تؤثر على مصداقية البيانات المالية وتجعلها مضللة وتفقد خصائص الموضوعية والمصداقية في إطار غياب حوكمة المؤسسات وذلك بمتوسط 1,86.

مما سبق، ومن خلال نتائج الاستبيان لاتجاهات أفراد عينة الدراسة، تبين أن إدارة الأرباح في المؤسسات الإقتصادية تمارس لكن بدرجة متوسطة، ولها دور مهم في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث تحقق دائما أهداف الملاك في غياب حوكمة المؤسسات، حيث تعتبر الحوكمة نظام متكامل للرقابة المالية والغير مالية الذي عن طريقه يتم إدارة المؤسسة والرقابة عليها. كما أن هناك ارتباط قوي بين إدارة الأرباح وحوكمة المؤسسات لأنه حسب رأيهم يمكن القول أن حوكمة المؤسسات لها دور في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي كشوفات مالية ذات جودة.

خلاصة الفصل الثالث:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على الإشكالية المتمثلة حول دور إدارة الأرباح في تضليل جودة الكشوفات المالية في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية، وتناولنا هذا الفصل في مبحثين، في المبحث الأول تم عرض الاستبيان ومنهجية الدراسة، وفي المبحث الثاني تم تحليل نتائج الإستبيان من أجل معرفة آراء أفراد عينة الدراسة لواقع ممارسة المؤسسة الإقتصادية الجزائرية لإدارة الأرباح بهدف تضليل جودة الكشوفات المالية خلصت الدراسة إلى أن إدارة الأرباح تمارس بدرجة متوسطة، وأن تطبيق حوكمة المؤسسات لها دور مهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي الحد من تأثيراتها السلبية على جودة الكشوفات المالية.

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع إدارة الأرباح ودورها في تضليل جودة الكشوفات المالية، معالجة إشكالية البحث المتمثلة حول دور إدارة الأرباح في تضليل جودة الكشوفات المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، من خلال الفصول الثلاثة بإستخدام المناهج المشار إليها في المقدمة، إنطلاقاً من الفرضيات المعتمدة، وبهذا تقسم هذه الخاتمة إلى نتائج البحث وإختبار الفرضيات، والتوصيات والإقتراحات.

• النتائج والتوصيات:

من خلال ما سبق نجد أن إدارة الأرباح هي عملية تقوم بها الإدارة لكن في الإطار القانوني المسموح لها، أي أنها لا تمارس بصورة كبيرة ولكن تمارس بدرجة متوسطة لأنه لا يوجد فصل بين الملكية والتسيير بسبب أن أغلب المؤسسات صغيرة ومتوسطة. بالإضافة إلى أن ممارسات إدارة الأرباح تساعد الملاك على تحقيق أهدافهم وبالتالي كلما زاد عدد الملاك زادت ممارسات إدارة الأرباح، وهذه تؤدي إلى أضرار في الأجل الطويل.

من خلال الدراسة الميدانية للإستبيان لعينة من الأفراد المتخصصين في المجال المحاسبي والمالي وجدنا أن:

1. تحليل نتائج الإستبيان:

- أن إدارة الأرباح تمارس في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ولكن بدرجة متوسطة كون أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تتوفر على الشروط التي تؤدي إلى تفعيلها والمتمثلة في: كبر حجمها، كثافة نشاطها وتعدد ملاكها....إلخ؛
- أن إدارة الأرباح تعتبر جزء من السياسة المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- أن إدارة الأرباح تحقق دائماً أهداف الملاك خاصة وبالتالي كلما زاد عدد الملاك زادت إدارة الأرباح؛
- أن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تقوم بممارسات إدارة الأرباح لاستخدامها كحل لمشاكل الأداء الضعيف؛
- أن حافز المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من إدارة الربح هو تقليل أثر الضرائب على أرباح المؤسسة في الفترات المالية المتتالية؛
- أن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لديها كشوفات مالية ذات جودة في إطار النظام المحاسبي والمالي؛
- أن إدارة الأرباح تؤثر على مصداقية البيانات المالية وتجعلها مضللة وتفقد خصائص الموضوعية والمصداقية في إطار غياب حوكمة المؤسسات، مما يؤثر على قرارات مستخدمي تلك الكشوفات؛
- أن مبادئ حوكمة المؤسسات لها دور مهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي الحد من تأثيراتها السلبية على جودة الكشوفات المالية؛
- أن حوكمة المؤسسات دورها الحد من سلطة الإدارة في عملية إدارة الأرباح الذي ينعكس بالإيجاب على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية؛
- أن الهدف الرئيسي من حوكمة المؤسسات هو تأكيد وزيادة موثوقية ومصداقية الكشوفات المالية؛

- أن الحوكمة تحقق مبدأ الشفافية في إعداد الكشوفات المالية وتوفير الوثوقية في المعلومات المحاسبية
ينعكس بالإيجاب على أداء المؤسسة.

2. توصيات البحث:

- على ضوء نتائج الدراسة، يمكن الأخذ بما يلي من التوصيات:
- ضرورة الإسراع في تفعيل تطبيقات قواعد الحوكمة على أن تتضمن فرض عقوبات على المؤسسات الاقتصادية التي تقوم بعمليات ممارسة إدارة الأرباح وذلك بهدف المساهمة في الحد من تلك الممارسات وبغرض توفير الشفافية والموضوعية في الكشوفات المالية لتلك المؤسسات الاقتصادية؛
- تعزيز دور حوكمة المؤسسات الاقتصادية للقيام بالواجبات المنوطة لها للكشف عن عمليات ممارسات إدارة الأرباح والحد منها؛
- على الباحثين والأكاديميين والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية الاهتمام بصورة أكبر بموضوع الحوكمة للوصول إلى إرساء مبادئ الحوكمة بشكل سليم، وذلك من خلال عقد الندوات والمؤتمرات واللقاءات؛
- عدم اكتفاء الحكومات على إصدار القوانين الخاصة بالحوكمة بل ينبغي الاهتمام بإيجاد البيئة السياسية والاقتصادية المناسبة لتطبيقها، أي تلك البيئة التي تؤمن سيادة الشفافية؛
- التأكيد على توعية مستخدمي الكشوفات المالية بشكل عام، والمستثمرون بشكل خاص، بآثار وانعكاسات الممارسات المتعلقة بإدارة الأرباح على قراراتهم الاستثمارية؛
- ضرورة تفعيل حوكمة المؤسسات للحد من ممارسات المؤسسات الاقتصادية لإدارة الأرباح وصولاً إلى تحقيق أفضل درجات الجودة للمعلومات المحاسبية وتوفير خاصيتي الثقة والملاءمة فيها؛
- ضرورة توعية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للمخاطر الناجمة عن عمليات ممارسة إدارة الأرباح وانعكاسها السلبية على أداء المؤسسات.

قائمة المراجع:

1. قائمة المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

- (1) أسعد حميد العلي، الإدارة المالية (الأسس العلمية والتطبيقية)، دار وائل للنشر، الأردن، 2012.
- (2) حمداوي وسيلة، الجودة ميزة تنافسية في البنوك التجارية، مديرية النشر لجامعة قالمة "ديوان المطبوعات الجامعية- المطبعة الجوهريّة قسنطينة"، الجزائر، 2009.
- (3) رأفت سلامة محمود، أحمد يوسف كلبونة، عمر محمد زريقات، علم تدقيق الحسابات النظري، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2011.
- (4) طارق عبد العال حماد، التقارير المالية-أسس الإعداد والعرض والتحليل-، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000.
- (5) طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار ومنح الإئتمان، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006.
- (6) طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (شركات قطاع عام وخاص ومصارف)، ط 2، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007-2008.
- (7) عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
- (8) عبد الوهاب رميدي، علي سماوي، المحاسبة المالية وفق النظام المالي والمحاسبي الجديد، مطبعة دار هومه، الجزائر، 2011.
- (9) عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006/2007.
- (10) عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة وفقا لمعايير المراجعة العربية والدولية والأمريكية، الجزء 04، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- (11) عز الدين عبد الفتاح، مقدمة في الاحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، الجزء الثالث، مصر بدون سنة.
- (12) فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية (إطار نظري ومحتوى عملي)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2013.
- (13) محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعلمية) دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2008.
- (14) محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، منشورات الصفحات الزرقاء، متيجة للطباعة الجزائر، 2010.

- (15) محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية (الإستثمار والتمويل- التحليل المالي- الأسواق المالية الدولية) دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- (16) محمد طارق يوسف، حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، بحوث وأوراق عمل مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق رأس المال (الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمال المؤتمرات، المنعقد في شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، مايو 2007.
- (17) محمد عبد العال النعيمي، راتب جليل صويص، غالب جليل صويص، إدارة الجودة المعاصرة (مقدمة في غدارة الجودة الشاملة للإنتاج والعمليات والخدمات)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2009.
- (18) محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر، عمان، 2011.
- (19) محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- (20) محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية 2006.
- (21) مفيد عبد اللاوي، النظام المحاسبي المالي الجديد SCF (الإطار التصوري)، مزوار للطباعة والنشر والتوزيع، الوادي-الجزائر، 2008.
- (22) مؤيد عبد الرحمن الدوري، حسين محمد سلامه، أساسيات الإدارة المالية، دار الراية للنشر والتوزيع الأردن، 2013.
- (23) نزار عبد المجيد البرواري، لحسن عبد الله باشيوة، إدارة الجودة مدخل للتميز والريادة (مفاهيم وأسس وتطبيقات)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011.
- (24) وليد عبد الرحمن خالد الفراء، تحليل بيانات الاستبيان بإستخدام البرنامج الاحصائي SPSS، الندوة العالمية للشباب الاسلامي، 2009.
- (25) وليد ناجي الحياي، أصول المحاسبة المالية، ج1، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك الدنمارك، 2007.
- 2. القوانين والتشريعات:**
- (26) القانون رقم 7 المؤرخ في 11/7، المتضمن النظام المحاسبي المالي الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة في 28 ربيع الأول 1430هـ الموافق لـ 25 مارس 2009.
- 3. المقالات:**

- (27) أيمن أحمد شتيوي، دراسة تطبيقية لتحليل تأثير العوامل الاقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، الإسكندرية، العدد الأول 2009.
- (28) سامح محمد رضا رياض، دور حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية)، المجلة العربية للمحاسبة، أكتوبر 2012.
- (29) سامح محمد رياض، أثر التطورات الاقتصادية المعاصرة في ظهور الممارسات الإحتيالية للمحاسبة مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المملكة الأردنية الهاشمية، العدد 3 و4، المجلد 19، السنة التاسعة عشر-كانون الأول (ديسمبر) 2011.
- (30) سمير كامل محمد عيسي، أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم 2، المجلد رقم 45، يوليو 2008.
- (31) عبد المطلب السرطاوي، علاّم حمدان، صبري مشتهي، عماد أبو عجيلة، أثر لجنة التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العالمية)، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 27(4)، 2013.
- (32) علي سليمان النعامي، مفيد الشيخ علي، محمد رجب بدر، دور المقياس المتوازن للأداء في ترشيد أداء إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية على الوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين)، مجلة جامعة الأزهر سلسلة العلوم الانسانية، غزة، المجلد 15، العدد 02، 2013.
- (33) عوض بن سلامة الرحيلي، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات (حالة السعودية)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الإقتصاد والإدارة، مجلة 22، العدد 1، 2008.
- (34) مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم 2 المجلد رقم (46)، يوليو 2009.
- (35) محفوظ صالح التميمي، حوكمة الشركات والقوائم المالية، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة نشره نصف سنوية، العدد 57، السنة السابعة عشر، 2013.
- (36) هوام جمعة، فداوي أمينة، بوسنة حمزة، قياس ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المدرجة ببورصة باريس، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد رقم 14، 2013.
- 4. الملتيقيات:**
- (37) أوسرير منور، مجبر محمد، مداخلة بعنوان: أثر تطبيق النظام المحاسبي الجديد على عرض القوائم المالية (حالة جدول حسابات النتائج)، الملتيقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبة الدولية تجارب تطبيقات وآفاق، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، 2010.

- (38) بديسي فهيمة، مداخلة بعنوان: الحوكمة و دورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، أيام 07-08 ديسمبر 2010.
- (39) بلعادي عمار، جاوحدو رضا، مداخلة بعنوان: دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح (المحور الثاني: مبادئ وممارسات الحوكمة المحاسبية)، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أم البواقي، الجزائر، أيام 07-08 ديسمبر 2010.
- (40) بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، مداخلة بعنوان: دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، أيام 06-07 ماي 2012.
- (41) بن عيشي عمار، عمري سامي، مداخلة بعنوان: تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية (دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية-حالة ولاية بسكرة)، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، أيام 07-08 ديسمبر 2010.
- (42) سعدي يحي، سعدي عبد الحليم، مداخلة بعنوان: ضوابط تشكيل وعمل لجان التدقيق للحد من ممارسات إدارة الأرباح في إطار مهنة المحاسبة والتدقيق، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الوطني الرابع حول "تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات"، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي الأغواط، الجزائر، أيام 20-21 نوفمبر 2013.
- (43) صديقي مسعود، دريس خالد، مداخلة بعنوان: دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الإستثمار، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، أيام 07-08 ديسمبر 2010.
- (44) عبد الرزاق الشحادة، سمير إبراهيم البرغوثي، مداخلة بعنوان: ركائز الحوكمة ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، أيام 20-21 أكتوبر 2009.

- (45) عطوي سميرة، مداخلة بعنوان : دور الحوكمة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية في البنوك، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، أيام 07-08 ديسمبر 2010.
- (46) عماد محمد على أبو عجيلة، علام حمدان، مداخلة بعنوان: أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح (دليل من الأردن)، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي الأزملة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، أيام 20-21 أكتوبر 2009.
- (47) عماد محمد علي أبو عجيلة، مداخلة بعنوان: أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح (دليل من الأردن)، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر، أيام 07-08 ديسمبر 2010.
- (48) هواري معراج، حديدي آدم، مداخلة بعنوان: نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، أيام 06-07 ماي 2012.
- (49) هوام جمعة، لعشوري نوال، مداخلة بعنوان: دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق) كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، أيام 07-08 ديسمبر 2010.
- 5. المذكرات والأطروحات (منشورة وغير منشورة):**
- (50) بوسنة حمزة، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح (دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية)، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011-2012.
- (51) خالد محمد اللوزي، أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم (دراسة إختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان)، مذكرة ماجستير ، تخصص محاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، حزيران 2013.
- (52) الرفاعي إبراهيم مبارك، جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية على البيئة السعودية)، قسم المحاسبة، جامعة الملك سعود، بدون سنة.

- (53) سالم سيف الغريب، دور إستقلالية المدقق الخارجي في تحقيق متطلبات الحوكمة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت وأثره على مصداقية المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الفصل الثاني 2012.
- (54) سليمان رشيدة، دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين (دراسة حالة شركة CRMA للتأمينات)، مذكرة الماستر، تخصص مالية وحوكمة الشركات، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012-2013.
- (55) عثمان زياد عاشور، مدى إلتزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم - 1 (دراسة تحليلية من وجهة نظر مدققي الحسابات في فلسطين)، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008.
- (56) علي عبد الجابر علي إسماعيل، العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمة المؤسسية وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين المصرفي والصناعي، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2010.
- (57) علي عبد الله أحمد شاهين، إدارة الأرباح ومخاطرها على البيئة المصرفية (دراسة تحليلية تطبيقية على مصارف الوطنية الفلسطينية)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، يوليو 2011.
- (58) فاتح غلاب، تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة (دراسة لبعض المؤسسات الصناعية)، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011.
- (59) ليندا حسن نمر الحلبي، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، آيار 2009.
- (60) ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية (دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة-عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين 2009.
- (61) مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية (بالتطبيق على حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه، تخصص العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر، سبتمبر 2004.

62) مدحت فوزي عليان وادي، أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية (دراسة تحليلية تطبيقية)، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، قسم المحاسبة والتمويل كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، مارس 2006.

63) هاني محمد الأشقر، إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثير العلاقة بحجم الشركة (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة-عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2010.

ii. قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

64) Biao Xie, Peter J. DaDalt, Willace N. Davidson, Earnings management and corporate governance: The roles of the board and the audit committee, USA, July 2001.

65) Carolinelambert, Samuel Sponem, Corporate governance and profit manipulation: Afrench Field Study, *CREFIGE*, Université Paris-IX Dauphine, Pl. du Maréchal de Lattre de Tassigny, Mar 2010.

6. مواقع الأنترنت:

66) WWW.Accdiscussion.com /13.12.2013.

قائمة الملاحق

ملحق رقم (01): مصفوفة الاستبيان للاجوبة الاستبيان حول مدى ممارسة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لإدارة الأرباح

	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10	X11	X12	X13	X14	X15	X16	X17	X18	X19	X20	X21	X22	X23	X24	X25	X26	X27	X28
1	3	3	2	1	2	1	2	3	3	2	2	2	2	2	3	3	3	3	3	3	3	3	2	2	2	3	3	3
2	3	1	3	1	3	3	3	3	1	2	1	1	3	3	3	3	3	3	3	2	3	3	3	2	3	1	1	2
3	1	3	1	2	1	1	1	1	2	3	2	1	3	2	2	1	1	2	2	2	3	2	2	2	3	3	3	3
4	3	2	3	1	2	1	3	1	2	3	1	1	2	1	2	2	1	2	3	1	2	1	2	1	3	1	2	3
5	2	3	3	3	2	2	2	1	3	1	1	3	2	3	3	3	2	2	3	2	2	2	2	2	2	1	1	1
6	2	2	3	1	2	2	2	1	1	3	2	2	3	2	3	3	3	3	2	3	2	2	2	2	2	2	1	1
7	1	1	1	3	1	1	1	1	3	3	1	1	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	1	3	3	1	1
8	1	3	2	1	2	1	1	2	2	1	2	2	3	2	2	1	3	1	2	1	2	2	1	2	3	1	2	3
9	3	3	3	3	3	2	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	2	2	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
10	2	3	3	2	2	1	2	3	3	2	1	3	2	3	3	1	3	3	3	2	1	2	3	2	3	1	1	2
11	1	3	3	1	1	1	1	2	1	3	3	1	3	3	3	1	3	3	3	3	2	1	3	1	1	3	3	3
12	3	3	3	2	2	2	2	3	3	3	2	2	3	1	2	3	3	3	3	2	3	1	2	2	2	2	2	3
13	1	1	1	3	1	1	1	2	3	3	2	2	3	3	3	2	3	3	3	2	2	3	1	2	3	2	2	3
14	3	3	3	1	2	2	2	3	3	1	2	1	3	2	3	3	3	3	3	2	2	1	2	1	3	2	2	2
15	1	2	2	3	1	1	1	1	2	2	2	1	2	2	2	3	3	3	3	2	2	3	3	2	3	3	3	3
16	3	3	2	2	1	2	3	2	3	3	3	2	3	2	3	2	3	3	3	2	3	3	3	3	3	3	1	3
17	1	1	1	3	1	2	1	1	1	1	3	1	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
18	2	2	3	3	1	1	2	1	2	3	3	1	2	1	1	2	3	3	3	1	1	2	3	3	3	2	1	1
19	3	3	3	1	2	3	3	3	3	3	1	3	3	3	3	1	3	3	1	2	1	3	2	2	3	1	1	3
20	2	3	3	2	1	2	2	2	3	3	2	3	3	2	3	1	3	3	3	1	3	3	1	1	3	2	2	2
21	3	2	2	2	3	3	3	2	3	2	1	2	3	3	3	3	3	3	2	3	3	2	2	3	3	3	3	3
22	1	3	3	3	2	2	1	1	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	1	3	1	1	3	3	3
23	3	3	3	3	2	2	3	3	3	1	3	3	3	2	3	3	3	3	3	3	2	2	1	2	3	3	3	3

قائمة الملاحق

24	3	3	2	1	2	3	3	3	3	1	3	3	2	2	2	2	3	3	3	3	3	3	3	2	3	2	2	2
25	2	3	2	2	2	2	2	3	3	2	2	3	3	3	3	3	3	2	2	2	3	3	3	3	2	2	2	2
26	2	3	1	1	2	2	2	1	2	3	1	2	3	3	3	3	3	3	2	2	2	2	1	1	1	2	2	3
27	2	3	2	1	2	2	2	3	2	2	2	2	1	3	3	3	3	1	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
28	1	2	2	2	1	1	1	2	2	2	2	2	2	2	1	3	3	2	2	2	2	3	2	2	2	3	2	2
29	1	3	1	1	2	1	1	2	3	3	1	3	3	1	3	3	3	3	1	2	3	3	3	1	1	1	1	1
30	3	3	3	3	2	2	3	2	1	3	1	1	3	1	3	1	3	3	3	2	3	3	2	3	1	3	3	3
31	3	3	3	3	3	2	3	3	3	3	3	1	3	1	3	3	3	3	1	1	2	3	3	3	3	1	1	1
32	3	3	3	3	3	2	3	3	3	3	1	3	1	3	3	3	3	1	1	2	3	3	3	3	3	1	1	1
33	2	3	3	1	2	2	2	3	3	1	2	1	3	2	3	3	3	3	3	2	2	1	2	1	3	2	2	2
34	2	3	3	2	2	2	2	3	3	3	2	2	3	1	2	3	3	3	3	2	3	1	2	2	2	2	2	3
35	2	3	2	1	2	1	2	3	3	2	2	2	2	2	3	3	3	3	3	3	3	3	2	2	2	3	3	3
36	3	2	2	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
37	2	3	3	3	2	2	2	3	3	2	3	3	3	1	3	3	3	3	3	3	2	3	3	1	1	1	1	1
38	2	3	3	1	2	2	2	3	3	1	2	1	3	2	3	3	3	3	3	2	2	1	2	1	3	2	2	2
39	3	3	3	3	3	2	3	3	3	3	3	1	3	1	3	3	3	3	1	1	2	3	3	3	3	1	1	1
40	2	3	3	2	2	2	2	3	3	3	2	2	3	1	2	3	3	3	3	2	3	1	2	2	2	2	2	3
41	2	2	1	3	2	2	2	1	2	1	1	1	1	1	1	3	3	3	1	2	2	2	2	1	1	1	1	1
42	3	2	1	2	2	2	3	3	2	2	2	2	2	1	1	3	3	2	1	2	2	1	1	1	1	1	1	1

قائمة الملاحق

ملحق رقم (02): مصفوفة الاستبيان للاجوبة الاستبيان حول جودة الكشوفات المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

	Y1	Y2	Y3	Y4	Y5	Y6	Y7	Y8	Y9	Y10	Y11	Y12
1	3	3	3	1	3	2	3	3	3	3	3	3
2	1	2	3	3	1	3	2	1	3	2	3	1
3	3	3	3	3	2	3	3	3	3	3	3	2
4	3	3	3	1	2	1	2	3	1	2	1	2
5	2	3	3	1	2	3	2	3	2	3	2	2
6	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
7	3	3	1	1	1	1	3	3	3	3	3	3
8	1	2	3	1	2	1	2	2	1	3	1	2
9	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
10	3	2	3	3	2	3	3	3	2	3	3	3
11	3	3	3	3	2	1	1	1	2	3	3	3
12	3	3	3	3	3	3	1	3	2	2	2	2
13	3	2	3	3	2	2	2	3	3	3	3	2
14	3	3	3	2	1	3	1	3	2	3	3	2
15	2	2	3	2	2	3	3	3	3	3	3	2
16	3	2	3	1	3	2	2	3	3	3	3	2
17	3	3	3	3	3	3	3	3	2	3	3	2
18	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
19	3	3	3	1	2	3	3	3	3	3	3	2
20	3	3	3	1	3	3	3	3	3	3	3	3
21	2	1	3	2	2	2	1	3	1	3	3	2
22	3	3	3	1	3	3	3	3	3	3	3	3
23	3	3	3	2	1	3	1	3	2	3	3	2
24	3	3	3	3	2	3	3	3	3	3	3	2
25	3	3	3	2	2	2	2	2	3	3	3	3
26	3	3	3	1	2	2	3	3	3	3	3	3
27	2	3	3	3	2	3	3	3	2	3	3	2
28	3	3	3	3	3	3	3	3	1	1	1	3
29	3	3	3	1	1	3	3	3	3	3	3	1
30	3	3	3	3	3	1	3	3	1	3	3	3
31	3	3	3	3	1	3	3	3	3	3	3	1
32	3	3	3	3	1	3	3	3	3	3	3	1
33	3	3	3	2	1	3	1	3	2	3	3	2
34	3	3	3	3	3	3	1	3	2	2	2	2
35	3	3	3	1	3	2	3	3	3	3	3	3

قائمة الملاحق

36	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
37	3	3	3	3	3	2	1	3	3	3	3	3
38	3	3	3	2	1	3	1	3	2	3	3	2
39	3	3	3	3	1	3	3	3	3	3	3	1
40	3	3	3	3	3	3	1	3	2	2	2	2
41	3	3	3	3	2	3	3	3	3	3	3	2
42	3	3	3	3	2	3	3	3	3	3	3	2

ملحق رقم (03): مصفوفة الاستبيان للاجوبة الاستبيان حول حوكمة المؤسسات الاقتصادية كضرورة لضمان جودة الكشوفات المالية في إطار إدارة

الأرباح

	Z1	Z2	Z3	Z4	Z5	Z6	Z7	Z8	Z9	Z10	Z11	Z12	Z13	Z14	Z15	Z16	Z17	Z18	Z19	Z20
1	2	3	2	3	3	2	3	3	3	3	1	3	2	3	3	3	2	3	3	3
2	1	2	1	2	3	1	2	3	1	1	2	3	2	3	3	1	1	2	3	3
3	2	3	2	2	2	3	2	3	1	3	2	3	2	2	3	2	2	2	2	2
4	1	1	2	1	3	1	2	1	1	2	1	2	1	3	1	2	3	1	2	3
5	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
6	2	2	2	2	2	3	3	2	2	3	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
7	1	3	3	3	3	3	3	3	1	1	3	3	3	3	3	1	1	3	3	3
8	1	3	3	1	2	3	1	2	1	1	2	1	2	3	2	1	2	2	1	2
9	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
10	3	3	2	1	3	2	3	3	3	3	1	2	1	2	2	3	3	3	2	3
11	1	1	1	3	1	1	1	1	3	1	1	1	1	2	2	1	1	1	2	3
12	2	3	2	3	3	3	2	3	3	2	1	2	1	1	2	2	2	2	3	3
13	2	3	2	3	2	2	3	3	3	3	2	2	3	3	3	2	3	3	2	3
14	2	3	3	3	3	2	3	3	3	3	1	1	1	1	1	3	2	2	2	2
15	2	3	2	2	2	3	2	2	3	2	2	2	2	2	2	2	2	2	3	2
16	2	3	3	3	3	2	3	3	3	3	1	1	1	1	1	3	2	2	2	2
17	2	2	2	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
18	2	3	2	3	3	1	3	2	3	3	2	3	3	3	3	3	2	1	3	3
19	2	3	3	3	1	3	3	3	3	3	1	1	1	1	1	3	2	3	2	2
20	3	3	3	1	3	3	3	3	1	3	3	3	1	1	2	2	2	3	3	3
21	1	3	1	1	3	3	3	3	1	1	3	3	2	3	3	3	3	3	1	3
22	1	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
23	1	3	3	3	3	2	3	3	3	3	1	1	1	1	3	3	3	3	3	3
24	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	2	3	3	2	2	3	2	3	3	3
25	2	2	2	2	3	3	3	3	3	3	3	2	2	2	2	3	3	3	3	3
26	2	3	3	3	3	2	3	3	3	3	1	3	1	2	1	2	2	3	3	3

قائمة الملاحق

27	2	3	2	2	2	2	3	3	3	3	1	3	1	2	2	1	2	3	2	2
28	1	3	3	2	3	2	3	3	3	3	3	2	2	2	2	3	2	2	3	3
29	3	3	3	3	2	3	3	3	1	3	1	2	1	1	1	3	2	1	3	3
30	3	3	3	3	3	3	3	3	1	3	3	3	3	3	1	3	3	3	3	3
31	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	1	3	3	3	3	1	3	3	3	3
32	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	1	3	3	3	3	1	3	3	3	3
33	2	3	3	3	3	2	3	3	3	3	1	1	1	1	1	3	2	2	2	2
34	2	3	2	3	3	3	2	3	3	2	1	2	1	1	2	2	2	2	3	3
35	2	3	2	3	3	2	3	3	3	3	1	3	2	3	3	3	2	3	3	3
36	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
37	3	2	3	3	3	3	2	2	3	3	3	3	2	2	2	2	2	3	3	3
38	2	3	3	3	3	2	3	3	3	3	1	1	1	1	1	3	2	2	2	2
39	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	1	3	3	3	3	1	3	3	3	3
40	2	3	2	3	3	3	2	3	3	2	1	2	1	1	2	2	2	2	3	3
41	2	3	3	2	1	3	3	3	3	3	1	1	1	1	1	3	3	3	2	3
42	2	3	3	3	3	3	3	3	3	3	1	1	1	1	1	3	3	3	3	3

ملحق رقم (04): قائمة الإستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة



كلية العلوم الإقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

إستبيان

تقوم الطالبة حلاسة ريمة، وذلك في إطار إعداد مذكرة ماستر تخصص فحص محاسبي بعنوان " إدارة الأرباح ودورها في تضليل جودة الكشوفات المالية" . من خلال القيام بممارسات مالية ومحاسبية في إطار أنها لا تخالف القواعد القانونية سواء كانت عامة أو خاصة بالنشاط، وأنها لا تخالف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أيضا لا تتجاوز نطاق سلطاتها، وذلك تحقيقا لأهداف معينة.

فبعد التطرق لما سبق، والمتمثل في الجانب النظري للموضوع، ارتأينا قصد-إستقاء هذا البحث- أن نتبعه بدراسة ميدانية، بغرض معرفة مدى مطابقة الواقع لما تم التوصل إليه في الجانب النظري، وذلك من خلال الوقوف على واقع المؤسسة الإقتصادية الجزائرية.

لذا أتوجه إليكم بالشكر والاحترام بتعاونكم لاستكمال هذه الدراسة من خلال الإجابة عن أسئلة الاستمارة بما يعبر عن وجهة نظركم، وذلك بوضع إشارة مميزة في الخانة المناسبة لرأيكم. ونشكركم على تعاونكم وتخصيص جزء من وقتكم، علماً بأن جميع المعلومات التي سنزود بها ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي والصالح العام فقط.

تعريف إدارة الأرباح:

هي تدخل متعمد في عملية إعداد الكشوفات المالية بنية تحقيق بعض المكاسب الخاصة بالملاك أو تضليل المساهمين بشأن الأداء الإقتصادي للمؤسسة. أي هي سلوك تقوم به الإدارة ويؤثر على الدخل الذي تظهره الكشوفات المالية ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية، وقد تؤدي في الواقع إلى أضرار في الأجل الطويل.

• البيانات الشخصية:

1. اللقب والإسم

(إختياري):

2. الجنس: ذكر أنثى

3. الشهادة العلمية: بكالوريا ليسانس ماجستير دكتوراه

تقني سامي

4. الوظيفة:

5. المؤسسة التي تنتمي إليها:

6. مدة الخبرة: أقل من 5 سنوات من 5 سنوات إلى 10 سنوات

أكثر من 10 سنوات

المحور الأول: ممارسة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لإدارة الأرباح

موافق	محايد	معارض	عبارات ممارسة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لإدارة الأرباح
			هل لديكم دراية بإدارة الأرباح
			إدارة الأرباح جزء من السياسة المحاسبية في المؤسسة
			إدارة الأرباح تحقق دائما أهداف الملاك
			تؤدي إدارة الأرباح إلى أضرار في الأجل الطويل
			المؤسسة لم تتعرض لمخاطر زيادة مؤشر الأرباح الذي ينتج عنه إرتفاع التكاليف السياسية وزيادة في معدلات الضرائب
			المؤسسة لم تتعرض لمخاطر ارتفاع الأداء كتراجع الحصة السوقية مما يؤثر على إيرادات المؤسسة
			المؤسسة لم تتعرض لمخاطر طلب المساهمين لأموالهم مما يؤثر على ضعف القدرة على السداد واللجوء إلى الاقتراض بتكاليف مرتفعة
			إدارة الأرباح لا تقوم بانتهاك النظام المحاسبي المالي "SCF"
			المؤسسة لا تتجاوز النطاق القانوني المسموح لها في ممارسة إدارة الأرباح
			المؤسسة تقوم بممارسات إدارة الأرباح لاستخدامها كأداة او كحل لمشاكل الأداء الضعيف
			المؤسسة لديها موظفين ذو مهارات وكفاءات يتورطون في إدارة الأرباح عند إعداد الكشوفات المالية
			إدارة الأرباح تمارس على مستوى كل المصالح الموجودة في المؤسسة
			للمؤسسة حافز لإدارة الربح وذلك لتقليل أثر الضرائب على أرباح المؤسسة في الفترات المالية المتتالية
			كل ما يزيد عدد المساهمين تزيد إدارة الأرباح
			المؤسسة كلما ازداد حجمها كلما كانت إحتمالية إدارة الأرباح فيها أكبر
			المستثمر يفضل أن تكون أرباح المؤسسة مستقرة

قائمة الملاحق

			المقرض يفضل أن تكون للمؤسسة القدرة على الوفاء بقيمة القرض
			المورد يعتبر المؤسسة كعميل جيد قادر على سداد ديونه
			إدارة الأرباح سلوك تقوم به المؤسسة ويؤثر على الدخل الذي تظهره الكشوفات المالية
			تستخدم المؤسسة إدارة الاستحقاق في إدارة الأرباح للتأثير على الدخل
			تمارس المؤسسة إدارة الأرباح الاقتصادية وتنتج عن الأنشطة الحقيقية للمؤسسة للتأثير على الدخل و يؤثر على التدفق النقدي
			تعجل المؤسسة الاعتراف بالإيرادات لتظهر في السنة الحالية بدلاً من السنة التالية.
			تقوم المؤسسة بزيادة المبيعات بشكل غير اعتيادي كإعطاء خصومات عالية وتسهيلات كبيرة الدفع عند نهاية السنة الحالية
			تعمل المؤسسة على تخفيض أو رفع بعض المصاريف لتظهر مصاريف السنة الحالية بأقل والسنة التالية بمصاريف أعلى بشكل غير اعتيادي
			تعجل المؤسسة عملية البيع بتحفز العملاء على الشراء بسعر منخفض بغرض زيادة المبيعات وتضخيم الأرباح
			المؤسسة تقوم بإدراج بعض الإيرادات أو المصاريف الوهمية بغرض تضخيم الأرباح
			المؤسسة تقوم بإدراج بعض الإيرادات أو المصاريف الوهمية بغرض تقليل الخسائر
			المؤسسة تقوم بإدراج بعض الإيرادات أو المصاريف الوهمية لأسباب ضريبية

المحور الثاني: جودة الكشوفات المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

موافق	محايد	معارض	عبارات جودة الكشوفات المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية
			المؤسسة تعد الكشوفات المالية وفق النظام المحاسبي المالي
			غاية المؤسسة من إعداد ونشر الكشوفات المالية هو تزويد المستخدمين لها بمعلومات تمكنهم من إتخاذ القرارات الاقتصادية
			الكشوفات المالية تقدم معلومات حول المركز المالي و نتائج أعمال من ربح أو خسارة والتدفقات النقدية للمؤسسة
			الكشوفات المالية تعكس الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية
			المؤسسة تعد كشوفاتها المالية بموجب أساس الإستحقاق بإستثناء قائمة التدفقات النقدية
			الجودة هي الوجه الشفاف للكشوفات المالية والذي يعكس طبيعة المؤسسة
			جودة الكشوفات المالية هدف تسعى المؤسسات لتحقيقه
			المعلومات المالية المعروضة في الكشوفات يجب أن تكون سهلة وواضحة ومفهومة
			المعلومات المحاسبية المعروضة في الكشوفات خالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز
			جودة الكشوفات المالية تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية
			مصادقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها الكشوفات المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين يجب أن تخلو من التحريف والتضليل
			المؤسسة تقدم كشوفات مالية ذات جودة من اجل الحصول على قروض من البنوك

المحور الثالث: حوكمة المؤسسات في المؤسسة الاقتصادية كضرورة لضمان جودة الكشوفات المالية في إطار إدارة

الأرباح

موافق	محايد	معارض	عبارات حوكمة المؤسسات في المؤسسة الاقتصادية كضرورة لضمان جودة الكشوفات المالية في إطار إدارة
-------	-------	-------	--

قائمة الملاحق

الأرباح		
		هل المؤسسة تطبق حوكمة المؤسسات
		حوكمة المؤسسات نظام لإدارة المؤسسة والرقابة عليها
		تتم المؤسسة بتعظيم ربحيتها وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين من خلال تطبيق حوكمة المؤسسات
		الحوكمة تحمي المساهمين بصفة عامة سواء كانوا أقلية أو أغلبية وتعظيم عائدهم
		ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال المؤسسة من قواعد حوكمة المؤسسات
		المؤسسة تعمل على الحصول على مجلس إدارة قوي بتطبيق حوكمة المؤسسات
		تلتزم الحوكمة بقواعد الأخلاقيات الحميدة والسلوك المهني
		ترفع الحوكمة مستويات الأداء الفعلي للمؤسسة
		المؤسسة من خلال الحوكمة تقوم بالإفصاح وتوصيل المخاطر إلى المستخدمين وأصحاب المصلحة
		دوافع تطبيق الحوكمة هو تحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد
		ظاهرة إدارة الأرباح هدفها تضليل البيانات المالية
		حوكمة المؤسسات دورها الحد من سلطة الإدارة في عملية إدارة الأرباح الذي ينعكس بالإيجاب على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية
		إدارة الأرباح تؤثر على مصداقية البيانات المالية وتجعلها مضللة وتفقد خصائص الموضوعية والمصداقية في إطار غياب حوكمة المؤسسات
		إدارة الأرباح تستغل بعض السياسات المحاسبية والثغرات القانونية من أجل تقديم انطباع مضلل عن الأرباح
		إدارة الأرباح تستغل بعض الثغرات القانونية ذلك لخدمة مختلف أغراض وأهداف معدو البيانات المالية
		حوكمة المؤسسات تعمل على اكتشاف طرق إدارة الأرباح وتأثيراتها السلبية على جودة أرباح المؤسسة التي تجعل قدرة المؤسسة على الاستمرار مستقبلا محل شك دائم
		فعالية تطبيق حوكمة المؤسسات والحد من سلطة الإدارة وإتاحة الفرصة للأطراف الأخرى لحماية حقوقهم لديها تأثير كبير على أن تصبح إدارة الأرباح لا وجود لها
		دور حوكمة المؤسسات في الحد من سلطة الإدارة في عملية إدارة الأرباح ينعكس بالإيجاب على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية
		تحقق الحوكمة مبدأ الشفافية في إعداد الكشوفات المالية وتوفير الوثائق في المعلومات المحاسبية ينعكس بالإيجاب على أداء المؤسسة
		مبادئ حوكمة المؤسسات لها دور مهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي الحد من تأثيراتها السلبية على الكشوفات المالية

ملحق رقم (05): قائمة محكمي الاستبيان

المحكمين للاستبيان	الجامعة
عباسي صابر	جامعة بسكرة

قائمة الملاحق

جامعة بسكرة	كردودي سهام
جامعة الجزائر	بدوي إلياس
جامعة أم البواقي	بوفرحة أمينة

قائمة الملاحق

ملحق رقم (06): درجة ثبات ألفا كرومباخ لمجالات الدراسة

Reliability Statistics: x, y, z

Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
0,8732208	0,8782418	60

Reliability Statistics: x

Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
0,7535251	0,7568912	28

Reliability Statistics: y

Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
0,6138644	0,6320539	12

Reliability Statistics: z

Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
0,8347091	0,8475123	20

ملحق رقم (07): المتوسط المرجح والانحراف المعياري لكل محور

Item Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
X1	2,1666667	0,7937766	42
X2	2,5952381	0,6647766	42
X3	2,3571429	0,7908448	42
X4	2,0238095	0,8692047	42
X5	1,9285714	0,6398497	42
X6	1,8095238	0,6339229	42
X7	2,0952381	0,7589956	42
X8	2,2619048	0,8570945	42
X9	2,5238095	0,706696	42
X10	2,3095238	0,8111448	42
X11	2	0,7650921	42
X12	1,952381	0,8249872	42
X13	2,6190476	0,6228331	42
X14	2,0952381	0,8207529	42
X15	2,6190476	0,660834	42

Item Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
Z1	2,047619	0,6967654	42
Z2	2,7619048	0,5323452	42
Z3	2,4761905	0,6339229	42
Z4	2,547619	0,7054623	42
Z5	2,6666667	0,6115421	42
Z6	2,5	0,6717287	42
Z7	2,6904762	0,5625766	42
Z8	2,7619048	0,5323452	42
Z9	2,5238095	0,8333914	42
Z10	2,6190476	0,6967654	42
Z11	1,7380952	0,8570945	42
Z12	2,2380952	0,8207529	42
Z13	1,8571429	0,8430904	42
Z14	2,0952381	0,8499505	42
Z15	2,1190476	0,8025077	42

قائمة الملاحق

X16	2,547619	0,7715167	42
X17	2,8571429	0,4722251	42
X18	2,7142857	0,5961549	42
X19	2,5238095	0,7404051	42
X20	2,1666667	0,6955141	42
X21	2,4285714	0,630248	42
X22	2,3095238	0,8111448	42
X23	2,3095238	0,7152723	42
X24	1,9761905	0,7804969	42
X25	2,4047619	0,7981541	42
X26	2,0714286	0,8379085	42
X27	1,952381	0,8249872	42
X28	2,2619048	0,8570945	42

Z16	2,3333333	0,7860574	42
Z17	2,3095238	0,6043781	42
Z18	2,4761905	0,6712964	42
Z19	2,5714286	0,5902813	42
Z20	2,7380952	0,4450006	42

Item Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
Y1	2,8095238	0,5054867	42
Y2	2,8095238	0,4546827	42
Y3	2,952381	0,3086067	42
Y4	2,2619048	0,885094	42
Y5	2,1428571	0,7830967	42
Y6	2,5714286	0,7034014	42
Y7	2,3571429	0,850292	42
Y8	2,8571429	0,4722251	42
Y9	2,4761905	0,706696	42
Y10	2,8333333	0,4371006	42
Y11	2,7619048	0,5763436	42
Y12	2,2619048	0,6647766	42

ملحق رقم (08): عدد أنماط الإجابة لكل سؤال بالنسبة للمحور الأول

X1

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	10	23,80952381	23,80952381
	2	15	35,71428571	35,71428571
	3	17	40,47619048	40,47619048
	Total	42	100	100

X2

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	4	9,523809524	9,523809524
	2	9	21,42857143	21,42857143
	3	29	69,04761905	69,04761905
	Total	42	100	100

X3

		Frequency	Percent	Valid Percent

X4

		Frequency	Percent	Valid Percent

قائمة الملاحق

Valid	1	8	19,04761905	19,04761905
	2	11	26,19047619	26,19047619
	3	23	54,76190476	54,76190476
	Total	42	100	100

X5

Valid	1	15	35,71428571	35,71428571
	2	11	26,19047619	26,19047619
	3	16	38,0952381	38,0952381
	Total	42	100	100

X6

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	10	23,80952381	23,80952381
	2	25	59,52380952	59,52380952
	3	7	16,66666667	16,66666667
	Total	42	100	100

X7

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	13	30,95238095	30,95238095
	2	24	57,14285714	57,14285714
	3	5	11,9047619	11,9047619
	Total	42	100	100

X8

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	10	23,80952381	23,80952381
	2	18	42,85714286	42,85714286
	3	14	33,33333333	33,33333333
	Total	42	100	100

X9

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	11	26,19047619	26,19047619
	2	9	21,42857143	21,42857143
	3	22	52,38095238	52,38095238
	Total	42	100	100

X10

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	5	11,9047619	11,9047619
	2	10	23,80952381	23,80952381
	3	27	64,28571429	64,28571429
	Total	42	100	100

X11

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	9	21,42857143	21,42857143
	2	11	26,19047619	26,19047619
	3	22	52,38095238	52,38095238
	Total	42	100	100

X12

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	12	28,57142857	28,57142857
	2	18	42,85714286	42,85714286
	3	12	28,57142857	28,57142857
	Total	42	100	100

X13

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	15	35,71428571	35,71428571
	2	14	33,33333333	33,33333333
	3	13	30,95238095	30,95238095
	Total	42	100	100

X14

		Frequency	Percent	Valid Percent

		Frequency	Percent	Valid Percent

قائمة الملاحق

Valid	1	3	7,142857143	7,142857143
	2	10	23,80952381	23,80952381
	3	29	69,04761905	69,04761905
	Total	42	100	100

X15

Valid	1	12	28,57142857	28,57142857
	2	14	33,33333333	33,33333333
	3	16	38,0952381	38,0952381
	Total	42	100	100

X16

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	4	9,523809524	9,523809524
	2	8	19,04761905	19,04761905
	3	30	71,42857143	71,42857143
	Total	42	100	100

X17

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	7	16,66666667	16,66666667
	2	5	11,9047619	11,9047619
	3	30	71,42857143	71,42857143
	Total	42	100	100

X18

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	2	4,761904762	4,761904762
	2	2	4,761904762	4,761904762
	3	38	90,47619048	90,47619048
	Total	42	100	100

X19

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	3	7,142857143	7,142857143
	2	6	14,28571429	14,28571429
	3	33	78,57142857	78,57142857
	Total	42	100	100

X20

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	6	14,28571429	14,28571429
	2	8	19,04761905	19,04761905
	3	28	66,66666667	66,66666667
	Total	42	100	100

X21

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	7	16,66666667	16,66666667
	2	21	50	50
	3	14	33,33333333	33,33333333
	Total	42	100	100

X22

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	3	7,142857143	7,142857143
	2	18	42,85714286	42,85714286
	3	21	50	50
	Total	42	100	100

X23

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	9	21,42857143	21,42857143
	2	11	26,19047619	26,19047619
	3	22	52,38095238	52,38095238
	Total	42	100	100

X24

		Frequency	Percent	Valid Percent

		Frequency	Percent	Valid Percent

قائمة الملاحق

Valid	1	6	14,28571429	14,28571429
	2	17	40,47619048	40,47619048
	3	19	45,23809524	45,23809524
	Total	42	100	100

X25

Valid	1	13	30,95238095	30,95238095
	2	17	40,47619048	40,47619048
	3	12	28,57142857	28,57142857
	Total	42	100	100

X26

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	8	19,04761905	19,04761905
	2	9	21,42857143	21,42857143
	3	25	59,52380952	59,52380952
	Total	42	100	100

X27

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	13	30,95238095	30,95238095
	2	13	30,95238095	30,95238095
	3	16	38,0952381	38,0952381
	Total	42	100	100

X28

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	15	35,71428571	35,71428571
	2	14	33,33333333	33,33333333
	3	13	30,95238095	30,95238095
	Total	42	100	100

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	11	26,19047619	26,19047619
	2	9	21,42857143	21,42857143
	3	22	52,38095238	52,38095238
	Total	42	100	100

ملحق رقم (09): عدد أنماط الإجابة لكل سؤال بالنسبة للمحور الثاني

Y1

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	2	4,761904762	4,761904762
	2	4	9,523809524	9,523809524
	3	36	85,71428571	85,71428571
	Total	42	100	100

Y3

Y2

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	1	2,380952381	2,380952381
	2	6	14,28571429	14,28571429
	3	35	83,33333333	83,33333333
	Total	42	100	100

Y4

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	1	2,380952381	2,380952381
	3	41	97,61904762	97,61904762
	Total	42	100	100

Y5

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	12	28,57142857	28,57142857
	2	7	16,66666667	16,66666667
	3	23	54,76190476	54,76190476
	Total	42	100	100

Y6

		Frequency	Percent	Valid
--	--	-----------	---------	-------

قائمة الملاحق

				Percent
Valid	1	10	23,80952381	23,80952381
	2	16	38,0952381	38,0952381
	3	16	38,0952381	38,0952381
	Total	42	100	100

Y7

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	10	23,80952381	23,80952381
	2	7	16,66666667	16,66666667
	3	25	59,52380952	59,52380952
	Total	42	100	100

Y9

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	5	11,9047619	11,9047619
	2	12	28,57142857	28,57142857
	3	25	59,52380952	59,52380952
	Total	42	100	100

Y11

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	3	7,142857143	7,142857143
	2	4	9,523809524	9,523809524
	3	35	83,33333333	83,33333333
	Total	42	100	100

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	5	11,9047619	11,9047619
	2	8	19,04761905	19,04761905
	3	29	69,04761905	69,04761905
	Total	42	100	100

Y8

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	2	4,761904762	4,761904762
	2	2	4,761904762	4,761904762
	3	38	90,47619048	90,47619048
	Total	42	100	100

Y10

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	1	2,380952381	2,380952381
	2	5	11,9047619	11,9047619
	3	36	85,71428571	85,71428571
	Total	42	100	100

Y12

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	5	11,9047619	11,9047619
	2	21	50	50
	3	16	38,0952381	38,0952381
	Total	42	100	100

ملحق رقم (10): عدد أنماط الإجابة لكل سؤال بالنسبة للمحور الثالث

Z1

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	9	21,42857143	21,42857143

Z2

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	2	4,761904762	4,761904762

قائمة الملاحق

	2	22	52,38095238	52,38095238
	3	11	26,19047619	26,19047619
	Total	42	100	100

Z3

	2	6	14,28571429	14,28571429
	3	34	80,95238095	80,95238095
	Total	42	100	100

Z4

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	3	7,142857143	7,142857143
	2	16	38,0952381	38,0952381
	3	23	54,76190476	54,76190476
	Total	42	100	100

Z5

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	5	11,9047619	11,9047619
	2	9	21,42857143	21,42857143
	3	28	66,66666667	66,66666667
	Total	42	100	100

Z6

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	3	7,142857143	7,142857143
	2	8	19,04761905	19,04761905
	3	31	73,80952381	73,80952381
	Total	42	100	100

Z7

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	4	9,523809524	9,523809524
	2	13	30,95238095	30,95238095
	3	25	59,52380952	59,52380952
	Total	42	100	100

Z8

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	2	4,761904762	4,761904762
	2	9	21,42857143	21,42857143
	3	31	73,80952381	73,80952381
	Total	42	100	100

Z9

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	2	4,761904762	4,761904762
	2	6	14,28571429	14,28571429
	3	34	80,95238095	80,95238095
	Total	42	100	100

Z10

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	9	21,42857143	21,42857143
	2	2	4,761904762	4,761904762
	3	31	73,80952381	73,80952381
	Total	42	100	100

Z11

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	5	11,9047619	11,9047619
	2	6	14,28571429	14,28571429
	3	31	73,80952381	73,80952381
	Total	42	100	100

Z12

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	22	52,38095238	52,38095238

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	10	23,80952381	23,80952381

قائمة الملاحق

	2	9	21,42857143	21,42857143
	3	11	26,19047619	26,19047619
	Total	42	100	100

Z13

	2	12	28,57142857	28,57142857
	3	20	47,61904762	47,61904762
	Total	42	100	100

Z14

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	18	42,85714286	42,85714286
	2	12	28,57142857	28,57142857
	3	12	28,57142857	28,57142857
	Total	42	100	100

Z15

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	13	30,95238095	30,95238095
	2	12	28,57142857	28,57142857
	3	17	40,47619048	40,47619048
	Total	42	100	100

Z16

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	11	26,19047619	26,19047619
	2	15	35,71428571	35,71428571
	3	16	38,0952381	38,0952381
	Total	42	100	100

Z17

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	8	19,04761905	19,04761905
	2	12	28,57142857	28,57142857
	3	22	52,38095238	52,38095238
	Total	42	100	100

Z18

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	3	7,142857143	7,142857143
	2	23	54,76190476	54,76190476
	3	16	38,0952381	38,0952381
	Total	42	100	100

Z19

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	4	9,523809524	9,523809524
	2	14	33,33333333	33,33333333
	3	24	57,14285714	57,14285714
	Total	42	100	100

Z20

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	2	4,761904762	4,761904762
	2	14	33,33333333	33,33333333
	3	26	61,9047619	61,9047619
	Total	42	100	100

قائمة الملاحق

ملحق رقم (11): معاملات الارتباط لكل عبارات الاستبيان

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Squared Multiple Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
X1	61,7142857	52,0627178	0,39178	.	0,74
X2	61,2857143	55,3797909	0,13734135	.	0,75
X3	61,5238095	53,8164925	0,236027	.	0,75
X4	61,8571429	55,1010453	0,10260528	.	0,76
X5	61,952381	53,2659698	0,37530399	.	0,74
X6	62,0714286	52,5557491	0,45945622	.	0,74
X7	61,7857143	52,3675958	0,3857013	.	0,74
X8	61,6190476	51,0708479	0,43877814	.	0,74
X9	61,3571429	53,3571429	0,32196417	.	0,74
X10	61,5714286	55,9581882	0,04651285	.	0,76
X11	61,8809524	52,887921	0,33314845	.	0,74
X12	61,9285714	52,8484321	0,30442906	.	0,74
X13	61,2619048	55,0272938	0,19105117	.	0,75
X14	61,7857143	53,7334495	0,23049759	.	0,75
X15	61,2619048	51,9541231	0,50278597	.	0,73
X16	61,3333333	55,203252	0,12055525	.	0,76
X17	61,0238095	55,975029	0,13905641	.	0,75
X18	61,1666667	56,5813008	0,02719509	.	0,76
X19	61,3571429	54,6254355	0,18337651	.	0,75
X20	61,7142857	52,4041812	0,42629469	.	0,74

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Squared Multiple Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
Z1	46,0238095	42,4140534	0,45661507	.	0,83
Z2	45,3095238	43,8774681	0,40874694	.	0,83
Z3	45,5952381	43,8077816	0,33771051	.	0,83
Z4	45,5238095	43,5238095	0,32466604	.	0,83
Z5	45,4047619	43,1248548	0,44132771	.	0,83
Z6	45,5714286	43,2264808	0,38106263	.	0,83
Z7	45,3809524	42,2415796	0,61337683	.	0,82
Z8	45,3095238	42,9994193	0,53866538	.	0,82
Z9	45,547619	44,1074332	0,20249731	.	0,84
Z10	45,452381	42,0586527	0,49786572	.	0,82
Z11	46,3333333	42,9593496	0,29812924	.	0,83
Z12	45,8333333	40,9227642	0,51873409	.	0,82
Z13	46,2142857	39,9285714	0,60105968	.	0,82
Z14	45,9761905	43,3408827	0,26630604	.	0,84
Z15	45,952381	42,583043	0,36439035	.	0,83
Z16	45,7380952	44,2955865	0,20357841	.	0,84
Z17	45,7619048	42,9663182	0,46849052	.	0,83
Z18	45,5952381	41,1248548	0,63509228	.	0,82
Z19	45,5	42,5487805	0,53843398	.	0,82
Z20	45,3333333	44,4715447	0,39998713	.	0,83

قائمة الملاحق

X21	61,452381	53,2781649	0,38097807	.	0,74
X22	61,5714286	54,3484321	0,18179453	.	0,75
X23	61,5714286	53,9094077	0,26272998	.	0,75
X24	61,9047619	51,3565621	0,46616971	.	0,73
X25	61,4761905	54,3530778	0,18612715	.	0,75
X26	61,8095238	52,4994193	0,32770298	.	0,74
X27	61,9285714	53,043554	0,28763136	.	0,75
X28	61,6190476	53,3635308	0,24615961	.	0,75

Item-Total Statistics					
	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Squared Multiple Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
Y1	28,2857143	9,37979094	0,47714197	0,7144746	0.5600792471520547
Y2	28,2857143	9,96515679	0,32771882	0,50830143	0.5864102564102559
Y3	28,1428571	10,9059233	0,05470179	0,50729719	0.6194675186368469
Y4	28,8333333	9,80081301	0,09535815	0,363182	0.642519405107542
Y5	28,952381	9,50987224	0,20488196	0,69673488	0.6088422081094272
Y6	28,5238095	9,37746806	0,28793343	0,67913331	0.5880108991825604
Y7	28,7380952	8,63704994	0,35067538	0,33554478	0.5731863107644714
Y8	28,2380952	9,94192799	0,31825312	0,67819323	0.5870093457943917
Y9	28,6190476	8,72938444	0,4511212	0,66885699	0.5505854177754111
Y10	28,2619048	10,3931475	0,18750952	0,72963443	0.6059004302397044
Y11	28,3333333	9,3495935	0,40597543	0,78857297	0.5673540372670794
Y12	28,8333333	9,99593496	0,16052975	0,67323428	0.6138732353453775